



السياسة الخارجية الجديدة لروسيا
وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان

حصار الإسكندر الأكبر لمدينة صور واحتلالها
في العام ٣٣٢ ق.م.

الاقتصاد اللبناني والدين العام ما بين الواقع
والمحتسب منذ العام ١٩٧٠





العدد مئة وخمسة – تموز ٢٠١٨

أخذ العبر

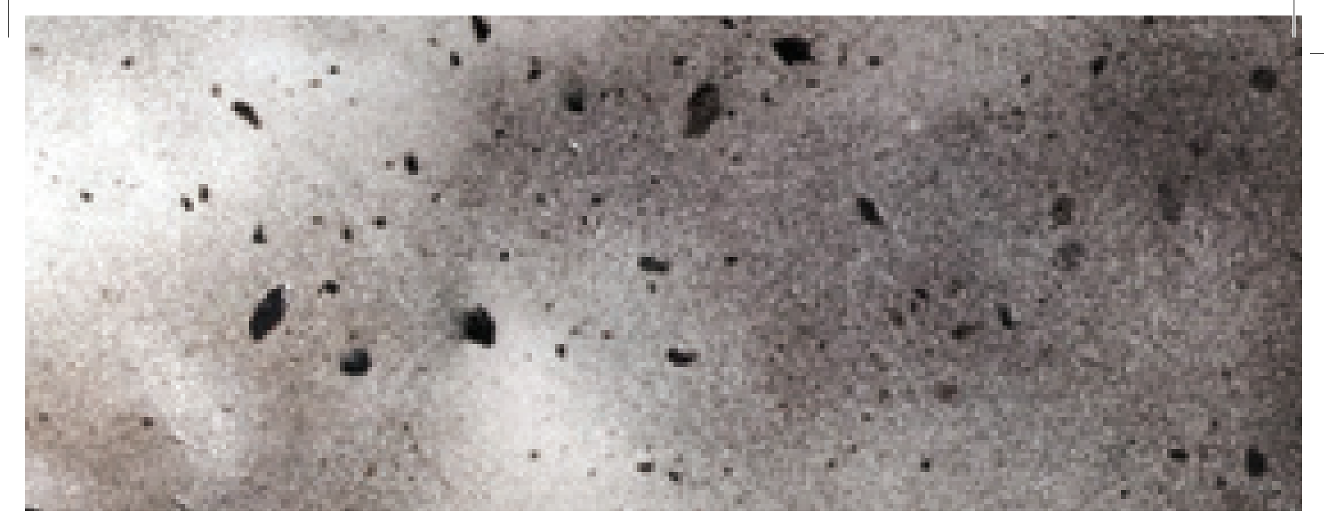
تولي الشعوب الواعية الحريصة على مستقبلها اهتمامًا كبيرًا لدراسة التاريخ، تاريخها وتاريخ الدول والشعوب المجاورة. وقد تبدو الأحداث التاريخية غير مترابطة في كثير من الأحيان، بسبب التباعد الزمني في ما بينها، لكنها في الواقع مترابطة متداخلة. وإنه من النادر أن نجد حدثًا تاريخيًا بارزًا لم يحمل تداعياته وآثاره إلى مختلف دول العالم ولو بعد حين.

وبالتالي، فإن للأبحاث التاريخية التي نورِدُها ضمن "الدفاع الوطني" مكانة مميزة في العقل الأكاديمي، وحصة وازنة من التمحيص والتدقيق الذي يجريه الخبراء والمراقبون، إذْ يستوضحون حقيقة مجريات الماضي ونتائجها، ويستشرفون تقلّبات المستقبل، على قاعدة أن التاريخ غالبًا ما يعيد نفسه.

أما تاريخنا اللبناني، فلا نرى فيه كمؤسسة عسكرية إلا مصدرًا للفخر والاعتزاز، بفضل جهود عسكريينا وإخلاصهم عبر السنين، وبشكل خاص خلال العقود الأخيرة التي اتّسمت بانتصارات باهرة، عبر تحرير الأرض من العدو الإسرائيلي، والقضاء على الخطر الإرهابي.

وإذا كان لبنان قد مرّ عبر تاريخه بخلافات وأزمات حادة، فإن ميزته تكمن في تجاوزه تلك الأزمات، ليخرج أقوى من ذي قبل. ولا شك في أن الجيش هو سبب أساس من أسباب قوة لبنان. بذلك كنا وسنبقى أقوياء، من غير تساهل، بل نحو مزيد من اليقظة والحذر. فالعدو الإسرائيلي لم يزل متربّصًا عند الحدود، والخلايا الإرهابية حاضرة وإن كانت محاصَرة خائفة والجيش باقٍ على العهد، حاملًا المسؤولية من أقصى الوطن إلى أقصاه.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه



شروط النشر

١– «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢– تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣– تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤– المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥– تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦– تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧– تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

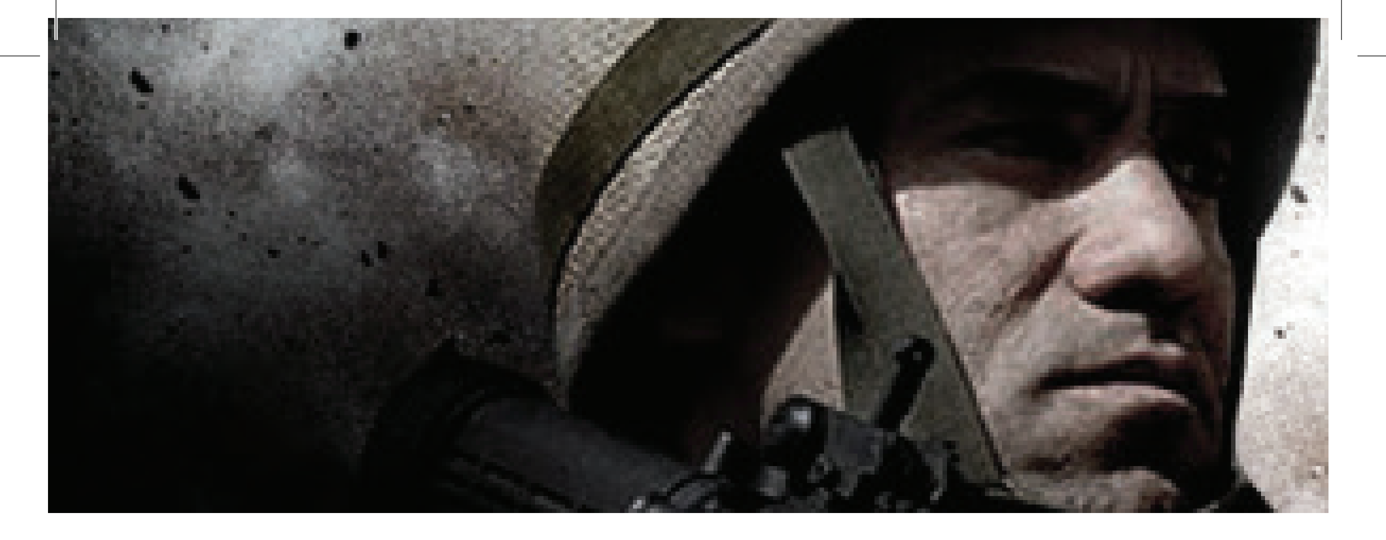
٨– تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية.*
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا.*
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية





المحتويـات

العدد مئة وخمسة – تموز ٢٠١٨





السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان

العقيد الإداري جورج الخوري *

المقدّمة

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجي الروسي إليها، فروسيا تحتاج إلى إقامة علاقات شراكة مع دول هذه المنطقة، ودول العالم الإسلامي والعربي خصوصًا (إيران– تركيا – سوريا...) لتقليل حجم التهديدات على حدودها الجنوبية. على خط آخر، تعتبر هذه المنطقة الخزّان العالمي لمادة الغاز الطبيعي ومركز الثقل لخطوط الأنابيب التي تنقله أو ما يسمّى بـ"شرايين الأنظمة الحاكمة"، وهذا ما يجعلها مسرحًا للتجاذب الجيوسياسي الروسي ـ الغربي بسيناريوهات ظاهرها سياسي وباطنها اقتصادي.

*ضابط في الجيش اللبناني

عمل الرئيس فلاديمير بوتين على إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية من جديد، من خلال عدّة استراتيجيات براغماتية قائمة

على ثوابت أهمّها: عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، النهوض بالاقتصاد القائم بالدرجة الأولى على الاحتياط الضخم من مادة الغاز، السعي إلى عالم متعدّد الأقطاب وتكوين تحالفات إقليمية ودولية ذات طابع أمني (منظمة شانغهاي) واقتصادي (مجموعة البريكس).

لقد انتقلت الأزمة السورية الراهنة إلى مرحلة التدويل الفعلي، وبخاصة بعد الظهور العسكري الروسي على خط المواجهة ونجاحه في قلب المعادلة على الأرض على الرغم من الضربات العسكرية الأميركية الخجولة في هذا الإطار بهدف إعادة إحياء الدور الأميركي، وتبقى جملة من الأسئلة تطرح نفسها على هذا الصعيد: ما هي الأهداف الحقيقية وراء التدخل الروسي في الشرق الأوسط عامةً وسوريا خاصةً؟ وهل هذا النوع من التدخّلات سيُكتَب له التوفيق بعد انتهاء ولاية القيادة السياسية الحالية، وبالتالي ارتفاع ترتيب روسيا في السلّم العالمي؟ وهل أصبح لبنان يشكّل وجهات جذب محتملة لروسيا خصوصًا مع اكتشاف حقول الغاز قبالة شواطئه؟

أوّلًا: مؤثرات السياسة الخارجية الروسية

يقصد بمؤثرات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعدّدة التي تسهم بشكل أو بآخر في توجيه السياسة الخارجية وتبلورها لأي دولة، كما تعني أيضًا "دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المُتغيِّرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية"[١].

أمّا المؤثرات الداخلية فتتمثل بالجغرافيا، السكان، الاقتصاد، القوة العسكرية، بيئة صنع القرار...

تقدّر مساحة روسيا بـ١٧,٠٧٥,٢٠٠ كلم٢، وتمتد إلى شرقي أوروبا

١- زايد عبد اللـه مصباح، السياسة الخارجية، دار التالة، الطبعة الثانية، طرابلس،١٩٩٩، ص١٢٩.

وشمالي آسيا. إلاّ أنّ طبيعتها السهلية في حدودها مع أوروبا تجعل منها أرضًا مكشوفة من ناحية الغرب بعكس الشقّ الشرقي الذي تحيط به سلسلة جبال الكاربات، إذ يتسبّب المحيط المتجمِّد الشمالي بتعطيل معظم موانئها الشمالية في فصل الشتاء، أمّا وصولها إلى مياه المحيط الأطلسي أو المياه الدافئة عبر الممرات البحرية فمرهون بظروف عدّة دول. من هنا يمكن تحليل بعض قراءات الخرائط لفهم السياسة الخارجية الروسية وما تستشعره هذه الدولة من أخطار محدقة بها، سببها الرئيس فقدانها للمنطقة العازلة أو ما يُعرف بدول بحر البلطيق ، وتحكُّم أوروبا وتركيا بوصولها إلى المنافذ البحرية، إضافة إلى وجود معظم الأراضي الزراعية والتي تُشَكِّل ٨٪ فقط من مساحتها العامة في المنطقة الجنوبية الغربية بمحاذاة جورجيا، أوكرانيا، القوقاز وآسيا الوسطى، أمّا السبب الآخر والذي لا يقلّ أهمية عن السبب الرئيس فيعود إلى قرب موسكو من الحدود الروسية الغربية، وبُعدِها مئات الأميال عن أماكن تمركز حلف الناتو.

على خطٍ موازٍ، يعتبر العامل السكّاني من العوامل المؤثِّرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوّع العرقي، اللغوي والديني غالبًا ما يُفرِز كتلًا بشرية غير متجانسة تحاول التأثير على قرارات السياسة الخارجية. يصل عدد السكان في روسيا، بحسب إحصائيات العام ٢٠١٤ إلى حوالى ١٤٨،٨ مليون نسمة معظمهم من العرق الروسي بنسبة تصل إلى ٨١,٥٪، أمّا باقي الأعراق (تتار–أوكرانيون– تشوفاس– يهود...) فتشكّل مجتمعة ما نسبته ١٨,٥٪. كذلك يعدّ الروم الأورثوذكس في روسيا النسبة الأكبر بين السكان في حين "يشكّل المسلمون ١٦٪ من إجمالي عدد السكان". علّق "بول غلوب" الخبير الروسي بشؤون المسلمين، قائلًا "روسيا تمرّ بتَحَوّل ديني ستكون له

نتائج على المجتمع أكبر من تلك التي رافقت انهيار الاتحاد السوفياتي"[٢].

لقد بلغت نسبة النمو في الصادرات الروسية من الناحية الاقتصادية وبحسب منظّمة التجارة العالمية ٢٢٪ في العام ٢٠١١، كما احتلَّت روسيا المركز التاسع بين المصدرين الرئيسيين، وشكّلت حصّتها من التجارة السلعية ما نسبته ٤،٧٪. كذلك أصبح للنفط والغاز شأن محوري في الاقتصاد الروسي الذي صُنّف من ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم، وذلك بوصف روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية.

عسكريًا، ومع كل التغيُّرات التي شهدها النظام العالمي في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من توقيع برنامج التعاون "سي تي آر" أو "نان لوغار"[٣] ومعاهدتي"START 1-2"[٤] بين الجانبين الأميركي والروسي، إلاّ أنَّ العالم لا يزال ثنائي القطبية في هذا المجال ، فالترسانات الاستراتيجية الأميركية والروسية تتجاوز القوى النووية الثلاث الأخرى، أي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة. إنّ روسيا تمتلك وفق معطيات العام ٢٠١٢، ١١ ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والاستراتيجي في مقابل ٨٥٠٠ رأس للولايات المتحدة، وهي تستعمل ذلك كقوّة ردع استراتيجية لمواجهة الدرع الصاروخي الأميركي وتوسع حلف الأطلسي.

على صعيد آخر، فإنّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية تتم ضمن مؤسسات الدولة، إلا أنّ ما يجعل هذه العملية تختلف عن أي دولة أخرى هو طبيعة صُنَّاع القرار، أي القيادة السياسيّة والأحزاب. تُعدّ القيادة السياسيّة من أهمّ مؤثّرات السياسة الخارجية للدولة، فالقائد السياسي هو

٢- أنا بوشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع- الأثار-الأمال، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، شباط ٢٠١٦، ص١٦.

٣- نسبةً إلى اسمي العضوين في مجلس الشيوخ الأميركي اللذين كانا وراء البرنامج الهادف إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل السوفياتية.

٤- يعني الإختصار "START": Strategic Arms Reduction Treaty" وهي معاهدة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية للحد من الأسلحة النووية في العالم.

رأس الدولة والمسؤول عن صنع سياستها الخارجية وفقًا للدستور الروسي الذي ينصّ على أنّ " الرئيس الروسي يحدِّد توجهات السياسة الداخلية والخارجية "[٥]. لذا فإنّ أي تغيّر في هذه القيادة يؤدِّي إلى حدوث تغيّر في توجُّه السياسة الخارجية، كما أنّ تغيّر رؤية القائد السياسي للأحداث والمصالح من وقت إلى آخر تجعله يغيّر في سياسته الخارجية.

تشهد روسيا تعدُّد الأحزاب واختلاف توجّهاتها وبرامجها، ووصل عددها تلك الأحزاب مؤخرًا إلى ٣٧ حزبًا سياسيًا، أهمّها: حزب روسيا الموحَّدة الذي تأسس في العام ٢٠٠١، وهو يهيمن على المشهد السياسي ويسيطر على مجلس الدوما والحزب الشيوعي الروسي، وحزب روسيا العدالة والحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي. وعلى الرغم من وجود معارضة شديدة للسياسة "البوتينية" بزعامة ألكسي نافالي، إلّا أنّ تأثيرها على الكرملين لا يزال ضعيفًا.

ومع تفكُّك الاتحاد السوفياتي برزت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثّلت بظهور عدّة دول أُعيد دمجها في خريطة العالم المعاصر تقع في وسط آسيا وشمالها، ما أدى إلى تقلُّص مجال روسيا الآسيوي بنسبة ٢٠٪، وجعل ثروات تلك المناطق هدفًا لمصالح القوى الإقليمية والدولية. "تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة لإظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد"[٦]. لكنّ هذا الدور قابلته جملة من التحدّيات الإقليمية، لعلّ أبرزها توسع الحلف الأطلسي على تخوم روسيا ونشر الدرع الصاروخي الأميركي في دول أوروبا الشرقية.

فقد عكس السعي الأميركي، لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور،

٥- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ٢٠١٦، ص٢٠.

٦- ميشال يمين، السياسة الخارجية الروسية الجديدة، تقويم للنجاحات والإخفاقات، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٦٣، بيروت ١٩٩٧، ص ١٢.

واقع الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية كدولة عظمى. من هنا، أنشأت منظمة "شانغهاي" التي جسّدت رؤية روسية صينية مشتركة حول عالم متعدّد الأقطاب، كما وَطَّدت علاقتها مع كل من الهند ودول أميركا الجنوبية بإنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية. على خطٍ آخر، أدركت روسيا أهمية العنصر الطاقوي فهي تهيمن على ٦٧٪ من إنتاج الغاز في العالم، وتعَدّ المُورِّد الأول لهذه المادة للصين وأوروبا، وتسعى في الوقت نفسه لتخطّي منافسيها في هذا الحقل.

ثانيًا: استراتيجية بوتين للنهوض من الإمبراطورية إلى الاتحادية

شكّل فوز بوتين في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠ نقطة بداية لنسق جديد في العلاقة مع الغرب تقوم على التوازن بين الطموحات والإمكانيات لإصلاح المجتمع الروسي واستعادة مكانة روسيا في العالم. لم ترحّب واشنطن بالتغيير في موسكو، ورأت مستشارة الأمن القومي الأميركي "كوندليزا رايس" أنّه من السذاجة التعاون مع روسيا في الوقت الذي تسرِّب تقانة أسلحتها إلى دول معادية لأميركا ككوريا الشمالية وإيران، فردّ بوتين بتوقيف اتفاق غور – تشيرنومردن متذرّعًا بأسباب مالية. أُعيد انتخاب بوتين لولاية ثانية في العام ٢٠٠٤ فعمل على إخراج الاقتصاد الروسي من حال الأزمة "النظامية" التي كان يتخبّط بها، وأصبحت الطاقة مصدر مناعة لهذا الاقتصاد، وامتلأت الخزينة بالاحتياط الأجنبي بفضل أسعار النفط، وصارت روسيا سابع أكبر اقتصاد في العالم.

مع عودة بوتين إلى السلطة في ٤ أيار من العام ٢٠١٢، عمل على إحداث علاقة توازن بين أجهزة الدولة، كما ركّز اهتمامه على حماية حقوق المواطنين الروس في الداخل والخارج، وأكّد التمسُّك بالمبادئ السابقة

ومنها الوضوح والبراغماتية وحماية المصالح القومية، من دون الانزلاق إلى نزاعات أو مواجهات، خصوصًا مع شركاء روسيا.

ففي بداية العام ٢٠١٤، دعم الغرب انقلابًا في أوكرانيا ضد "يانوكوفيتش"، وبدت هذه الدولة السوفياتية السابقة تبتعد عن تأثير روسيا. أثار هذا الأمر حفيظة بوتين فلم يتردّد في توجيه ضربة عسكرية إلى أوكرانيا في شباط من العام ٢٠١٤، استولت من خلالها القوات الروسية على معظم شبه جزيرة القرم في منطقة جنوب شرق البلاد. وقد دعم لاحقًا استفتاءً شعبيًا في القرم في ١٦ آذار من العام ٢٠١٤ أدّى إلى ضم شبه الجزيرة إلى الاتحاد الروسي.

على خلفيّة ضم القرم، تزايدت التهديدات والعقوبات الغربية المرتبطة بنشاط الولايات المتحدة وحلف الناتو على أمن روسيا، خصوصًا مع تحديث القدرات الهجومية للحلف الذي تحوّل بحسب وجهة النظر الروسية من حلف دفاعي إلى حلف عدواني، وهذا ما دفع إلى تعديل وثيقة الأمن القومي الروسي التي صدرت في العام ٢٠٠٩ لتتناسب مع هذه التهديدات والتحدّيات التي تواجه البلاد.

أ-وثيقة الأمن القومي الروسي

دعا بوتين في تموز من العام ٢٠١٥ إلى ضرورة تعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة في العام ٢٠٠٩، والمقرّر العمل بها حتى العام ٢٠٢٠. وقال بوتين خلال اجتماع مجلس الأمن الروسي: "من الضروري تحليل التحدّيات والأخطار المحتملة جميعها، لتشمل السياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها، خلال فترة قصيرة، وتعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي، بناءً على نتائج هذا التحليل"(٧).

٧- نصر المجالي، بوتين يقرّ الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، صحيفة ايلاف ٢٠١٥/١٢/٣١، متوافر على الرابط: elaph.com>web>news >2015/12، الإنترنت.

وبالفعل في ٣١/١٢/٢٠١٥ صدرت وثيقة الأمن القومي الروسي المعدّلة، حيث شكّل ضمان هذا الأمن أولويّة في إطار عمل الدولة، وتبلور الهدف الرئيس منها في استعادة روسيا لمكانتها كقوة عظمى موازية للغرب، وبخاصةٍ في الشرق الأوسط، للاستجابة الملائمة للتهديدات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، ومن أبرز ما جاء فيها:

(١)- تلقى ممارسة روسيا لسياستها المستقلة داخليًا وخارجيًا مقاومة من قبل الولايات المتحدة والدول الحليفة لها والتي تسعى إلى تكريس هيمنتها على شؤون العالم. كما أنّ سياسة الردع هذه تشمل ممارسة الضغط عليها اقتصاديًا، سياسيًا وإعلاميًا.

(٢)- إنّ تعزيز قدرات حلف الناتو وتكليفه وظائف كونية تنفَّذ بما يخالف القوانين الدولية، يشكِّل تهديدًا واضحًا للأمن القومي الروسي، وانتهاكًا للشرعية الدولية، كما أنّ إبقاء منطق الكتل العسكرية في حلّ القضايا الدولية يؤثِّر سلبًا على التعامل مع التحدّيات والتهديدات الجديدة، أمّا استمرار تدفُّق المهاجرين وتناميه من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، فيعكس مدى عجز نظام الأمن الأوروأطلسي.

(٣)- تدعو روسيا إلى تحويل "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" إلى "منظمة دولية شاملة قادرة على التصدّي للتحدّيات والتهديدات الإقليمية"، بما فيها الإرهاب الدولي والتطرف وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، وإلى ضرورة تنبُّه المجتمع المدني إلى زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسيّة الشرعية، مع تحوُّل الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد للإرهاب والنعرات الطائفية.

(٤)- إنّ ظهور المنظمة الإرهابية التي أطلقت على نفسها اسم "الدولة

الإسلامية" وتعزيز نفوذها كانت نتيجةً لسياسة المعايير المزدوجة التي تبنّتها بعض الدول في مكافحة الإرهاب"[٨].

(٥)– تعتمد روسيا سياسة عقلانية وبراغماتية في مواجهة التحدّيات بما فيها التسلّح. أمّا في مجال الأمن الدولي، فإنّ الاستراتيجية أشارت إلى أنّ روسيا متمسّكة باستخدام وسائل سياسيّة وقانونية وآليات دبلوماسية هادفة إلى حفظ السلام قبل غيرها، أمّا استخدام القوة فليس ممكنًا إلّا في حال لم تؤدِّ الوسائل السلمية مفاعيلها.

(٦)– يستمرّ قلق روسيا من تدخّل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الدائم في أوكرانيا، والهادف إلى "إحداث انشقاق عميق داخل المجتمع الأوكراني"[٩]، كما أنّ خطّة الولايات المتحدة لـ"نشر الدرع الصاروخي في أوروبا على مقربة من الحدود الروسية" تشكل مصدر قلق للأمن القومي الروسي.

(٧)– تهدّد "الثورات الملوَّنة" في المحيط الروسي، وخصوصًا في أوكرانيا، السيادة الروسية وسط "تغذية الأيديولوجيات القومية المتطرفة لإظهار صورة روسيا على أنها العدو في عقول المواطنين الأوكرانيين".

(٨)– تنبع أهمية شرقي أوروبا بالنسبة للأمن القومي الروسي من ارتباطه بخطوط إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، العنصر الأبرز في الاقتصاد الروسي، خصوصًا مع التدهور الأخير الذي أصابه بسبب انخفاض أسعار النفط، والعقوبات الغربية على أثر الأزمة الأوكرانية.

(٩)– تؤكّد موسكو اهتمامها ببناء شراكة متكاملة مع الولايات المتحدة

٨- ألكسي دروزهنين، بوتين يقرّ الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، متوافر على الرابط:https://arabic.rt.com<news<805975 الإنترنت، ٢٠١٥.

٩- لورا خوري، وثيقة الأمن القومي الروسي: علاقة متدهورة مع الغرب، متوافر على الرابط: www.al-akhbar.com>node،الإنترنت، ٢٠١٥.

الأميركية على أساس المصالح المتطابقة بين البلدين وتأثير العلاقات الروسية– الأميركية على الوضع الدولي العام. كذلك أبدت روسيا استعدادها لبناء علاقة مع الناتو على أساس المساواة من أجل تعزيز الأمن العام في المنطقة الأوروبية الأطلسية، شرط احترام القوانين الدولية.

ب- العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسيّة

استقرّ النظام السياسي بدرجة كبيرة في روسيا بعد وصول بوتين إلى السلطة، وقد عرف الرجل كيف يقارب عددًا من الملفّات الدولية الحسّاسة (الملف النووي الإيراني، شبه جزيرة القرم، سوريا،...) ويواجه التحدّيات والعقوبات الغربية بتغيّرات استراتيجية للتأقلم مع الواقع الجديد وإبقاء سيطرته على المنظومة السياسية داخليًا وخارجيًا. في هذا الإطار، أعلن بوتين بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١ عقيدة جديدة للسياسة الخارجية الروسية شملت عدّة مبادئ، أبرزها:

(١)- تتطلّع موسكو إلى تعاون مستقرّ وشراكة حقيقية مع الاتحاد الأوروبي، وإلى توسيع وجودها في القارة القطبية الجنوبية، وإلى إقامة علاقات متبادلة المنفعة مع الولايات المتحدة الأميركية مع الأخذ بالاعتبار مسؤولية الدولتين الخاصة عن الأمن الدولي، وعدم الإعتراف بتعميم الولايات المتحدة لتشريعاتها خارج أراضيها بتجاوز القانون الدولي بذريعة مسؤولية الحماية "R2P"، وعدم قبول روسيا بمحاولات الضغط عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية واحتفاظها بحق الرد بقوّة وبالطريقة المناسبة على الإجراءات غير الودّية بحقها.

(٢)- التنبُّه إلى أنّ انعدام الاستقرار في "أفغانستان" يحمل تهديدًا لروسيا ورابطة الدول المستقلّة على حدٍّ سواء، لذا تسعى موسكو إلى بذل

جهود حثيثة لحل هذه الأزمة، وتعارض أي محاولة لنقل المواجهة والنزاع العسكري إلى القطب الشمالي.

(٣)– التوجّه إلى إنشاء تحالف دولي واسع من أجل مكافحة الإرهاب، والعمل على تعزيز الشرعية الدولية كأولوية، مع مواصلة نهج التسوية السياسية الدبلوماسية لحل النزاعات في الشرق الأوسط من دون تدخُّل خارجي.

ج– أهداف السياسة الروسية

يشكّل الشرقان الأدنى والأوسط والعالم العربي وتركيا وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوبي القوقاز، النطاق الحيوي للمصالح الروسية. لقد انتهجت روسيا الاتحادية سياسة ناشطة تحمي أمنها القومي على المدى البعيد وتحفظ هيبتها وتعزّز منزلتها كقوة كبرى وتوسِّع مصالحها الاقتصادية، فكان عليها اتّباع استراتيجيات متداخلة، وتحديد أهدافها بدقة، والتي تتلخّص بالحفاظ على وحدة الأراضي الروسية، مكافحة الإرهاب، حفظ الهيبة والمكانة الدولية، تقوية القدرات الاقتصاديّة وإقامة نظام دولي متعدّد الأقطاب.

يمثّل البُعد الأمني لوحدة روسيا الاتحادية وسيادتها واستقلالها الدافع الأول للنشاط الروسي في المنطقة. إنّ اتّساع الأراضي الروسية والمطلب السيادي المتعلّق بها قد واجها تحدّيًا خطيرًا بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، فقد عمدت إلى تقليل حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية "بإقامة علاقة شراكة مع العالم الإسلامي والعربي، وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة"[١٠]. من ناحية أخرى تنشط السياسة الخارجية

١٠- معين عبد الحكيم، روسيا... بين استعادة الدور والإنفتاح على العالم، متوافر على الرابط: www.acresg.org/16360، الإنترنت،٢٠١٣.

الروسية في مواجهة تهديدات أمنية آتية من كيانات في العالمين العربي والإسلامي، تعتمد التعبئة الدينية الجهادية التحريضية الانفصالية، حيث تُعتبَر روسيا من أكثر الدول المطالبة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وأُطر دعمه السياسي والإعلامي والتحريضي، ومنع انتشار الصراعات السياسيَّة والعسكرية المؤدية إلى عدم الاستقرار في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

لطالما حرصت روسيا على أن يكون لها مكان ودور متميزان في حفظ الأمن والاستقرار في مناطق العالم الحسَّاسة ويرجِعُ ذلك في أحد أسبابه إلى العامل المعنوي، وهو التأكيد على أنّ هذه الدولة لا تزال تتمتّع بمكانة خاصة على الساحة الدولية. فقد سعت موسكو إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي السابقين، ولا سيما الهند وإيران والصين، واعتمدت خيار بناء تفاهمات متعدّدة الأطراف في وجه الهيمنة الأميركية، وأعادت هيكلة العلاقات الدولية من خلال توازن القوى والالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

ارتكزت تقوية القدرات الاقتصاديّة لروسيا بشكلٍ أساسٍ على استعادة دورها الفاعل في العالم كقوة قطبية، وتحوّلها إلى عالم الحداثة وفق المنظور الغربي، والاعتماد على الاحتياط الضخم من الغاز بهدف إنشاء مُنظَّمة دول مُصدِّرة لهذه المادة على غرار منظمة "أوبيك"، تنشيط تجارة الأسلحة وتحقيق تنمية اقتصادية قومية تكون قاعدة لقوة استراتيجية جيوسياسية.

أمّا الهدف الأخير والمتمثل بنظام دولي متعدد الأقطاب، فمن البديهي أن يتحقّق من خلال تأسيس شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية قائمة

على مبدأ التكافؤ بعيدًا من الهيمنة الأحادية، وتطوير التعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي للمحيط الهادئ، وإبقاء العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ضمن أطرها التقليدية، والتحالف مع قوى اقتصادية صاعدة "مجموعة البريكس" من أجل التصدّي للاحتكار الغربي، بالإضافة إلى التوافق مع الصين في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصالح المتبادلة.

د–وسائل تحقيق الأهداف

"استكملت إدارة بوتين ما كانت بحاجة إلى إتمامه في فترة العقد الضائع، فرسمت حدودها الجيوسياسية وأهدافها في إطار عقيدة سياسية خارجية أمنية وعسكرية، وحدَّدت الوسائل اللازمة لبلوغها"[١١]، بدءًا بتطوير العلاقات الثنائية مع الأقطار العربية والتنظيمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، مرورًا بالوقوف في وجه الهيمنة الأميركية بكسر الأحادية القطبية من خلال "منظمة شانغهاي" للتعاون في مجال الأمن، و"مجموعة البريكس" للتعاون في المجال الاقتصادي وخلق توازن في القضايا العالمية، الأمنية، المالية والاقتصادية وصولًا إلى اتّباع خيار المسارات المتعدّدة في علاقاتها مع الدول التي تحتضن التيّارات الإسلامية، أو تدعمها بالمال والسلاح أو تستثمر التنافس لتأجيج الصراع بالنيابة بين الأقطاب الإسلامية، والتفريق بين الإسلام والإسلام السياسي في استراتيجية ما بعد الحرب الباردة، وأداء دور الوسيط النزيه في تسوية الخلافات العربية والشرق أوسطية.

١١- كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٨.

ومن الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف: ربط تفسير التطورات في المنطقة من قبل الدبلوماسية الروسية بمواقف الرأي العام العربي الذي يحمّل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية ما يجري، ويؤكِّد خطأ الظن بصدق نيّات واشنطن في تدخلها في المنطقة، والتركيز على بيع السلاح كإحدى الأدوات الأساسية في تنشيط علاقتها مع دول المنطقة باعتبارها سوقًا مهمًا للسلاح الروسي. ومن الأمثلة على ذلك، الصفقة التي تم عقدها لإمداد سوريا بـ٣٦ صاروخ دفاع جو "بانتسير–س ١"، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بين روسيا والمملكة العربية السعودية للتعاون في المجالين العسكري والتقني.

ثالثًا: طبيعة العلاقات الروسية – الأميركية

على الرغم من المعاهدات والاتفاقات (قمة سوتشي،...) التي عقدتها روسيا وأميركا، لإظهار حسن النوايا، إلّا أنّ الصراع بينهما لمّا ينتَهِ بعد. لقد مرَّت علاقات الدولتين بعدّة مراحل متقلّبة، فمن قانون "ماغنيتسكي" إلى حرب جورجيا فأزمة القرم، كلّها أحداث شكّلت ذروة التوتر بينهما، ما دفع بالكثيرين إلى التحدث عن حرب باردة جديدة، قد تصل إلى حدّ المواجهة العسكرية. على خط آخر، فقد عكس وعي القيادتين الحاليتين مساحات من التقاطع في معالجة بعض الملفات ذات الاهتمام المشترك، على الرغم من الخلافات الجديّة بينهما.

ثمّة توافق بين الرئيسين الروسي "بوتين" والأميركي "ترامب" في بعض الملفّات، كرفض أيّ محاولات إقليمية أو دولية للتأقلم مع قوى من تيارات " الإسلام السياسي"، ووقف أي دعم عسكري للمعارضة السوريّة خلافًا لما كان عليه الوضع سابقًا. على خطٍ موازٍ، يسعى البلدان إلى

توثيق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والعمل على تقوية التحالفات خصوصًا العسكرية بهدف دحر "تنظيم الدولة الإسلامية" أو ما يسمّى بـ"داعش" أينما وجد، وتطوير الصناعات النووية من أجل الأغراض السِلميَّة والمضِيّ قُدمًا في الشراكة بمجال الاقتصاد والتجارة والصناعة.

في مقابل التوافق الروسي– الأميركي في الملفات التي ذُكِرت، "تبرز عدَّة ملفات شائكة تُمثِّل نقاط خلاف جوهرية بين رؤيتي القيادتين الروسية والأميركية"[١٢]، فإدارة "ترامب" تسعى إلى إحياء الدور الأميركي عالميًا وتجديده، بعدما أدّى غيابه إلى تقدّم موسكو وتوسّعها في جوارها المباشر، وتعزيز نفوذها دوليًا من خلال منطقة الشرق الأوسط، بعكس الإدارة الأميركية السابقة التي غضّت الطرف عن تصاعد التطرّف المدعوم من إيران إقليميًا في إطار سعيها لإنجاز الاتفاق النووي مع طهران، ما يعني صدامًا محتملًا مع حلفاء موسكو في الشرق الأوسط مستقبلًا.

ومن القضايا الخلافية بين هاتين القيادتين المحاولات الأميركية المستمرَّة للهيمنة على جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، خصوصًا بعد استقلال "إقليم كوسوفو" وتسريع انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، كذلك توسع انتشار قوات حلف الناتو ليصل إلى تخوم روسيا ومشروع نشر الدرع الصاروخي الأميركي في جوارها الاستراتيجي، وخصوصًا في جمهوريتي تشيكيا وبولندا والذي قابله نشر صواريخ روسية في كالينغراد المطلّة على بولندا.

في السياق عينه، فإنّ الوجود العسكري الأميركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بشكل يهدّد مصالح روسيا القومية، دفع بالأخيرة إلى تعليق

١٢- عبد الساتر قاسم، دراسة بعنوان: روسيا بين الإحترام والقطبية، صدانا، ٢٠٠٩، ص٤-٦.

مشاركتها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في القارة الأوروبية.

لقد وصل هذا التباين إلى ذروته مع التدخل العسكري الأميركي في سوريا والغارات التي نفّذتها القوّات الأميركية على قواعد جويّة في دمشق وحمص وحماه، وآخرها الاستهداف الصاروخي الذي تصدّت له الدفاعات الجوية السورية، ما شكّل تغييرًا في المعادلة العسكرية في مقابل غارات استهدفت قوات روسية في دير الزور. هذا التباين مرتكز بشكل أساسٍ على فلسطين ودور إيران في المنطقة، بمعنى آخر إظهار الفرق بين مفهومَي الإرهاب والمقاومة.

رابعًا: الشرق الأوسط، الفضاء الأرحب لتغيير قواعد لعبة التوازنات

أ- العلاقات الروسية – الإيرانية

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، احتَلَّت الولايات المتحدة الأميركية أفغانستان والعراق للسيطرة على الشرق الأوسط الممتدّ من المحيط الأطلسي غربًا إلى حدود الصين شرقًا، بغية محاصرة روسيا والصين ومنعهما من الوصول إلى طرق المواصلات البحرية. على إثره، ازدادت أهمية إيران بالنسبة إلى روسيا والصين كونها حلقة وصل مع شرق المتوسط والمحيط الهندي، ما مكّنها من تعزيز نفوذها في العراق، وإحداث اختراق في جبهة المتوسط – البحر الأحمر: سوريا، لبنان، فلسطين واليمن.

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ الاتحاد السوفياتي ببيع الأسلحة إلى إيران، فدخلت موسكو وطهران فترة من التعاون الاستراتيجي على أساس المصالح المتبادلة، حيث ساعدت موسكو طهران في بناء مصانع إنتاج الدبابات. تنامى التعاون بين الطرفين في التسعينيات من خلال مشاركة

إيران الخوف الروسي حول مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وتحوّلت موسكو إلى مزيد من الاهتمام بالجغرافيا الاستراتيجية، وهو ما عزّز التركيز حول أوروآسيا حيث أضحت إيران درعًا للدفاع في المنطقة الجنوبية لروسيا.

مع تولّي بوتين سدّة الرئاسة الروسية، أيّد كثير من السياسيين والجنرالات الروس تحسين العلاقات مع إيران، وبحلول العام ٢٠٠١ أصبحت إيران ثالث أكبر مستورد للسلاح الروسي في العالم، فسعت روسيا إلى تخفيف العقوبات المفروضة على هذا البلد. خلال فترة رئاسته الثانية، استخدم بوتين تعاونه مع طهران كورقة مساومة لمقاومة الدرع الدفاعي الصاروخي الأميركي والحفاظ على تزايد النفوذ الروسي في الشرق الأوسط.

زاد الطلب على النفط الروسي بعد فرض العقوبات على إيران بموافقة روسيا، ما جعل كلًا من كازخستان وأذربيجان وتركمانستان تعتمد تصدير الغاز عبر روسيا، وامتنعت روسيا في الوقت نفسه عن بناء خطوط أنابيب لنقل الغاز عبر إيران. في العام ٢٠١٠، وافقت روسيا على تعليق عقد تصل قيمته إلى٨٠٠ مليون دولار بتسليم صواريخ أس ٣٠٠ إلى إيران، مقابل تقديم تنازلات لها بالدرع الصاروخي في أوروبا، إلّا أنّ الروس أعادوا تسليم الصفقة في العام٢٠١٥ بعد توقيع إيران تفاهمات نووية مع الغرب.

تضطلع إيران بدور مهم على صعيد تحقيق توازن إقليمي يؤمِّن الحماية من تغييرات ديناميكية عقائدية تؤثّر جوهريًّا في أمن روسيا المستقبلي. فبعد انحلال الاتحاد السوفياتي، بدأت تركيا تعمل على إضعاف النفوذ الروسي في جمهوريات آسيا الوسطى، بتشجيع من الولايات المتحدة.

فموسكو ترى في إيران الموحَّدة والقويّة ضرورة للأمن القومي الروسي، حيث تمارس لعبة التعادل الجيوسياسي في المسرح الإقليمي.

انطلاقًا ممّا تقدّم، "تُصرّ إيران على حقها "غير المشروط" في امتلاك دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم، في حين ترفض الولايات المتحدة الأميركية ذلك"(١٣)، لقد أتى الموقف الروسي الأكثر تفهمًا لهذا الملف في تحدٍّ واضح للإرادة الأميركية، وقد تجلّى ذلك من خلال بناء محطة "بوشهر" النووية لتوليد الطاقة الكهربائية بالتعاون مع روسيا، وتلخَّص في بُعدَين أساسيين: "أوّلهما تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، وثانيهما رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري"(١٤).

وُقِّعَ الاتفاق النووي الإيراني في ٢٠١٥/٧/١٤ وبدأت بلاد فارس تتنفّس الصعداء مع رفع العقوبات الدولية عنها بالتزامن مع وفائها بالتزامتها في تطبيق بنود هذا الاتفاق، إلّا أنّ ذلك لم يكن ليدوم طويلًا، فمع انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين لولاية ثالثة تمتد حتى العام ٢٠٢٤، حاولت الإدارة الأميركية الجديدة في عهد ترامب وبشكل علني فكّ ارتباطها مع إيران حول الملف النووي بتباين واضح مع الموقفين الروسي والأوروبي ومحاولات كل من فرنسا وألمانيا الإبقاء على هذا الاتفاق بفتح قنوات حوار وتعاون مالي واقتصادي مع روسيا، ما سمح لهذا البلد الاستمرار في تعزيز مكانته الإقليمية في الشرق الأوسط وبالتالي دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية كحليف استراتيجي لها.

١٣- نيكولاي كوزهانوف، علاقات روسيا مع طهران، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أميركا، ٢٠١٢.

١٤- نورهان الشيخ، تحالف محسوب، محدِّدات التوافق بين إيران وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٩٦، القاهرة، ٢٠١٤.

ب- العلاقات الروسية- التركية

إنّ التاريخ المشترك بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية حافل بالحروب، فما بين العامين ١٥٦٨ و١٩١٧خاضت هاتان الدّولتان قرابة ١٧حربًا انتهت بمجملها لصالح الإمبراطورية، أمّا السبب الرئيس فيعود إلى رغبة الروس في السيطرة على البحر الأسود وممرّاته (البوسفور والدردنيل) نحو مياه المتوسط الدافئة. بعد الحرب العالمية الثانية انضمّت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢، ما شكّل جدارًا أمنيًا مواجهًا للاتحاد السوفياتي من الجنوب لصدّ تسرُّبه إلى الشرق الأوسط. وليس من المبالغة القول إنّ طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حدّدت عبر التاريخ تَشَكُّل علاقاتها مع دول الجوار، وهو ما ينطبق بصورة جليَّة على العلاقات التركية – الروسية التي شهدت خطوات للتقارب وأخرى للتباعد طبقًا لتضارب المصالح والرؤى بينهما.

لقد كانت تركيا البلد الأوّل الذي اعترف بروسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١. على خطٍ موازٍ، مثّل الجانب الاقتصادي حجر الزاوية في مسار التقارب الروسي – التركي، فتركيا هي سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، وتسبق معظم أعضاء مجموعة "البريكس" في اتجاه أكبر الأسواق النامية في العالم ، كما أنّها الوجهة الأولى للسيّاح الروس، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا بالنسبة إلى شركة الغاز "غاز بروم" المملوكة من قبل الدولة الروسية. من هنا جاء التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة، الاقتصاد وغيرها.

"تعتبر روسيا أهم مُورِّد للغاز الطبيعي لتركيا"[١٥]، بحيث تعتمد شركة

١٥- كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.

"بوتاس" التركية على الغاز الروسي بواقع ٦ مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا. كما يمتدّ التعاون في هذا الشأن إلى الطاقة الكهربائية والتعاون الاستراتيجي في تسويق تكنولوجيات السلع والمعدّات والخدمات الخاصة بصناعة الطاقة الذريَّة، فمؤسسة "تكنوستروي إكسبورت" الروسية تشارك في إنشاء السدّ والمحطة الكهرذرية "ديرينر" بقدرة ٦٧٠ ميغاواط في مقاطعة أرتفين التركية.

من ناحية أخرى برز تنامي العلاقات الاقتصادية بين هذين البلدين من خلال حجم الاستثمارات والتبادل التجاري الذي بلغ في العام ٢٠٠٨ قيمًا قياسية وصلت إلى ٣٣,٨ مليار دولار، وعدد الشركات التركية التي تعمل في روسيا والذي وصل إلى ١٤٠ ألف شركة، وعدد السيّاح الروس في تركيا الذي قارب الخمسة ملايين سائح سنويًا واتفاقيات التعاون في مجال الإنشاءات إذ تعمل حاليًا ١٥٠ شركة تركية في روسيا.

أمّا على صعيد التعاون المتبادل، فيمكن ترجمته من خلال عدّة معاهدات واتفاقيات بين البلدين، أهمّها: معاهدة أسس العلاقات (١٩٩٢)، اتفاقية التعاون العسكري (٢٠٠٢)، اتفاقيات القطاع المصرفي والصناعي والزراعي، اتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، البيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة (٢٠٠٤)، البروتوكول الخاص بشأن دخول السلع والخدمات الروسية إلى الأسواق التركية في إطار انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

على الرغم من التقارب الروسي – التركي، إلّا أنّ ثمّة عددًا من النقاط الخلافية والعقبات التي قد تحول دون المزيد من التعاون بينهما، وتتركز

في مجموعة من المواقف السياسيّة والقضايا المحورية، منها: الأزمة السورية، عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، العلاقات التركية الأرمنية، العلاقات التركية الجورجية والعلاقات التركية الأميركية.

في الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة دعمها للمعارضة السورية والسماح للجيش السوري الحرّ بالتمركز في مخيم اللاجئين، ودعوة حلف الناتو إلى نشر صواريخ "باتريوت" في تركيا، فضلًا عن حادثة إسقاط الدفاعات الجوية التركية المقاتلة الروسية على الحدود التركية في تشرين الثاني٢٠١٥، تتمسّك موسكو بدعم النظام في سوريا، وهذا ما يفسّر إرسالها أربع بوارج إلى مرفأ طرطوس، ودعمها لوحدات حماية الشعب الكردي، والتي تُشكِّل مع حزب العمال الكردستاني تهديدًا للأمن القومي التركي.

على صعيد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، تتعارض الالتزامات الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي تفرضها هذه العضوية على تركيا مع المصالح والأهداف الروسية. فالاستحقاقات التركية في منطقة البحر الأسود، واشتراك تركيا في مشاريع بحر قزوين وخطط إمداد الطاقة من أذربيجان وجورجيا نحو أوروبا، كلّها تُشكّل مسائل لن تجد قبولًا لدى الجانب الروسي.

أمّا من ناحية العلاقات التركية – الأرمنية، فعلى الرّغم من توقيع البلدين بروتوكولًا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود بينهما، إلّا أنّ الحرب الأرمنية – الأذربيجانية حول إقليم "ناغورني قارة باخ" واحتلال القوات الأرمنية بعضًا من مواقعه، شَكَّلَ حجر عثرة في مجال التقارب الروسي – التركي.

على خط آخر، ترتبط تركيا بجورجيا جارتها من الغرب، حيث تعيش جالية مُسلِمة تركية. وجورجيا هي مكان مرور أنبوب النفط الآذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي. لقد وجدت تركيا نفسها في موقع صعب حيث اجتاح الروس جورجيا في ٨ آب ٢٠٠٨، فدعت إلى تشكيل حلف متعدد الأقطاب للتعاون والشراكة والأمن في منطقة القوقاز لتقليص تأثيرات المواجهة الروسية مع الغرب على مصالحها الاستراتيجية. ومن العلاقات التركية الجورجية إلى العلاقات التركية الأميركية ذات الخصوصية المميزة، الأمر الذي يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها مع الروس، خصوصًا وأنّ تقاربها من روسيا سيعزّز الدور الإيراني في المنطقة، وهذا ما يتعارض مع الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها في المنطقة، ويدفعها إلى استخدام بعض الأوراق ضدّ تركيا، كتحريك قضية الأكراد، وإثارة القضية الأرمنية، فضلًا عن الورقة الكبرى وهي نسفها لطموحات تركيا بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي.

ج- الموقف الروسي من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

تستند روسيا الاتحادية في بناء موقفها من تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي إلى قاعدة حقوقية، تَعدُّ قرارات مجلس الأمن (٢٤٢-٣٣٨-١٣٩٧-١٥١٥) والمبادرة العربية السلمية للعام ٢٠٠٢ و"خريطة الطريق" للعام ٢٠٠٣ التي اقترحتها اللجنة الرباعية المؤلفة من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أُسسًا لأي تسوية محتملة بين الطرفين. وانطلاقًا مما تتضمّنه هذه الوثائق، فإنّ روسيا تدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل على أساس حدود العام ١٩٦٧.

د- خطوط الغاز في الشرق الأوسط واستراتيجية موسكو الدفاعية

يعتبر "بروتوكول كيوتو"(١٦) خطوة متقدّمة في مواجهة الاحتباس الحراري والتغيّرات المناخية والتحوّل العالمي نحو الطاقة النظيفة أي الغاز. وهذا ما يفسِّر تضاعف استهلاكه في القارة الزرقاء وتسابق الكثير من الدول المصدِّرة لهذه المادة على مدِّها به، وفي مقدّمتها روسيا الاتحادية، كما يلقي الضوء على الأسباب المحتملة للنزاعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها الأزمة السورية.

بحسب كتاب "حقائق العالم" الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأميركية، فإنّ روسيا تحتلّ المرتبة الأولى بالاحتياط العالمي من الغاز، تليها إيران فقطر، ومن ثمّ تركمانستان،... لقد باشرت موسكو بواسطة شركة "غازبروم" الروسية بناء عدد من أنابيب الغاز لنقله إلى شمال أوروبا وجنوبها ومنطقة البلقان وتركيا، وأبرزها خط "السيل الشمالي North Stream" الذي يتجه عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا، وبواسطته ستتمكّن روسيا من نقل غازها إلى كل من الدنمارك وهولندا وبلجيكا، وخط "السيل الجنوبي South Stream" لنقل الغاز إلى جنوب أوروبا ووسطها عبر البحر الأسود وبلغاريا.

على صعيد آخر، تحرّكت أوروبا ومن بعدها أميركا، وولّدت فكرة مشروع خط "نابوكو" الذي تمّ التوقيع عليه في أنقرة في العام ٢٠٠٩، حيث رُبِطَت احتياطات الغاز في آسيا الوسطى بأوروبا من خلال خط لنقل الغاز التركمانستاني عبر بحر قزوين إلى أذاربيجان فتركيا ليصبّ داخل مستودعات ضخمة في النمسا (بوجمارتن أندرماتس) من دون المرور

١٦- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، متوافر على الرابط: www.unfcc، الإنترنت، ١٩٩٩.

بالأراضي الروسية. اعتبرت روسيا أنّ هذا المشروع يستهدف كيانها الإقليمي ويضرب خط السيل الجنوبي الذي اعتمدته، فتبنّت استراتيجية دفاعية بثلاثة محاور ذات أبعاد تتقارب في المركز، وتتباعد في زمن التنفيذ، لتفريغ مشروع "نابوكو" من محتواه وإجهاضه. تمثّل المحور الأوّل في إثارة الصفة القانونية للمسطّح المائي لقزوين، وتبنّيه تعريفًا مفاده أنّه بحيرة وليس بحرًا وبالتالي فإنّ القانون الدولي يعطي روسيا الحق بتقاسم مياهها وثرواتها بالتساوي مع الدول المحيطة بها كتركمانستان وأذاربيجان، أمّا المحور الثاني فتلخّص ببناء قوة شراء احتكارية لكامل الغاز المنتج في وسط آسيا (تركمانستان–أذاربيجان–أوزباكستان) من خلال عقود شراء طويلة الأمد، وتركّز المحور الثالث على تكثيف الجهود لبناء خطوط غاز جديدة، حيث أعلنت شركة "غازبروم" أنّها ستستثمر مشاريع غاز مستحدثة في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا كمشروع الغاز السائل من نيجيريا إلى النيجر فالجزائر، ومشروع خط السيل التركي كبديل لخط السيل الجنوبي الذي تم التوقيع عليه في العام ٢٠١٥، والذي سينقل الغاز من روسيا عبر البحر الأسود إلى تركيا فاليونان.

بعيدًا عن موسكو، تطرح قطر نفسها كدولة إقليمية منتجة ومصدِّرة للغاز إلى أوروبا بديلًا من روسيا الاتحادية، وبخاصة بعد التجربة القطرية الناجحة مع المملكة المتحدة في مجال الغاز السائل وأزمة أوكرانيا مع روسيا، والتي كانت بمثابة جرس إنذار للقارة الزرقاء للبحث عن مصادر بديلة عن الغاز الروسي. غير أن قطر مضطرّة إلى تسييل الغاز قبل شحنه إلى أوروبا ما يزيد من كلفته، علاوة على أنّ عبّارات الشحن يجب أن تمر

عبر ثلاثة مضائق مائية وهي: هرمز، باب المندب وقناة السويس، وهذه المناطق جميعها غير مستقرّة، كل ذلك دفع بقطر إلى التفكير في إنشاء خط ينطلق منها ويمرّ بسوريا وتركيا ليلتقي بخط "نابوكو"، وهذا ما تعارضه سوريا حرصًا على مصالح الحليف الروسي.

تسعى إيران من جهتها إلى أن تلعب دورًا قويًا في رسم خريطة الغاز في العالم، خصوصًا بعد توقيع الاتفاق النووي مع منظّمة (٥+١) في تموز٢٠١٥، والبدء بتنفيذ خط الغاز الإسلامي الذي يُفتَرض أن يمرّ من إيران عبر مياه الخليج العربي إلى العراق، ومنه إلى الموانئ السورية واللبنانية ليصل إلى أوروبا مستقبلًا. تتركّز غالبية احتياطات إيران من هذه المادة في حقل "بارس" الذي تتقاسمه مع قطر في مياه الخليج العربي. لقد جعل مشروع خط الغاز الإسلامي بقاء النظام السوري ضرورة حتمية بالنسبة إلى إيران لتأمين مشروعها الاستراتيجي، وهذا ما يتضارب مع المصالح القطرية، ويُفسِّر موقف كل من الطرفين من الثورة السورية وفرصته للإطاحة بالمشروع المنافس.

"جدير بالذكر أنّ أميركا والغرب يسعيان إلى أن يكون الغاز الإيراني هو البديل لملء أنابيب خط "نابوكو" بعد أن جفّفت روسيا مورّديه في آسيا الوسطى"[١٧]، إلّا أنّ هذا الخيار لن يكون المفضّل لدى الإيرانيين، خصوصًا وأنّه سيعزّز الدور التركي عالميًا ويسهم في زيادة نموّه الاقتصادي ويرفع حظوظ هذا البلد بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد ظهر مؤخرًا عامل جديد في حوض البحر المتوسط تمثّل في اكتشافات

١٧- سوريا ولعنة الغاز، أخبار الدفاع والتسليح ، المنتدى الاقتصادي السوري، متوافر على الرابط: www.Defense-arab.com>threads، الإنترنت.

حقول من الغاز الضخمة قبالة الشواطئ السورية واللبنانية، ما دفع بروسيا إلى المسارعة في الحصول على امتياز التنقيب في عدد من هذه الحقول، منها البرّ السوري (منطقة رقم ١٢).

يرسم سياق ما ورد سابقًا، صورة واضحة للأهمية الجيو استراتيجية لسوريا بالنسبة للحليف الروسي، فهي من ناحية مُرشَّحة لأن تكون الممر الرئيس للغاز القطري في حال سقوط النظام، ومن ناحية أخرى من المحتمل جدًا أن تكون ممر خط الغاز الإسلامي الإيراني في حال صموده.

إنَّ جملة المصالح المذكورة للروس في سوريا تفسِّر تطوّر السلوك الروسي من دعم النظام ماديًا وعسكريًا وبشكل غير معلن في بداية الثورة، إلى التدخّل العسكري المباشر في سوريا بعد اتفاقية ٢٦ آب ٢٠١٥ مع القيادة السورية واستمراره حتى يومنا هذا، ما غيَّر قواعد لعبة التوازنات وقضى على الحلم القطري بمد الغاز إلى أوروبا، وعزّز سياسة احتواء التوجه الإيراني في هذا الإطار، وهذا السلوك ليس غريبًا على روسيا بالرجوع إلى تجربتها السابقة في جورجيا بضم "أبخازيا" إليها بالقوّة للحفاظ على مصالحها في وسط آسيا آنذاك.

هـ - سوريا في استراتيجية روسيا الحديثة

شكّل الموقف الذي تبنّته الخارجية الروسيَّة تجاه الأوضاع التي تمرّ بها سوريا والتدخّل العسكري على أراضيها، نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسيّة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومن الطبيعي أن لهذا التحرّك حسابات براغماتية ودوافع اقتصادية، عسكرية وجيو استراتيجية.

تُعتبر المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع للدعم

الروسي للنظام السوري، وتتركز على عاملين، أوّلهما "التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة"[١٨]، بحيث تميل هذه التبادلات بدرجة كبيرة إلى الصادرات الروسية وتتمحور بشكلٍ أساسٍ حول المنتجات النفطية والآلات والأسلحة، وثانيهما الاكتشافات الهائلة للغاز والنفط على امتداد الساحل السوري في حقول (مارين – ليفايثن– تمار...) والموقع الجيو استراتيجي الذي تتمتّع به سوريا كونها مُرشَّحة أن تكون الممر الرئيس لخطوط الغاز التي ستغذّي أوروبا مستقبلًا، كلّها عوامل تُفسِّر تطوّر التدخّل الروسي في الأزمة السورية لإفشال أي مخطط يهدف إلى المسّ بالمصالح الروسية، وفي مقدّمتها التحكّم بسوق الغاز في أوروبا.

أمّا من الناحية العسكرية، فإنّ الأحداث التي شهدتها سوريا منذ بداية العام ٢٠١١ أعادت ترتيب الأولويات لأهداف سياسة روسيا الحديثة في الشرق الأوسط، فميناء طرطوس والذي يتم حاليًا تحويله إلى قاعدة بحرية، يعتبر موطئ قدم روسيا الوحيد على البحر المتوسط، بحيث تسعى موسكو من خلاله إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في هذا البحر، مُستكملةً بذلك الخطَّة التي بدأتها بوضع اليد على قاعدة "سيفاستوبول" المُطِلّة على البحر الأسود عند ضمّها لشبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤.

كذلك يعكس التاريخ الطويل لتجارة الأسلحة الروسية مع سوريا أحد الأسباب المهمّة لمساندة روسيا للنظام السوري. وحسب وجهة النظر هذه، فإنّ روسيا تدعم سوريا لأنّها لا تريد أن تفقد سوقًا مربحة خصوصًا بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا. في هذا السياق، صدّرت روسيا إلى سوريا

١٨- Azuolas Bagdonas, "Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit", European-Journal of Economic and Political Studies , Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012, p. 63

ما بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ ما قيمته ٣ مليار دولار من الأسلحة من بينها ٧٢ صاروخًا من نوع "Yakhont" وصواريخ دفاع جو من طراز "بوك–م٢" وعدد من الرادارات البحرية وغيرها من التكنولوجيا لحماية السواحل السورية.

يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بالدافع الجيو استراتيجي الأهم نسبةً إلى المصالح الأخرى خصوصًا وأنّه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي. في السياق عينه، منح حضور روسيا في الأزمة السوريّة فرصة اتّباع سياسة متعدِّدة المسارات في علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية لكون مفتاح هذه الأزمة أصبح حصرًا بيد موسكو، بدءًا من الصعيد الدولي فالصعيد الإقليمي وصولًا إلى الداخل السوري، وهذا ما ظهر جليًّا في اتّفاقية تسليم ومراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل فيه، وفي الضربة العسكرية المحدودة جدًا التي نفّذتها الولايات المتحدة الأميركية على سوريا في نيسان الجاري بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا. "ترى موسكو أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى الحد من شراكتها مع الدول الإقليمية المتنامية والقوى الآسيوية الصاعدة كالصين، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدِّد مصالحها في المنطقة"[١٩]. من هنا تشكِّل سوريا (ومن بعدها إيران) منطلقًا مثاليًا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد بحكم موقعها الجغرافي وتحالفاتها الإقليمية، لذا تحاول روسيا جاهدةً منع هذا المخطّط الذي سيعزّز الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط ويخلق تهديدًا حقيقيًا لأمنها القومي.

١٩- نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩.

و- ارتدادات السياسة الروسية الحديثة في الشرق الأوسط على لبنان

إنّ الحركة الروسية المتسارعة تجاه الملفات اللبنانية في العام الماضي تؤشّر إلى رغبة روسيا في "تقريش" الوجود العسكري للجيش الروسي في سوريا والشرق الأوسط لبنانيًا. لا تُخفي المصادر نيّة روسيا الإطلال عن قرب على الملفّات الداخلية اللبنانيَّة بدءًا من ملف مكافحة الإرهاب، وصولًا إلى ملفي النازحين السوريين وإعادة إعمار سوريا، وغيرها من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

أثناء المؤتمر الذي أقامه معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في العام ٢٠١٦ تحت عنوان "روسيا والعالم العربي"، أشار السفير الروسي في لبنان إلى أنَّ روسيا تسعى إلى منع تدمير الدولة السوريَّة وتشارك في عملية مكافحة الإرهاب بناءً على طلب الحكومة السورية، مُعلِنًا استعداد بلاده للتعامل مع الجميع في مكافحة الإرهاب و تشكيل "جبهة واسعة ضدّ الإرهاب"[٢٠]، بعد أن تبيّن أنَّ لدى الإرهابيين قدرة انتشار واسعة في العالم. من هنا، كان أحد أهداف التدخّل الروسي في سوريا منع الإرهابيين من الوصول إلى السلطة وإنشاء منطقة متواصلة من الرقّة إلى شمال لبنان وصولًا إلى البحر المتوسط، ما يُهدِّد التعايش المشترك ووجود الأقلّيات في الشرق الأوسط.

من الواضح أنّ الاتحاد الروسي يتعامل مع قضية التسليح في لبنان وباقي الدول التي تشارك في الحرب ضدّ الإرهاب، من زاوية التعاون العسكري وحماية الأمن القومي الروسي، وهي نقطة يركِّز عليها سفير

٢٠- ألكسندر زاسبكين، محاضرة بعنوان"روسيا والعالم العربي"، الجامعة الأميركية، بيروت.

روسيا في لبنان من خلال تلميحه المتكرر بأنّ أمن لبنان هو جزء من الأمن القومي الروسي. لقد حاولت موسكو الاستفادة من التلكّؤ الغربي في تأمين حاجات لبنان لتسليح جيشه وقواه الأمنية، قبل انخراط الأخير في الحرب ضد الإرهاب، فعرضت بدايةً تزويده سرب طائرات ميغ ٢٩، قبل أن يستبدل ذلك بتوجيه طلب إلى الولايات المتحدة للحصول على مجموعة من الأسلحة، من بينها طوافات MA-24، صواريخ جوّ – أرض، صواريخ كورنيت، راجمات وذخائر وأعتدة عسكرية.

على خط آخر، ارتبط ملف النزوح السوري إلى لبنان بوتيرة المعارك في المناطق السورية المحاذية لحدوده وفي مقدّمتها دمشق، حمص، حماه، ريف دمشق وطرطوس. وليس مصادفةً تحريك هذا الملف بقوّةٍ اليوم من قبل الحكومة اللبنانية بعدما فاق عدد النازحين السوريين المسجّلين في لبنان المليون وبضعة آلاف، يتوزّع ١٠٪ منهم على ١٧٠٠ مخيم عشوائي، وبما أنَّ روسيا قد أصبحت المحرّك الأول لملف مناطق "خفض التوتُّر" التي من المفترض أن يعود إليها النازحون بعد تثبيتها، فإنّ زيارة رئيس الحكومة "سعد الحريري" إلى موسكو في أيلول من العام الجاري أتت في هذا السياق، حيث وضع الملف على بساط البحث بعدما حضّرت الحكومة الروسيّة خطة لمعالجته، مع إدراكها لانعكاساته الخطيرة على الصعيدين الديموغرافي والاقتصادي.

في نيسان من العام ٢٠١٥، وعلى هامش الاجتماع الثالث للّجنة الحكومية الدولية للتعاون التجاري والاقتصادي، وقَّعت روسيا ولبنان بروتوكولًا يؤكِّد الاستعداد الروسي لمساعدة لبنان في عمليات المسح الجيولوجي والاستكشاف لحقول النفط والغاز قبالة شواطئه"(٢٥ تريليون

قدم مربع من الغاز الطبيعي تقريبًا)"[٢١]، والاهتمام بمشاريع عدّة في البنية التحتية في لبنان. لقد أسهم هذا البروتوكول في رفع حظوظ روسيا بنيل حصة من عقود الغاز اللبنانية مع إبداء شركات روسية ومن بينها "غاز بروم" و"نوفاتيك" اهتمامًا بالمناقصات المتعلقة بالموضوع. غير أنّ هذا المشروع الحيوي للبنان لن يصبح نافذًا إلّا بعد حَلحَلة رُزمة عقد أبرزها عدم ترسيم الحدود بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين اللبنانية والإسرائيلية حتى تاريخه، وعدم امتلاك لبنان مصافي على شواطئه لتسييل الغاز بهدف تصديره إلى القارة الزرقاء.

أمّا في موضوع إعادة إعمار سوريا، فقد حسم رئيس البلاد هذا الأمر بإعلانه أنّ روسيا هي من سيكون لها الامتياز الأوّل في مرحلة ما بعد الحرب لإعادة الإعمار. في هذا الإطار، تسعى موسكو إلى تعزيز دور قطاع الاستخراجات والإنشاءات لديها من حديد وصلب وأسمنت لتدفُّق الاستثمارات باتجاه سوريا من خلال القطاعين العام والخاص. على خطٍ موازٍ، يسعى وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني رائد خوري من خلال اللجنة الحكومية الروسية اللبنانية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي التي بدأت أعمالها في موسكو في نيسان ٢٠١٧، إلى أن يكون لبنان منصّةً لهذا المشروع من خلال مرفأي طرابلس وبيروت، وقد أعلن في هذا السياق " نحن نتطلّع في لبنان لإقامة مناطق اقتصادية حُرّة، تكون منصة للمستثمرين اللبنانيين والأجانب، وخصوصًا لرجال الأعمال الروس، للتسويق من خلالها إلى خارج لبنان، لكي تكون ممرًا لإعادة إعمار سوريا"[٢٢].

٢١- فيفيان عقيقي، الصراع على حقول الغاز، متوافر على الرابط:www.alakhbar.com،الإنترنت.

٢٢- رائد خوري، نتطلع لإعادة إعمار سوريا بالتعاون مع روسيا، متوافر على الرابط: Arabic.sputniknews.com https:/ /russia>، الإنترنت.

الخاتمة

في الخلاصة، إنّ منطقة الشرق الأوسط تحتلّ مكانة جيوسياسية مميّزة في السياسة الخارجية الروسية، ومردُّ ذلك إلى ارتباط بقاء روسيا الاتحادية وكيانها بهذا الشرق خصوصًا بعد المحاولات المستمرّة من طرف الدول الغربية وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو على إضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي. وهذا ما تعمَّقت في إبرازه وثيقة الأمن القومي الروسي الجديدة، من هنا تركَّزت السلوكيات الخارجية الروسية في المنطقة باتجاه دول محور الممانعة وفي مقدمتها سوريا وإيران، لتخترق سياسة العزل المطبَّقة ضدها.

تشكِّل جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز مجالًا حيويًّا للأمن القومي الروسي، وتُسخِّر روسيا كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يُهدِّد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو بشكل خاص بكلٍّ من تركيا وإيران، ذلك لأنّهما رغبتا قبل غيرهما النفاذ إلى هاتين المنطقتين، وحاولتا اختراقهما والسيطرة عليهما، هذا نظرًا لوجود نوع من الارتباط الديني، العرقي واللغوي بينهما وبين الشعوب القوقازية وسكان آسيا الوسطى، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع طهران وأنقرة يفيد الولايات المتحدة بقدر ما يسبّب إزعاجًا لها، ويشكِّل رافعة حقيقية للاقتصاد الروسي.

وإذا كان القول الفرنسي "La question d'orient n'est qu'une question d'occident"، ينطبق على مجريات الأحداث الشرق أوسطية في هذه الحقبة، ويعكس مدى إصرار الولايات المتحدة الأميركية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة، بحيث تسعى إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية فيها من خلال ما سُمِّي بثورات "الربيع العربي"، والتي ارتكزت أساسًا على "القوة الناعمة" مع ما يستتبع ذلك من "فوضى خلّاقة" تحقّق النتائج

المرجوة. غير أنّ روسيا قد تنبّهت لهذا الأمر ولو متأخّرة، وقد ترجمت ذلك من خلال مقاربتها للعديد من الملفّات، كان آخرها استراتيجيتها في حرب أنابيب الغاز، وتدخّلها العسكري في سوريا.

لقد تطوّر السلوك الروسي في سوريا من دعم غير معلن للنظام إلى تدخّل عسكري أسهم في قلب المعادلة على الأرض وقضى على الحلم القطري بمدّ الغاز إلى أوروبا وأطاح بمشروع "نابوكو"، وانعكس إيجابًا على العديد من الملفات اللبنانية. لقد عاد لبنان ليحتل موقعًا مميزًا على الخريطة الدولية، خصوصًا مع اكتشاف حقول من الغاز الطبيعي على شواطئه، فهل سَيُسهم ذلك في استقراره وإنعاش اقتصاده وإزاحة صخرة الدين العام عن صدره؟ أم أنّ التجاذبات عبر التاريخ بين الدب الروسي والنسر الأميركي في المنطقة، والاصطفافات الداخلية في ظل هذه التجاذبات ستؤدي إلى عكس ذلك؟ وإلى متى ستظل شعوب المنطقة تدفع ثمن تلك التجاذبات؟

المراجع

– زايد عبد اللـه مصباح ،السياسة الخارجية، دار التالة، الطبعة الثانية، طرابلس،١٩٩٩، ص١٢٩.

– أنا بوشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع– الأثار–الأمال، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، شباط ٢٠١٦، ص١٦.

– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ٢٠١٦، ص٢٠.

– ميشال يمين، السياسة الخارجية الروسية الجديدة، تقويم للنجاحات والإخفاقات، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٦٣، بيروت ١٩٩٧، ص ١٢.

– نصر المجالي، بوتين يقرّ الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، صحيفة إيلاف ٢٠١٥/١٢/٣١، متوافر على الرابط:

elaph.com>web>news>2015/12، الإنترنت.

– ألكسي دروزهنين، بوتين يقرّ الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، متوافر على الرابط: https://arabic.rt.com<news<805975، الإنترنت،٢٠١٥.

– لورا خوري، وثيقة الأمن القومي الروسي: علاقة متدهورة مع الغرب، متوافر على الرابط:

www.al-akhbar.com>node، الإنترنت، ٢٠١٥.

– معين عبد الحكيم، روسيا بين استعادة الدور والانفتاح على العالم، متوافر على الرابط: www.acresg.org/16360، الإنترنت،٢٠١٣.

– عبد الساتر قاسم، دراسة بعنوان: روسيا بين الاحترام والقطبية، صدانا، ٢٠٠٩، ص٤–٦.

– نيكولاي كوزهانوف، علاقات روسيا مع طهران، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أميركا، ٢٠١٢

– نورهان الشيخ، تحالف محسوب، محدّدات التوافق بين إيران وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٩٦، القاهرة، ٢٠١٤.

– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، متوافر على الرابط:

www.unfcc ، الإنترنت، ١٩٩٩.

– سوريا ولعنة الغاز–أخبار الدفاع والتسليح، المنتدى الاقتصادي السوري، متوافر على الرابط:

www. Defense–arab.com>threads ، الإنترنت.

Azuolas Bagdonas, "Russia’s Interests in the Syrian Conflict: – Power, Prestige, and Profit", European

Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, - Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012, p 63

– ألكسندر زاسبكين، محاضرة بعنوان "روسيا والعالم العربي"، الجامعة الأميركية، بيروت، تاريخ ١٢و١٣/٥/٢٠١٦.

– فيفيان عقيقي، الصراع على حقول الغاز، متوافر على الرابط:

www.alakhbar.com،الإنترنت.

– رائد خوري، نتطلّع لإعادة إعمار سوريا بالتعاون مع روسيا، متوافر على الرابط:

<russia https:/ /Arabic.sputniknews.com، الإنترنت.

المواقع الالكترونية:

-www.unfcc.com

- www.arabic.rt.com<news<805975

- www. defense-arab.com>threads

-www.al-khbar.com>node

-www.elaph.com>web>news

- -16360www.acresg.org

-www.alakhbar.com

www.Arabic.sputniknews. com> russia-





حصار الإسكندر الأكبر لمدينة صور واحتلالها في العام ٣٣٢ ق.م.

الرائد زياد جلبوط *

المقدّمة

يتناول هذا البحث معركة حصار الإسكندر الأكبر لمدينة صور واحتلالها والتي جرت أحداثها في العام ٣٣٢ ق.م. قاومت مدينة صور القائمة على جزيرة في البحر الإسكندر خلال هذه المعركة طيلة سبعة أشهر، وكادت أن تقضي على أحلامه التوسعية بصمودها. وقد شكَّلت هذه المعركة في الغرب موضوعًا لعشرات المؤلَّفات، ولكّنها شبه غائبة عن الأبحاث العسكرية أو التاريخية في لبنان. من هنا تكمن أهمية الإضاءة عليها وفق منهجية علمية حديثة تعتمد بشكل رئيس على المصادر التاريخية للمؤرِّخين القدماء، وترتكز على المكتشفات الأخيرة التي توصَّل إليها علم الآثار. تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأوّل الإسكندر الأكبر، فيُظهر لنا شخصيته القيادية

*ضابط في الجيش اللبناني

واستراتيجيته العسكرية ومعاركه مع الفرس في بداية حملته على الشرق. ويبيّن القسم الثاني خلفية معركة صور وأسبابها، ويقدّم لمحة تاريخية عن نشأة هذه المدينة وازدهارها. كما يحاول تفسير الأسباب التي جعلتها تواجه الغازي المقدوني من دون المدن الفينيقية الأخرى. يسرد القسم الثالث أحداث المعركة بأدق التفاصيل، مظهرًا المراحل التحضيرية لها، وميزان القوى لكلا الطرفين، وتسلسل الأعمال القتالية التي انتهت بانتصار الإسكندر وارتكابه مجازر فظيعة بعد احتلال المدينة، ذهب ضحيتها آلاف الصّوريّين.

١- القسم الأوّل: الإسكندر الأكبر - شخصيته القيادية وحملته على الشرق

في بداية هذا البحث، لا بدّ لنا من تسليط الضوء على شخصية الإسكندر الأكبر، فهو القائد العسكري الذي لم يخسر معركة قط، والابن المتأثّر بوالديه، والتلميذ الذي اكتسب المعرفة والحكمة من أستاذه أرسطو. نتناول أيضًا في هذا القسم كيفية تأسيس الجيش المقدوني والاستراتيجية القتالية لهذا الجيش تحت قيادة الإسكندر، ثم نوجز لكبريات المعارك التي قادها ضدّ الفرس قبل وصوله إلى المشرق وفرض حصاره على صور.

١-١ شخصيّة الإسكندر الأكبر

وُلد الإسكندر في العام ٣٥٦ ق.م. في مقدونيا شمال اليونان[1]. بحلول عامه الثلاثين كان قد أسّس إحدى أكبر الإمبراطوريات وأعظمها التي عرفها العالم القديم. تأثّر كثيرًا بوالده الملك فيليب الثاني وورث عنه

١- تقع مقدونيا في الزاوية الشمالية الشرقية لشبه الجزيرة اليونانية وعلى الرغم من أنّ بعض اليونانيين القدماء كانوا يعتبرون أنّ حدود بلادهم الشمالية تقع عند جبال الأولمب أي أنّها لا تمتد لتشمل مقدونيا إلّا أنّ الباحثين يتفقون اليوم على اعتبار المقدونيين جزءًا من الشعوب اليونانية أو الهلينية.

جيشًا قويًّا ومملكة سيطرت على كامل المدن اليونانيّة. أحبّ والدته الملكة أولمبياس كثيرًا وأحبّته هي لدرجة أنّها اتُّهمت بقتل زوجها فيليب لتوريثه العرش.

كان لأبوي الإسكندر أثر كبير في تكوين شخصيّته، فقد كانت والدته أولمبياس شديدة الجمال وذات ذكاء وحكمة ودهاء وشجاعة. قادها الاهتمام بمظهرها للسفر إلى بابل لتتبخّر وتستحم بالكندر وهو أحد أنواع البخور. حصل ذلك وقد كانت حاملًا بالإسكندر فسمّته عند ولادته "إس كندر" أي "روح البخور"[٢]. كانت أولمبياس تعمل أحيانًا ككاهنة في المعبد، وكانت تدّعي أنّها من سلالة الآلهة وأنّ الإسكندر هو ابن الإله زويس. بدأ الطفل بالفعل يقتنع بكلام والدته التي كانت تشرف بنفسها على تربيته وتدريبه على القتال والفروسية. إنّ اعتقاد الإسكندر أنّه من سلالة إلهية هو ما أبقى، وفقًا لبلوتارك، قلبه وروحه شامخين لا يعرفان اليأس طيلة تلك السنوات من الحملات والفتوحات التي خاضها.

تحلّى والد الإسكندر فيليب الثاني بجسم قوي ورياضي وشجاعة كبيرة ومزاج عنيف، كان ميّالًا إلى الحرب بشكل كبير، لكنّه كان في الوقت عينه رحومًا ملتزمًا بوعوده وفائق الاحترام للغير. كان فيليب الثاني مَثَلَ الإسكندر الأعلى الذي يقتدي به في كل خطوة، إذ شبّ على رؤيته يحقّق النصر تلو الآخر. لم تكن العلاقة بين فيليب وأولمبياس جيّدة، وقد زادت الأمور تعقيدًا عندما ادّعت أولمبياس أنّ الإسكندر ليس ابنًا بيولوجيًا لفيليب بل هو ابن الإله زويس. تعمّد فيليب بعد ذلك إثارة غضب أولمبياس

٢- هارولد لامب، الإسكندر المقدوني، ترجمة: عبد الجبار المطلبي ومحمد ناصر الصانع، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد، نيويورك، ١٩٦٥، ص ١٥.

من خلال المجاهرة علنًا بعلاقاته النسائية، وانتهى المطاف بأن تواطأت أولمبياس مع أحد الجنرالات ودبّرت عملية اغتيال زوجها، فضمنت بذلك انتقال الحكم إلى يد ابنها الإسكندر.

تأثر الإسكندر بمعلّمه أرسطو، كبير فلاسفة اليونان[٣] وأحد تلامذة أفلاطون، الذي درّبه تدريبًا شاملًا في فنّ الخطابة والأدب وحفَّزه على الاهتمام بالعلوم والطبّ والفلسفة. تولّى أرسطو تعليم الإسكندر مذ كان في سن الثالثة عشرة وبقي يعلّمه ويؤدّبه أربع سنوات. أيقظ أرسطو في قلب الإسكندر رغبته المتوقّدة للمعرفة وإقباله على القراءة، وقيل إنّ الإلياذة كانت من أحبّ الكتب إلى قلبه. تأثر الإسكندر كثيرًا بـ"أخيل" بطل هذه الملحمة، وربما كان ذلك من الأسباب الّتي دفعته إلى الصمود أمام أسوار صور كما فعل قبله "أخيل" أمام أسوار طروادة.

١-٢ الجيش المقدوني وعقيدته القتالية

كان الإسكندر قائدًا فذًا لم يخسر معركةً قط، على الرغم من أنّ أغلب الجيوش الّتي قاتلها فاقت جيشه عددًا وعدّة. يركّز أصحاب الاختصاص الذين عالجوا العبقريّة العسكريّة لدى الإسكندر المقدوني على مجموعة من العوامل التي أسهمت في انتصاره في المعارك كلّها التي خاضها. أهم هذه العوامل هي قدرته على الاستفادة من طبيعة الأرض مهما اختلفت مميّزاتها. عُرِف عنه أيضًا اندفاعه الدائم وإصراره على أن يكون موقعه على رأس جنوده ضمن أسلوب جديد في القتال عُرِف بـ "أسلوب الجبهة المنحرفة".[٤] نعرض في ما يأتي هذه العبقرية العسكرية ولكن بعد دراسة تاريخية موجزة لنشأة الجيش المقدوني.

٣- متوديوس زهيلاتي، الإسكندر الكبير، دار طلاس، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٢.

٤- متوديوس زهيلاتي، الإسكندر الكبير، دار طلاس، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥٢.

يعود الفضل في تأسيس الجيش المقدوني إلى فيليب الثاني والد الإسكندر وملك مقدونيا، الذي امتدّت فترة حكمه بين العامين ٣٥٩ و٣٣٦ ق.م. كان الهدف الرئيس من إنشاء هذا الجيش منافسة باقي الممالك اليونانية والسيطرة عليها. فقد انخرط في صفوف الجيش المقدوني أبناء العائلات النبيلة ما جعل ذلك مصدر قوة ودعامة أساسية في تكوينه. استغل فيليب عائدات الذهب المستخرج من مناجم بلاده في تجهيز الفرسان بالمعدات والمستلزمات الحربية الحديثة، وفي تسليح عناصر المشاة بأحدث الأسلحة وتدريبهم على التقنيات العسكرية[٥]. في البداية، قام الجيش بقيادة فيليب الثاني بتوحيد بلاد اليونان تحت راية مقدونيا، فيما اجتاز هذا الجيش حدود الوطن بقيادة الإسكندر ضمن مشروع كبير كان يرمي لفتح العالم القديم الذي كانت تسيطر عليه الإمبراطورية الفارسية. نقصد بالعالم القديم البقعة الجغرافية التي تضمّ اليوم كلًا من العراق وإيران وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وغيرها.

تعود عبقرية الإسكندر العسكرية إلى حسن استغلاله لموقع المعارك ولتدريبه المستمرّ لعناصر المُشاة والخيّالة ولاستراتيجيته المقدامة. كنَّ جنود الإسكندر له ولاءً مطلقًا لانخراطه شخصيًّا في المعارك ووجوده دائمًا معهم في أثناء التدريب. سلّح هذا القائد العظيم جيشه بآلة قتل متطوّرة سبقت عصرها، هي عبارة عن رماح يصل طولها إلى ستة أمتار قادرة على قتل الخصم عن بعد. لم يختر الإسكندر قطّ في معاركه ساحة القتال أو أرض المعركة، بل كان ينازل العدوّ عندما يلتقيه، أي فور وصوله إليه وفي المكان الذي يكون الخصم قد اختاره وتمركز فيه. إنّ نظرة هذا القائد

٥- قيس الجنابي، الإسكندر المقدوني ومشروعه العالمي في بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلّد ٥، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٢١١.

المقدوني الثاقبة والمُلمَّة بكلّ معطيات ساحة القتال وقدرته الكبيرة على تعبئة جنوده وترتيب قطاعات جيشه، جعلته قادرًا على تنسيق فرقه وفقًا لطريقة تتماشى وطبيعة الأرض، فيحوّل ما كان يُفرَض عليه لصالحه.

كان الإسكندر يخوض المعركة على رأس جنوده وكان يحتفظ لنفسه غالبًا بالمَيمَنة في المهاجمة، تاركًا لأشهر قوّاده مهمة تثبيت العدوّ على الميسرة. كان اختياره هذا يلائم طبعه الهجوميّ، فقد عُرِف باندفاعه الشّديد في الهجوم حتّى قيل عنه أنه يكاد أن ينسى نفسه عند سماع صوت البوق المعلن بدء القتال. اتّبع الإسكندر في معاركه أسلوب الجبهة المنحرفة فضمنت له النصّر. جوهر الخطّة التي أخذها عن أبيه يقوم على أن تسعى خيّالة الميمنة، بزخمٍ هجوميّ شديد، إلى زحزحة ميسرة العدوّ عن مواقعها ودحرها إلى الوراء، بينما يبقى الجناح المقدونيّ الآخر صامدًا، فيتسنّى له إذ ذاك التوّغل جانبيًا في صفوف العدوّ والطعن في خاصرته المكشوفة.

١-٣ تاريخ العلاقات الفارسية اليونانية

تأسّست الإمبراطورية الفارسية على يد قوروش الكبير حوالى العام ٥٥٩ ق.م. وامتدت في ذروة مجدها إلى كامل أرجاء الشرق الأدنى، فسيطرت مثلًا على منطقة غربي تركيا والعراق وإيران وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر. مكّن ذلك الفرس من التحكّم بالطرق التجارية المؤدية جميعها إلى البحر الأبيض المتوسّط عبر البر والبحر.

يُعتبر قوروش من أهم ملوك الفرس على الإطلاق، ويُحكى الكثير عن سياسة التسامح والانفتاح التي انتهجها، يليه في الأهمية داريوس

الكبير، الذي تحدّث المؤرخون اليونانيون كثيرًا عنه وعن ابنه ارتحشتا الأوّل، كونهما قادا عدة حملات لغزو اليونان ضمن ما عرف بالحروب اليونانية – الفارسية. بدأت هذه الحروب في العام ٤٩٩ ق.م وانتهت في العام ٤٤٩ ق.م. وضمنت لفارس احتلال مساحات واسعة في آسيا الصغرى، إلّا أنّ إخفاقات عدّة اعترتها. استغلّ اليونانيون هذه الإخفاقات ليتحدّثوا عن انتصارات عظيمة حققوها وهزائم نكراء ألحقوها بالفرس. الإشكالية هنا تكمن في أنّ معظم معلوماتنا عن هذه الحروب تأتي من مصادر إغريقية، أي من أحد أطراف النزاع حصريًا، فنحن لا نعرف شيئًا عن الرواية الفارسية للأحداث. في معركة ترموبيل على سبيل المثال، تُحَدِّثنا المصادر الإغريقية أنّ ٣٠٠ جندي إسبارطي استطاعوا أن يؤثّروا على مسير الجيش الفارسي المؤلف حسب المصادر نفسها من ١٨٠ ألف جندي. تجعل هذه المصادر من الإسبارطيين الثلاثمئة أبطالًا أسطوريين.

لا تزال رواية ترموبيل موضوعًا لعشرات الكتب، ولعدد من الأفلام السينمائية إلى يومنا هذا. المفارقة هي أنّ النص لا يسلّط الضوء بشكل موضوعي على قوة الجيش الفارسي الذي تابع سيره بعد ترموبيل إلى أثينا فاحتلّها وأحرقها بل يبالغ في تمجيد من يصفهم بالأبطال اليونانيين. نحن لا ننكر دفاع اليونانيين عن أرضهم، ولكنّنا نعتقد أنّ البطولات التي تتحدّث عنها النصوص مبالغ فيها إلى حد كبير، في الواقع لا يمكن الحديث عن انتصارات استثنائية لليونان على فارس خلال هذه المعارك، فالوقائع تُثبت العكس ولا مجال للمقارنة برأينا بين العملاق الفارسي وبين المدن اليونانية الصغيرة والضعيفة الواقعة على أطراف الإمبراطورية الفارسية. على الرغم من ذلك، فإنّ هذا الواقع سيتغيّر جذريًا

مع بدء حملة الإسكندر على الشرق في منتصف القرن الرابع ق.م. حيث سيصبح الحديث عن انتصارات عظيمة ضدّ الفرس على يد الإسكندر أمرًا ممكنًا لا بل أكيدًا. في مطلق الأحوال، من الواضح أنّ الإغريق كانوا دائمي القلق من التهديد الفارسي، لكنهم لم يكونوا قادرين على القيام بأي عمل عسكري لإزالة هذا التهديد قبل وصول الإسكندر الأكبر إلى الحكم.

١–٤ حملة الإسكندر على الشرق

مات الملك فيليب فخَلَفَهُ الإسكندر وهو في العشرين من عمره على عرش مقدونيا واليونان. احتاج الإسكندر إلى سنتين ليوحّد البلاد اليونانية كلّها تحت قيادته، واتّجه بعد ذلك نحو المشرق. كانت الإمبراطوريّة الفارسيّة تحكم العالم القديم بأكمله، فوقع أول صدام بين الطرفين في معركة نهر غرانيكوس الذي يجري في إقليم طروادة ويصب في بحر مرمرة في تركيا الحالية. نشر الفرس مع بدء هذه المعركة قوّة الفرسان وحشدوها على الضفة الشديدة الانحدار للنهر، ووضعوا المرتزقة خلفهم. وضع الإسكندر فرسانه على المجنبة، فنقل الفرس مقاتليهم أيضًا إلى المجنبة المقابلة للفرسان المقدونيين، إلّا أن الإسكندر قام على رأس مجموعة من هؤلاء الفرسان بعمل مباغت مهاجمًا حملة الرماح والنبال الموجودين على المجنبة الأخرى، فلم يستطع هؤلاء الصمود في وجهه. عامل آخر أسهم في حسم المعركة لصالح الإسكندر يكمن في اختيار توقيت الهجوم. لقد شنّ الإسكندر هجومه في فترة ما بعد الظهر، عندما كانت الشمس تلمع في الأفق مقابل صفوف الجنود الفرس، ما أدّى إلى انبهارهم وساهم في إخفاقهم. أثبتت هذه المعركة عبقرية الإسكندر في تنظيم صفوف جنوده ومباغتة أعدائه وقدرته على اتخاذ القرارات الحاسمة، بالإضافة إلى إخلاص قوّاده ووفائهم له.

كانت معركة نهر الغرانيكوس شبه مرتجلة، إلّا أنّها فتحت الباب أمام

المنازلة الكبرى في إيسوس، حيث حشد الملك الفارسيّ داريوس جيشًا فاق عديده المئتي ألف مقاتل بحسب المصادر اليونانية. تقع إيسوس قرب ممر كيليكيا في خليج مدينة الإسكندرون في تركيا الحالية. بدأت المعركة عندما عَلِم الإسكندر أنّ داريوس الثالث وصل إلى سهل إيسوس وركّز قواه فيه. كان السهل ضيقًا، ما شكّل عاملًا إيجابيًّا لجيش الإسكندر الذي لم يكن يتجاوز الثلاثين ألفًا، وسلبيًّا للجيش الفارسيّ الكبير إذ كان يعيق انتشاره. إنّ التفوّق العددي للفرس كان عديم الفائدة في هذه المعركة، نظرًا لضيق المكان واستحالة الانتشار العرضي للقوى.

وصل المقدونيون عند حلول الظلام إلى الممرّ الذي يؤدي إلى معسكر الفرس، فاجتازوه بعد أن تمّ تأمين مرتفعاته. أراح الإسكندر جنوده على المنحدرات المشرفة على سهل إيسوس حتّى الفجر، عندها بدأ الهجوم اعتبارًا من بقعة الانطلاق الواقعة على المرتفعات حيث انطلقت القوى باتجاه السهل. لم يكن عسيرًا على الإسكندر، أثناء هبوطه إلى السهل، الإحاطة بتفاصيل تمَركُز فرق العدوّ. لاحظ الإسكندر بعينه أنّ الفرس عمدوا إلى تكثيف خيّالتهم على ميمنتهم، فأدرك أنَّهم قد يعدّون العدّة للقيام بحركة التفاف حول الميسرة المقدونية. كان لا بدّ من تعديل خطته استنادًا إلى هذه المعلومات، فأكمل تعبئة صفوف رجاله ثم أمر الخيّالة بالانتقال سرًا من الميمنة إلى الميسرة بهدف مفاجأة الفرس ومهاجمتهم في نقطة ضعفهم.

جعل الإسكندر هدفه خرق ميسرة الفرس للوصول إلى وسط جبهتهم حيث كان الملك الفارسيّ يتابع، من على مركبته الفخمة، مجرى القتال. وبالفعل قام الإسكندر بهذه المهاجمة المباغتة وغير المتوقّعة، فأحدث صدمة في صفوف القوى المعادية التي استطاع خرقها متقدّمًا بسرعة باتجاه الملك. لمّا رأى هذا الأخير أنّ الإسكندر أصبح على قاب قوسين منه، لوى عنان

مركبته وهرب لا يسأل عن شيء. كان ذلك إيذانًا بتبعثر جيش الفرس وتشرذمه، فانهار سريعًا وحقّق المقدونيون انتصارًا حاسمًا. كان لانتصار الإسكندر أثر معنوي وعسكري عظيم على جنوده. على الرغم من أنّ داريوس الثالث، ملك الفرس، تمكّنَ من الفرار إلّا أنّ عددًا من أفراد أسرته وقعوا في الأسر، الأمر الذي دفعه إلى عرض التنازل عن الأراضي الفارسية الواقعة غرب نهر الفرات للإسكندر مقابل إطلاق سراحهم. ردَّ الإسكندر على ذلك العرض بالرفض وزحف باتجاه ساحل المشرق بغية إخضاعه وحرمان الفرس من موانئه. استسلمت مدنٌ كثيرة للمقدونيين وتمّ الاستيلاء على بعضها من دون صعوبة كبيرة، لكنّهم اضطروا إلى فرض حصار دام سبعة أشهر للاستيلاء على مدينة صور التي كانت تشكّل موقعًا حيويًا ضروريًا للسيطرة على القوّة البحرية.

٢- القسم الثاني: خلفية وأسباب حصار الإسكندر لصور

نتناول في هذا القسم الأحداث التي جرت عشية بدء الحصار على صور. فقد ذكرنا في القسم الأوّل أنّ الإسكندر أدرك بعد انتصاره في معركة إيسوس ضرورة تعقّب الجيوش الفارسية التي أعادت تنظيم نفسها، بغية تدمير المدينة وتحقيق النصر النهائي عليها. كان ذلك مستحيلًا في ظل التفوّق البحري للأسطول الفينيقي الداعم للفرس، فقرّر القائد المقدوني الزحف على المدن الفينيقية لإخضاعها. فتحت أرواد وجبيل وصيدا أبوابها للجيش المقدوني بينما قرَّرت صور الوقوف على الحياد. أسباب كثيرة دفعت صور لاتخاذ هذا الموقف، سنقوم بعرضها في هذا القسم،

وسنعالج أيضًا الأسباب غير المباشرة لإصرار الإسكندر على احتلال المدينة ورفضه للموقف المحايد الذي اتخذته. ونبدأ التحليل بعرض تاريخي لنشأة مدينة صور وازدهارها التي كانت "سيدة البحار" من غير منافس عندما وصل إليها الإسكندر.

٢-١ مدينة صور عبر التاريخ

تقع صور على الشاطئ الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسّط في المنطقة التي عرفت نشأة الحضارة الفينيقية العريقة وازدهارها. بناها أهل صيدا، على ما تقول بعض المصادر، في القرن الثامن والعشرين ق.م. لتعرف بعد عشرين قرنًا ازدهارًا وعظمة لم يكن لهما مثيل في ذلك العصر. جذب ازدهار المدينة أطماع شعوب الشرق الأدنى القديم إليها، ما سبّب لها الكثير من المآسي والمصاعب التي كانت تعظم أو تصغر مع اختلاف الوقت والمعتدي.

أُنشِئت صور مع بداية الألف الثالث ق.م على مجموعة من الجزر المنتشرة على مسافة حوالى الثمانمئة متر من اليابسة. كانت نواة المدينة عبارة عن هيكل للإله ملكرت تحيط به تجمعات سكنيّة تعتمد في معيشتها على الصيد. أطلق الصوريون على مدينتهم اسم "صُر" الذي يعني بالفينيقيّة الصّخر دلالة ذلك على الأرض الصخريّة القاسية التي بُنيت عليها[٦]. لم تلعب المدينة دورًا بارزًا في الألفيّتين الثالثة والثانية ق.م. فيما بلغت عصرها الذهبي مع حلول الألفيّة الأولى ق.م. إذ شهدت ازدهارًا عمرانيًّا وتجاريًّا وثقافيًّا كما لم يعرف تاريخ المنطقة من قبل. في بداية فترة

٦- Jidejian, N., Tyre through the Ages, Dar el-Mashreq Publishers, Beirut, 1969, p.39

الازدهار هذه، قام مَلكها أحيرام بوصل الجزر التي تمّ إنشاء المدينة عليها بعضها ببعض رادمًا جزءًا من البحر. أثار ازدهار صور أطماع شعوب الشرق الأدنى القديم من أشوريّين ومصريّين وفرس وغيرهم. هادنت حينًا بدفع الجزية وقاومت أحيانًا بأسوارها العالية، فحافظت بذلك على حريّتها. سجّلت صور في القرن السادس ق.م. رقمًا قياسيًا في فترة الصمود ضدّ الحصار، كان ذلك عندما حاول الملك البابلي نبوخذ نصّر احتلالها، فلم يستطع بسبب أسوارها المنيعة وقوّة دفاعاتها، فحاصرها مدّة ثلاث عشرة سنة ولم تسقط.

بنيت أسوار مدينة صور من الحجارة الضخمة تعلوها أبراج المراقبة والرمي. كانت الأجزاء العلوية من الأسوار مسنّنة بشكل يسمح للرماة بالرمي والاحتماء. توجد داخل الأسوار بوابة محصّنة أو أكثر تسمح بالدخول إلى المدينة والخروج منها. بنى الصوريون ميناءً رئيسًا لسفنهم من جهة الشمال وميناءً آخر من جهة الجنوب. كان مدخل الميناء الشمالي ضيّقًا، ومن الممكن منع أي سفينة أجنبية من عبوره بواسطة بضع سفن صورية، وقد تمّ بناء برجين على جانبيه لحمايته. ما زال جزء كبير من هذا الميناء موجودًا ومستعملًا إلى يومنا هذا، وهو يسمّى اليوم "ميناء الصيادين". الميناء الجنوبي كان أكبر ويمتاز أيضًا بوجود برجي حماية على جوانب مدخله. كان يتم تثبيت سلاسل حديدية ضخمة بين البرجين وشدّها لمنع السفن المعادية من دخول المرفأ.

٢-٢ الأسباب غير المباشرة للحصار

أراد الإسكندر بسط سلطته على الساحل الفينيقي بهدف حرمان الفرس من مرافئ وأساطيل مدن هذا الساحل، والاستفادة من أهميّة موقع فينيقيا كممر إلزامي باتجاه مصر. هناك عدّة أسباب أخرى غير مباشرة أثّرت على قرارات هذا القائد العظيم وجعلته مصممًا على احتلال فينيقيا. تتعلّق هذه الأسباب بالعلاقات التاريخية التي كانت تربط اليونانيين بالفينيقيين والتي سوف نسردها فيما يأتي:

جاب الفينيقيون البحر الأبيض المتوسّط مع بداية الألفية الأولى ق.م. ووصلوا إلى سواحل الأطلسي وأسّسوا لهم المستعمرات والمحطات التجاريّة ومن بينها قرطاج، المستعمرة الصورية في تونس الحالية. سيخرج من قرطاج في القرنين الرابع والثالث ق.م. جيشٌ قويٌ حقّق انتصارات عظيمة أهمّها الانتصار على روما في معركة "كان" التي نُفّذت تحت قيادة هنيبعل. خرج من صور أيضًا قدموس فعلّم الأبجديّة للإغريق وهو شقيق "أوروبا" التي أعطت اسمها للقارة الأوروبية. وقدموس في الأساطير اليونانية هو ابن أجينور ملك صور الذي أسّس مدنًا عدّة في اليونان. وصل قدموس إلى اليونان بحثًا عن شقيقته "أوروبا" التي خطفها الإله زويس عندما كانت تتنزّه على شاطئ صور. اتّخذ زويس هيئة ثور أبيض جميل امتطته أوروبا فخطفها وانطلق بها إلى اليونان حيث تزوّج منها. على الرغم من احتواء هذه الأساطير أحداثًا خرافية إلّا أنّها تعكس الكثير من الوقائع والأحداث التي جرت في حينه. فالفينيقيون اخترعوا فعلًا الأبجدية والعلاقات، ولاسيّما التجارية منها، التي كانت

قائمة بين فينيقيا واليونان. كان الفينيقيون يبحرون دومًا عبر البحر المتوسط باتجاه "الغرب" أو "الغروب" الذي أصبح فيما بعد "أوروب" أو "أوروبا"، وهكذا فلا معنى لاسم القارة الأوروبية إلّا في قاموس المفردات الفينيقية. أما حادثة خطف أوروبا فتعكس أيضًا واقع العلاقات المأزومة التي كانت تسود أحيانًا بين الفينيقيين واليونانيين.

كان الفينيقيون أسيادًا للبحر وللتجارة، وكانت مستعمراتهم التجارية بمثابة القلب الذي كان يضخّ الدم في شرايين حوض البحر الأبيض المتوسّط ويبعث الحياة فيه. يتحدّث بعض الباحثين عن شعور اليونانيين بالدونيّة تجاه التفوّق الفينيقي، على الأقل في بداية الألفية الأولى ق.م. ما جعل هذا الإسكندر المقدوني، بعد انتصاره على الفرس في إيسوس، يخطّط للقضاء على التفوّق الفينيقي. فالهيمنة الإغريقية لا يمكن أن تكون شاملة، طالما أنّ هؤلاء التجار الأثرياء يحتفظون باستقلالهم وامتيازاتهم التجارية. فكان لا بدّ من إخضاعهم كمرحلة أساسية من مراحل السيطرة على العالم القديم. كان هناك أسباب أخرى لرغبة الإسكندر ببسط سيطرته على فينيقيا، فالأساطيل البحرية الفينيقيَّة كانت قد شاركت في الحملات التي شنّها الفرس على مقدونيا واليونان ضمن ما عرف بالحروب اليونانية الفارسية (بين ٤٩٩ ق.م و ٤٤٩ ق.م.)، وكان لا بدّ من أن يدفع الثمن كل من شارك في هذه الحروب ومنهم الفينيقيون.

٢–٣ حملة الإسكندر على فينيقيا

رغم انتصار الإسكندر في معركة إيسوس على الفرس إلّا أنّ البحر المتوسط بقي تحت السيطرة الفارسية بسبب انضمام السفن الفينيقية

للأسطول الفارسي. وكان لا بدّ للإسكندر من مكافحة التفوّق البحري الفارسي وأيضًا من تعقّب الفرس لمحاربتهم في عقر دارهم. كان ذلك مستحيلًا في ظل التفوق البحري للأسطول الفينيقي الداعم للفرس، فقرّر الإسكندر الزحف إلى المدن الفينيقية لتسوية هذا الوضع.

بدأ الملك المقدوني، كما ذكرنا سابقًا، سيره بعد معركة إيسوس بمحاذاة الشاطئ الفينيقيّ[٧]. قابل في طريقه ابن ملك أرواد فقدّم له هذا الأخير تاجًا من الذهب مع مفتاح المدينة وكل ما يخضع لسيطرة ملكها الذي كان في البحر يقود أسطوله تحت إمرة الفرس. تابع الإسكندر سيره إلى جبيل فاستسلمت دون مقاومة، وعند وصوله إلى صيدا استقبله أهلها بحفاوة واعتبروه محرّرًا لهم من النّير الفارسي. كانت صيدا قد ثارت ضدّ الفرس في العام ٣٤٦–٣٤٥ ق.م. فحاصرها الملك الفارسي ارتحشتا الثالث. تقول بعض المصادر إنّ الصيداويين المحاصرين وعددهم كان ٤٠ ألفًا، فضّلوا الموت على السبي والأسر من قبل الفرس فأحرقوا مدينتهم وهم بداخلها مستسلمين للموت. هذه الأحداث يتناولها بعض المؤرخين بشكل مختلف إذ إنّهم يعتقدون أنّ الصيداويين دافعوا عن مدينتهم وهم بداخلها، بعد أن سقطت أسوارها بيد الفرس الذين دخلوها وأحرقوا بعض أحيائها وقتلوا أهلها وقمعوا ثورتهم. سنرى في سياق هذا البحث أنّ التاريخ أعاد نفسه مع المقدونيين بعد نجاحهم في احتلال صور. ما يهمّنا هنا هو الإشارة إلى أنّه في الوقت الذي كانت فيه صيدا تتعرّض للتدمير على يد الفرس كان هؤلاء يتمتّعون بأفضل العلاقات مع صور.

وصل الإسكندر إلى مشارف صور، فأرسلت المدينة وفدًا قدّم للقائد

٧- متوديوس زهيلاتي، الإسكندر الكبير، دار طلاس، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥٧.

المقدوني تاجًا من الذهب وكثيرًا من المؤن الغذائية كبادرة حسن نيّة. أظهر الإسكندر حفاوة باستقبال الوفد وأبلغه رغبته تقديم القرابين لملكرت في هيكله داخل الأسوار. كانت رغبة الإسكندر تنطوي على غايات مبيَّتة، فدخول قائد عسكري للصلاة في هيكل المدينة كان يعتبر في حينه بمثابة إقرار بزعامته. رفض الصوريون أن يسمحوا لأي مقدوني أو فارسي دخول مدينتهم، فنصحوا الإسكندر الذي كان يعتبر نفسه سليل هرقل أن يقدّم أضاحيه في هيكل صور البرية زاعمين بأنّه أقدم بكثير من هيكل الجزيرة، أضافوا أنّ تقديم القرابين في هيكل ملكرت الموجود داخل أسوار الجزيرة هو حق حصري لملوك صور(٨). أرادت صور أيضًا من خلال هذا الموقف المخالف لمواقف المدن الفينيقية الأخرى، البقاء على الحياد في الحرب الدائرة بين الفرس والمقدونيين، كانت المدينة تميل إلى عقد معاهدة مع الإسكندر لا إلى الخضوع له. رفض الإسكندر مبدأ الحياد وقرّر محاصرة صور بغية احتلالها مهما كلَّفه الأمر.

٢–٤ صور تمنع الإسكندر من الدخول إليها

رحّبت صور بالفاتح المقدوني عند اقترابه منها لكنّها رفضت استقباله في هيكلها أو داخل أسوارها. شكّل هذا الموقف تحديًا كبيرًا للإسكندر ففرض حصارًا على المدينة بغية إضعافها فاحتلالها. اختلف موقف صور عن مواقف مثيلاتها من المدن الفينيقيّة الأخرى التي استقبلت الإسكندر وفتحت له أبوابها. يعود سبب رفض صور الخضوع للإسكندر إلى أنّ أهلها كانوا واثقين من عظمة اقتصادها، ومتانة تحصيناتها، وقدرة أسطولها، وقوّة نظامها السياسي كما سنوضح بالآتي.

٨- Clausewitz, Carl von, On War, David, Campbell Publishers Ltd, London, 1993, p:120

بُنيت صور على جزيرة في وسط البحر تحيط بها الأسوار المنيعة وتحميها الأبراج العالية. كان يفصل بين الجزيرة والبرّ قناة بحرية بعرض حوالى ثمانمئة متر. لم يكن هناك مكان حول الجزيرة لنصب السلالم وتسلّق الأسوار أو لتثبيت آلات الحصار تمهيدًا لضرب هذه الأسوار بغية تدميرها. مقابل ذلك لم يكن للإسكندر سُفن يستطيع بواسطتها التقدم من أسوار المدينة تمهيدًا لضربها أو محاولة تسلّقها. كان لدى صور أسطول بحري عظيم قادر على الدفاع عن الجزيرة، ما جعل أهلها يعتقدون أنّ احتلالها مستحيل. من جهة أخرى، وعد الفرس الصوريين إعطاءهم الاستقلال المطلق والتوقّف نهائيًا عن التدخّل في شؤونهم في حال مقاومتهم للإسكندر ورفضهم الخضوع له.

كما الفرس كذلك القرطاجيون، فهؤلاء شجَّعوا الصوريّين أيضًا على منع الإسكندر من دخول المدينة. قام بهذا التشجيع الوفد القرطاجي الذي وصل إلى صور للمشاركة باحتفالات العيد السنويّ للإله ملكرت. دعاهم الوفد إلى الثبات في وجه المقدونيين واعدًا إيّاهم بالمساعدات التي ستأتي عن قريب من قرطاج. لا بدّ لنا من الإشارة هنا إلى أنّ صور تعتبر الأم الحنون لقرطاج التي تأسّست على يد الأميرة أليسار الصورية حوالى العام ٨١٤ ق.م. ومعنى قرطاج هو"قَرْتْ حَدَشْتْ" أي "المدينة الحديثة". أسّست قرطاج إمبراطورية عظيمة سيطرت على أجزاء واسعة من حوض البحر الأبيض المتوسط. كان لدى قرطاج أسطول بحري مهم وقوّة عسكرية واقتصادية ناشئة لا يستهان بها.

كان الحكم في صور ديمقراطيًا، إنّه الوجه الأقدم للديمقراطيات التي عرفها التاريخ. يتّفق المؤرخون اليوم على أنّ الديمقراطية انطلقت من

أثينا. نحن لا ننكر ذلك، فالإرث الثقافي والسياسي اليوناني الذي بقي محفوظًا إلى يومنا هذا، يوضح الوجود الفعلي لهذه الديمقراطية بشكلها الأوّلي. على الرغم من ذلك، فالديمقراطية اليونانية لم تكن الوحيدة في العالم القديم ولا حتى الأقدم، فالمدن الفينيقية كانت أكثريتها عبارة عن دولة–مدينة ذات حكم ديمقراطي. والأبحاث في هذا المجال ما زالت في بداياتها، إلا أنّ الكثير من الباحثين باتوا يتحدثون عن الجذور الفينيقية للديمقراطية اليونانية. لو تعمّقنا أكثر في الموضوع سوف نجد أيضًا أنّ جذور النظام الديمقراطي تعود إلى المجتمعات البدائية الأولى. لا يمكن التخيّل أنّ هذه المجموعات التي كانت تتألف من عدد قليل من الأشخاص قد حكمها ديكتاتور مثلًا، ومن المؤكّد أنّ نظام حكمها كان قائمًا على شكل من أشكال التشاور والتعاون. إنّ النظام القائم في صور كان نظامًا ديمقراطيًا قويًا، وقد رأى الصوريون في الإسكندر حاكمًا عسكريًا توتاليتاريًا قد يقضي على نظامهم الاستشاري الديمقراطي في حال خضوعهم له.

٣- القسم الثالث: سير الأعمال القتالية وانتصار الإسكندر

اندلعت الأعمال القتالية في كانون الثاني من العام ٣٣٢ ق.م. بين المقدونيين والصوريين الذين قاوموا الإسكندر الأكبر ببسالة، ساعدهم في ذلك موقع مدينتهم القائمة على جزيرة في البحر تحيط بها الأسوار العالية. وصلتنا تفاصيل دقيقة حول مجريات العمليات العسكرية في معركة صور، معظمها من المؤرخين الإغريق. على الرغم من أنّ هذه

المصادر غير محايدة إلّا أنّها بغاية الأهمية والدقة وهي تعطي صورة واضحة جدًا عن تفاصيل المعركة. سنعرض هذه الأحداث في هذا القسم بدءًا بالمراحل التحضيرية التي سبقت الحصار مرورًا بالتفوّق الصوري الذي كان واضحًا في بداية المعركة وصولًا إلى انقلاب ميزان القوى بعد تدخّل أساطيل عدّة مدن فينيقية لصالح الإسكندر، ما أدّى إلى انتصاره ودخوله صور وتدميرها وارتكاب أفظع المجازر فيها.

٣–١ المراحل التحضيرية للمعركة

رفضت صور الخضوع للإسكندر الأكبر فحشد أمام أسوارها جيشًا قوامه خمسون ألف عنصر. بدأ القائد المقدونيّ يخطّط ويحضّر لاحتلال المدينة، فشحن عزيمة جنوده وأقنعهم بضرورة خوض المعركة. جَمَع المعلومات ووضع خطّة استمدّ مضمونها، بحسب زعمه، من الإله هرقل فأضفى عليها بذلك بعدًا دينيًا وجعلها غير قابلة للنقد. كانت خطة الإسكندر تقضي بوصل الجزيرة باليابسة بواسطة ممرّ من الأحجار ينتقل عليه الجنود سيرًا لمهاجمتها[٩].

قبل البدء بالحصار، أرسل الإسكندر وفدًا إلى المدينة مُهدِّدًا ومتوعّدًا الصوريّين. ألقى هؤلاء القبض على الوفد وقتلوا أعضاءه ورموا جثثهم من فوق أسوار المدينة، فكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى أو السبب المباشر لبدء المعركة [١٠]. جمع الإسكندر بعد ذلك جنوده وألقى فيهم كلمة بليغة لتحفيزهم على القتال ورفع معنوياتهم وإقناعهم بضرورة فرض الحصار على صور. ذكرهم أنّ هذه المدينة هي الوحيدة التي تجاسرت على

٩- Arrian, The Campaigns of Alexander, Penguin Books, London, 1971, p.124

١٠- DeVries, Kelly. “Siege of Tyre, 332 BC.” In Battles that Changed Warfare 1457 BC – AD 1991, 28-37, Amber, London, 2008, p:30

مجابهتهم وإيقاف موجة انتصاراتهم، وقال إنّه لا يمكنهم الذهاب إلى مصر ومن بعدها إلى فارس دون السيطرة على صور بأسطولها البحريّ العظيم وموقعها الاستراتيجي المهم. إنّ احتلال صور ومن ثمّ مصر سوف يحرم الفرس من القدرة على إعادة تجميع قواهم ويمهّد لطردهم إلى منطقة نهر الفرات وفقًا لخطاب الإسكندر. أوضح هذا القائد أيضًا أنّه لا يمكن إطلاقًا الإبقاء على مدن غير موالية ضمن المناطق التي يتم احتلالها لما قد تشكّله هذه المدن من خطر داخلي على المشروع المقدوني في المستقبل.

حلم الإسكندر أنّ الإله هرقل أمسكه بيده وقاده سيرًا على أرض صلبة باتجاه أسوار صور فاتحًا له أبوابها فدخلها وقدّم القرابين في هيكلها. في الميثولوجيا الإغريقيّة هرقل هو ابن زيوس الأكبر وهو البطل الأسطوري المؤلَّه بعد موته الّذي أنقذ جبل أوليمبوس من شرور عمّه إله الموت بعد بذله جهودًا جبارة. إنّ الحديث عن هرقل في هذا الإطار يرمز إلى المصاعب الكثيرة التي ستواجه الإسكندر ولكنّه سيتغلّب عليها تمامًا كهذا البطل الأسطوري. استوحى الإسكندر الخطّة المتعلّقة بحصار صور من حلمه، فقرّر ردم القناة البحريّة التي كانت تفصل الجزيرة عن الساحل ما يؤمّن له الانتقال على أرض صلبة لمهاجمة الأسوار. استطلع الإسكندر المناطق الساحلية الواقعة مقابل صور باحثًا عن المواد اللازمة لتنفيذ مشروعه، فوجد أنّ الأخشاب والصخور اللازمة للأعمال متوافرة في صور البرية وفي جبل لبنان[١١].

١١- اسم لبنان كان يطلق على الجبال المشرفة على الساحل الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط وقد ذكر لبنان للمرة الأولى في التاريخ في الألفيّة الثالثة قبل الميلاد حيث قصده البطل الأسطوريّ غلغامش باحثًا عن الخلود في جبال الأرز. الأمر نفسه فعله المصريون الذين استعملوا خشب الأرز في بناء الأهرامات وفي تصنيع مراكب الشمس الفرعونية.

قام المهندسون المقدونيّون بغرز صفّين متوازيين من الدعائم الخشبيّة عند النقطة الساحليّة الأقرب للجزيرة وباتجاهها. كان ذلك عملًا شاقًا ولا سيّما في البقعة القريبة من الجزيرة حيث المياه العميقة. ملأوا بعد ذلك المساحة الفارغة بين الدعائم بالأحجار والردميّات التي كان يُؤتى بها من البرّ. تقدّمت الأعمال بسرعة في البداية ولكنّها تباطأت مع ازدياد عمق المياه. راقب الصوريّون ما يجري بقلّة اكتراث ولا سيّما أنّ الممر لم يكن ظاهرًا فوق مياه البحر في البداية. كان البحّارة الصوريون يقتربون بسفنهم من العمال مستهزئين فيسألونهم إن كان ملكهم الإسكندر أقوى من إله البحر الفينيقي[١٢]. مع تقدّم الأعمال فوّض الإسكندر قيادة الحصار إلى أحد جنرالاته وتوجّه إلى منطقة البقاع. يندرج ذلك على ما يبدو ضمن إطار الحرب النفسية، إذ إنه كان يريد أن يعطي انطباعًا أنّ حصار صور ليس بالأهمية أو الخطورة التي تطلب تواجده الدائم، كما وأراد من خلال ذلك أن يوضح أنّه لن يبذل كل جهده أو كل وقته في حصار مدينة واحدة.

٣-٢ التفوّق الصوريّ في بداية المعركة

لاحظ الصوريّون، مع تقدّم الأعمال المقدونيّة، أنّ قسمًا من الممر البحري بدأ بالظهور فوق سطح الماء. أدركوا حينها حجم الخطر الذي قد يهدّدهم فيما لو استطاع العدو إنجاز البناء وقرّروا المواجهة. كان ميزان القوى يميل لصالحهم في البداية فنفّذوا هجمات منتظمة على بناة الممر. تميّزت الهجمات بحركيّة صوريّة عالية وقدرة على ابتكار الجديد دائمًا كما ونفّذت وحدات خاصة من سكان الجزيرة أعمالًا قتاليّة في عمق دفاع العدو.

١٢- Arrian, The Campaigns of Alexander, Penguin Books, London, 1971, p. 124

أرسل الصوريّون قوارب قتال خفيفة إلى جانبَي الممرّ على متنها جنود رموا سهامهم على العمّال المقدونيّين فقُتل وجُرح منهم الكثير. لم يتكبّد الصوريّون أيّ خسائر مقارنةً بالمقدونيّين الذين وقفوا على ممرّ ضيق وسط البحر عاجزين عن حماية أنفسهم. ارتدى المقدونيون دروعًا مصنوعة من الجلد والحديد ولكن الحماية التي قدّمتها هذه الدروع لهم بقيت محدودة. عمد المقدونيون إلى حماية أنفسهم من خلال الاختباء أثناء العمل خلف ستائر كبيرة من الجلد أو القماش الخشن مثبتة على هياكل خشبية. بالإضافة إلى الحماية التي كانت تؤمنها، فقد سمحت هذه الستائر بإعادة جمع الأسهم العالقة عليها تمهيدًا لاستعمالها من جديد من قبل المقدونيين ضدّ الصوريين.

قام المقدونيون ببناء برجين متحرّكين من الخشب لتأمين حقول مراقبة ورمي لصالح العاملين في الممر. جهّز الصوريّون سفينة قديمة وملأوها بالأغصان اليابسة والزفت والكبريت، ثمّ أضرموا النار فيها وأرسلوها باتجاه الممر كي ترتطم بالأبراج. انتشرت النيران بسرعة وقبل أن يتمكّن العمّال من حصرها أحاطت بالبرجين وبآلات الحصار الأخرى وأتت عليها. عند عودة الإسكندر من البقاع وجد أضرارًا كبيرة قد لحقت بالأعمال التي تمّ إنجازها. كان ذلك بمثابة صفعة لكبريائه، فأصرّ على متابعة العمل ولجأ إلى إجراء تعديلات جذرية على شكل الممرّ وموقعه. ارتكزت هذه التعديلات على تغيير اتّجاه الممرّ ليتلاءم مع التيارات المائية الجارفة وعلى توسيعه ليسمح بمناورة أكبر. نتيجة لمخطّط العمل الجديد، أصبح الممرّ قادرًا على استيعاب الأبراج المتحركة وآلات الحصار التي تمّ تطويرها وتزويدها بعجلات يمكن دفعها كلما تقدم البناء.

مقابل ذلك نفّذت مجموعات صغيرة من الصوريّين عمليات قتاليّة خاصّة لإفشال التقدم في بناء الممرّ. قامت مجموعة بالتسلّل إلى الشاطئ حيث كان العمّال ينقلون الحجارة، فتمّت مُهاجمتهم وأغارت فرقٌ خاصّة على العمّال المقدونيّين الذين كانوا يقطعون الأشجار في جبل لبنان ملحقةً بهم الخسائر. بالإضافة إلى ذلك سبح الغطّاسون الصوريون باتجاه الممرّ بهدف نزع الدعائم الخشبيّة التي كانت الردميات والأحجار ترتكز عليها فقاموا بتثبيت الخطافات على هذه الدعائم، ثمّ عادوا إلى الجزيرة وسحبوا بواسطة الحبال هذه الخطافات فانهارت الدعائم جارفة كل ما عليها وما حولها من صخور إلى الأعماق(١٣).

٣-٣ انقلاب ميزان القوى لصالح المقدونيّين

أخضع الإسكندر آسيا الصغرى بسرعة لا مثيل لها، ووقف أمام أسوار صور يخسر الوقت ولا يحقق أيَّ نتائج. بدأ يفكّر بفكّ الحصار ومتابعة الزحف إلى مصر لكنّه كان يخشى على اسمه وشهرته إذ قد يعيّره أعداؤه بالهزيمة. في ظل هذا التخبّط استطاع الإسكندر إنشاء أسطول بحريّ كبير وإدخاله في المعركة، فيما أنهى جنوده بناء الممرّ وأصبح بإمكانه أن يصل إلى أسوار صور عبر البرّ. إلى جانب ذلك لم يصل التعزيز الذي كان ينتظره الصوريّون من قرطاج. غيّرت هذه الأحداث مجريات المعركة وقلبت ميزان القوى لصالح الإسكندر.

كان الإسكندر يدرك أنّه يسير بخطى ثابتة نحو الهزيمة ما لم يُدخِل في أعماله القتالية آلة الحرب البحريّة بهدف فرض حصار بحري على

١٣- رؤوف سلامة، أعلام ومشاهير: الإسكندر الكبير، دار المستقبل، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٧.

صور. توجّه الإسكندر إلى صيدا لإنشاء أسطوله البحري، في هذه الأثناء قرّر ملكا أرواد وجبيل اللذان علما بسيطرة الإسكندر على مدينتيهما، تَرْك الأسطول الفارسي والعودة إلى موانئهما ومن ثم الالتحاق بأسطول الإسكندر. إضافة إلى ذلك انضمّت مجموعة كبيرة من السفن التابعة لقبرص ولبعض الجزر اليونانية للأسطول المقدوني. عاد الإسكندر من صيدا بأسطول بحري يقدر بـ٢٢٣ سفينة، ففرض حصارًا بحريًا على صور. نفّذ الصوريّون هجومًا بحريًّا لفكّ الحصار، اختاروا فترة بعد الظهر لتنفيذ هذا الهجوم كونها فترة الاستراحة لدى المقدونيّين. أسعف الحظّ الإسكندر الّذي لم يكن قد أخذ قيلولته بعد، فقاد هجومًا بحريًّا معاكسًا محقّقًا النجاح ففشل الهجوم الصوري.

إنّ الخطر الذي شكّله دخول الأسطول المقدوني المستحدث في المعركة لا يكمن في فرض الحصار البحري على صور فقط. فقد تمّ استعمال السفن كحاملات لماكينات الحصار التي كانت تتألف من الأبراج والمدقّات. المدقّة عبارة عن عامود خشبي ذات رأس معدني معلّق بواسطة حبال على مركبة تسير على عجلات، بحيث يمكن أرجحة العامود ودفعه بقوة لضرب أسوار المدن. في حصار صور، كانت تتمّ الاستعانة أحيانًا بسفينتين لحمل البرج الواحد أو المدقّة الواحدة. إنجاز آخر حقّقه المقدونيون في المعركة شكّل ضربة قوية للصوريين، فقد انتهى بناء الممرّ وأضحى من الممكن الوصول إلى صور عبر البرّ. نتيجة لذلك نُصِبت أبراج الحصار والمدقّات أيضًا مقابل الأسوار وثُبِّتت على الأرض اليابسة فوق الممرّ. دافع الصوريّون ببسالة عن المدينة فملأوا أكياسًا من الجلد ووضعوا داخلها أعشابًا بحريّة وألصقوها بالأسوار لتخفيف صدمات المدقّات، ثم ملأوا

قدورًا بالرمل المتوهّج والزيت المغليّ وأفرغوها من أعلى الأسوار، فكانت حبّات الرمل تُغرز في دروع وأجساد المقدونيّين. إضافة إلى ذلك قام الغطّاسون بقطع حبال تثبيت المراكب التي كانت تحمل الأبراج والمدقّات بمحاذاة الأسوار ما أجبر الإسكندر على استبدالها بجنازير حديدية.

ضربة أخرى تلقاها الصوريون تتعلّق بالدعم الذي كانوا ينتظرونه من قرطاج. لقد وصل إلى صور وفد قرطاجيّ معلنًا أنّ قرطاج لن تتمكّن من إرسال التعزيزات إلى صور كونها منشغلة هي الأخرى بالحرب. إزاء هذه التطوّرات، رأى كبير الكهنة في حلمه الإله ملكرت وهو يغادر المدينة، فكان ذلك نذير شؤم كبير. أدرك الصوريّون خطورة الموقف، وبدأوا بإجلاء مَن استطاعوا إجلاءه من نساء وشيوخ وأطفال إلى قرطاج، ورُفعت الصلوات في هيكل ملكرت علّه يتدخّل لنجدة المدينة.

٣–٤ سقوط المدينة وارتكاب المجازر بحق أهلها

رأى الإسكندر أنّ الوقت قد حان لشنّ الهجوم الحاسم على صور، فالمتغيّرات الّتي طرأت على سير أحداث المعركة كانت لصالحه بحرًا وبرًا. شنّ هجومه الحاسم في شهر آب مستعملًا عظيم قواه، فاستطاع فتح ثغرة في الأسوار الجنوبية للمدينة ساعدته على دخولها. دافع الصوريّون عن أرضهم حتى الرمق الأخير، فكان ذلك سببًا آخر لجعل انتقام الإسكندر كبيرًا. ارتكب الإسكندر أفظع الجرائم في صور بعد دخولها، ثمّ عمد إلى تنظيم احتفالات النّصر بداخلها وتقديم القرابين لإلهها.

شنّ المقدونيّون هجومًا حاسمًا على صور. كانت الأبراج والمدقّات تحيط بالجزيرة من كل صوب. كان ارتفاع الأسوار شاهقًا من الجهة الشرقية للجزيرة، بينما كانت التحصينات في الجنوب أضعف والأسوار أقل ارتفاعًا.

استغل الإسكندر ذلك، وحاول إحداث ثغرة في الأسوار الجنوبية لكي ينفذ منها إلى الداخل فنجح. وجّه الإسكندر جهده الرئيس باتّجاه الخرق، فرمت السفن السلالم ووثب بعض المقاتلين من خلالها عبر مجموعات منظمة إلى الأسوار ومنها إلى داخل المدينة. تمكّنت مجموعة الأسوار من احتلال برجين من أبراج الجزيرة، فيما تقدّمت المجموعة المخترقة تحت حماية مجموعة الأبراج إلى الداخل عبر الثغرة، وتوجّهت مباشرة إلى القصر الملكي فحاصرته وداهمته. في هذه الأثناء تقدّمت السفن الفينيقيّة باتجاه موانئ المدينة. تمكنت سفن الصيدونيين والجبيليين والأرواديين من فتح المرفأ الجنوبي، بينما هاجمت سفن القبارصة المرفأ الشمالي فتدفَّق المقاتلون المقدونيّون إلى الداخل. ما إنّ ضعف جهاز الدفاع، حتّى شكّلت الأبراج الملاصقة للأسوار جسور عبور لآلاف المقاتلين المقدونيين إلى داخل المدينة.

سقطت صور من الناحية العسكرية إلّا أنّ أهلها لم يستسلموا، بل واجهوا آلة القتل المقدونيّة ببسالة قلّ نظيرها عبر التاريخ. لقد اتّخذ أغلبية الصوريين قرار المقاومة حتّى الرمق الأخير. انتشر جنود المدينة أمام المنازل وبين المهاجمين، يقاومون ويقاتلون حتّى الموت فلا يقضون دون أن ينتقموا من الغزاة، فيما صعد من لا يملك منهم سلاحًا إلى سطوح المنازل واستلّوا حجارة وصخورًا رموا بها الأعداء في أثناء مرورهم في الأزقة. احتمى عدد من الشيوخ والنساء والأطفال في هيكل ملكرت، وأغلق عدد آخر منهم أبواب منازلهم بعد أن احتموا بداخلها منتظرين مصيرهم، بينما التجأ آخرون إلى السفن الفينيقيّة الرابضة في المرفأ الجنوبي. على الرغم من مشاركة هذه السفن في الحرب إلى جانب الإسكندر، إلّا أنّ صلات القربى التي تربطهم بأبناء صور حرّكت ضمائرهم أخيرًا فدفعتهم إلى نجدة إخوتهم ولو سرًّا.

أمر الإسكندر بقتل السكان جميعًا باستثناء من يلجأ منهم إلى معابد المدينة. جاب المنادون الشوارع يعلنون ذلك مرارًا لكنّ أحدًا من المدافعين لم يرضخ، فحصلت مجازر أدّت إلى مقتل ثمانية آلاف صوريّ بحسب المصدر اليوناني. وبعدما تعب المقدونيون من القتل قاموا بصلب ألفي مقاتل صوري على الشاطئ، كما وتمّ بيع ثلاثين ألفًا من الناجين كعبيد. مشى الإسكندر على الدماء متوجّهًا إلى هيكل ملكرت وقدّم الأضحية فيه أمام جنده وملك صور والهيئة الإداريّة، الذين أجبرهم على الحضور للاحتفال بالنصر. كانت السفن التي شاركت بالقتال مزيّنة بالأعلام والأنوار وتتهادى في هذه الأثناء أمام الجزيرة في مشهد مهيب، كما وتم تنظيم مباريات رياضية وسباقات بالمشاعل أمام هيكل ملكرت خلال هذه الاحتفالات. كان فرح الإسكندر عارمًا، فالكابوس الذي كاد أن يقضي على أحلامه قد انتهى(١٤). فهو قادر الآن على متابعة زحفه إلى مصر ومنها إلى فارس وغيرها ليسطّر اسمه كواحد من أعظم القادة العسكريين في التاريخ وكواحد من مجرمي الحرب بمفهومنا المعاصر.

الخاتمة

في نهاية البحث لا بد لنا من استقاء العبر من معركة حصار صور التي راح ضحيتها عشرات آلاف الجنود أثناء دفاعهم عن موطنهم. لقد قاومت صور ولفترة سبعة أشهر واحدًا من أعظم الجيوش التي عرفها التاريخ، وكادت أن تهزمه. إنّ الشواهد على ملاحم الشجاعة الّتي سطّرها الصوريّون وصلت إلينا من خلال المؤرِّخين المقدونيّين أنفسهم ما يسبغ عليها كثيرًا من المصداقية. قد تختلف النظرة إلى ما فعل الصوريّون وفقًا لاختلاف الزمان

١٤- Plutarque, La vie des hommes, Didier, Paris ,1844, p.291

والمكان، فيرى البعض أنّ خيار الخضوع للإسكندر الذي اتّخذته باقي المدن الفينيقيّة كان من الممكن أن يوفّر على صور الدمار الّذي حلّ بها. على كلّ حال، مهما اختلفت وجهات النظر، يبقى ثابتًا أنّ أهل صور بذلوا أنفسهم من أجل مدينتهم. من المهم أن نذكر أيضًا أن دعم صيدا وجبيل وأرواد للإسكندر أدى إلى قلب ميزان القوى لصالحه. إنّ تحليل هذا الموقف يجب ألّا يكون من خلال إسقاط عاموديّ للحاضر على الماضي. وبالتالي، فإنّ مقاربة الأحداث لا يمكن أن تتمّ بفصلها عن خلفيّتها التاريخيّة والجغرافيّة؛ على الرغم من ذلك، يمكننا القول أنّ تشرذم الإخوة نتيجة إعلائهم لمصالحهم الضيّقة أدّى إلى تدمير صور.

لا بد لنا من التأكيد أيضًا أنّ معركة صور تعتبر مصدرًا مهمًا لا بل نادرًا يمكن الارتكاز عليه في محاولة فهم التاريخ العسكري للفينيقيين. لقد اشتهر هذا الشعب ببراعته في التجارة والعمارة والإبحار وباختراعه الأبجديّة، لكنّنا لم نعرف الكثير عن قدراته العسكريّة. لذا، فإنّ أحداث هذه المعركة تعتبر كنزًا من المعلومات في التاريخ العسكري. نذكر أيضًا أنّ المعلومات الواردة في هذا البحث قد تصلح لتشكيل نواة لدراسة أكبر وأشمل تُلقي المزيد من الضوء على تاريخ الفينيقيين العسكري. نأمل أيضًا أن يسهم هذا البحث في التوعيّة على أهميّة دراسة التاريخ لفهم الحاضر واستقاء العبر. نتمنّى أخيرًا أن تساعد هذه الدراسة ولو جزئيًا في التنبيه على ضرورة الحفاظ على المواقع الأثريّة في لبنان باعتبارها شاهدًا على الأحداث الغابرة.

المراجع

- هـارولد لامب، الإسكندر المقدوني، ترجمة: عبد الجبـار المطلبي ومحمد ناصر الصانع، مؤسسة فرانكلين للطبـاعة والنشر، بغداد، نيويورك، ١٩٦٥.
- متوديوس زهيلاتي، الإسكندر الكبير، دار طلاس، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٩.
- قيس الجنـابي، الإسكندر المقدوني ومشروعه العالمي في بـابل، مجلة مركز بـابل للدراسات الإنسانية، المجلّد ٥، العدد ١، ٢٠١٥.
- رؤوف سلامة، أعلام ومشاهير: الإسكندر الكبير، دار المستقبل، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

- Arrian, The Campaigns of Alexander, Penguin Books, London, 1971.
- Clausewitz, On War, Campbell Publishers Ltd, London, 1993.
- DeVries, Siege of Tyre, 332 BC, In Battles that Changed Warfare 1457 BC – AD 1991, 28-37, Amber, London, 2008.
- Jidejian, Tyre through the Ages, Dar el-Mashreq Publishers, Beirut, 1969.
- Plutarque, La vie des hommes, Didier, Paris ,1844.





الاقتصاد اللبناني والدين العام ما بين الواقع والمحتسب منذ العام ١٩٧٠

الدكتور بشارة حنا*

* أستاذ جامعي وباحث

المقدّمة

ما زال الشعب اللبناني يعاني منذ العام ١٩٧٥ من نتائج الخلافات المستعرة في المنطقة وفي الداخل ما بين مختلف المعنيين بالنهوض الاقتصادي من سياسيين واقتصاديين، وتنعكس هذه الخلافات سلبًا على هذا الواقع، حيث يزداد الفقر ويتراجع النمو، وبات الناتج الوطني المحتسب خلال العام ٢٠١٧ يمثّل حوالى ٢٠٪[١] من الناتج الذي يفترض أن يبلغه لو استمر الهدوء مسيطرًا على البلاد منذ العام ١٩٧٠. غير أنّ مصير اللبنانيين تحول من واقع مريح إلى متدهور، زاد معه الفقر وتراجع النمو الفعلي إلى ما دون الـ٢٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨،

١- حسابات قام بها الباحث تقدر الناتج القومي بحوالى ٢٥٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٧ لو استمر النمو المسجل ما قبل الـ١٩٧٥.

وتسبّب بخسارة اسمية للاقتصاد اللبناني تجاوزت الـ١١١ [٢] مليار دولار خلال السنوات الثمانية الأخيرة وبمعدل سنوي تجاوز الـ١٣ مليار دولار. وارتفعت نسبة الفقراء إلى حدود الـ٣٥٪ من اللبنانيين المقيمين، وبات المجتمع الإنتاجي الجامعي المقيم يشكل أقل من ١٠٪ من مجمل الجامعيين اللبنانيين العاملين في الخارج والذين وصل عددهم إلى حدود الـ٦٢٠,٠٠٠ [٣]، وتدنّى معها معدل الزواج والولادات في الأسر اللبنانية بحيث وصل عدد أفرادها إلى حدود الـ٤ أفراد، وتجاوز عدد المهاجرين أو المنتشرين اللبنانيين في مختلف أرجاء العالم والذين ما زالت لديهم علاقة مع أحد الأفراد المقيمين في لبنان ١,٥ مليون شخص. وتدل مختلف الدراسات على أن أعداد الجامعيين منهم تجاوز الـ٦٢٠ ألفًا ينتجون ما يزيد على ١٢٠ مليار دولار سنويًا في بلدان إقامتهم. ويستفيد لبنان من هذا الإنتاج من النذر اليسير الذي لا يتجاوز الـ٨ مليار دولار سنويًا.

وقد بات معدل الفقر في لبنان مساويًا لمعدل الفقر العالمي الذي بلغت نسبته الـ٣٣٪ في مختلف بلدان العالم خلال العام ٢٠١٦ [٤]، إذ بلغ عدد الفقراء حوالى ٢,٥ مليار بشري يعيشون بأقل من ٤ دولارات يوميًا.

وقد شكّل الفساد المستشري في مختلف القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، السبب الرئيس في تراجع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الفقر.

إنّ المؤشرات التي تؤثّر في تراجع النمو الاقتصادي قد تختلف من بلد إلى آخر. غير أن المؤشرات الأساسية التي تؤدي إلى تراجع النمو في

٢- النمو الاسمي للاقتصاد ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٠ وصل إلى ١٠,٥٪.

٣- مؤشر النمو الاسمي مقسومًا على مؤشر الأسعار= مؤشر النمو الفعلي.

٤- منشورات البنك الدولي عن مؤشرات الفقر.

الاقتصاد تعود، تبعًا لأهميتها، إلى الأسباب الآتية:

– الفساد.

– عدم توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح باتخاذ القرار الصحيح والمناسب.

– هجرة واسعة لأصحاب الكفاءات الجامعية والتقنية بسبب الفوضى السائدة في لبنان.

– عدم توافر الخدمات العامة بشكل سليم وكافٍ.

– ضعف الخدمات في الإدارات العامة.

– العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدًّا، حيث يصل إلى حدود ٩٥٪ [٥]من المجموع العام.

– زيادة الضرائب على المؤسسات والمستهلكين بطريقة تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي.

– كلفة إنتاج عالية في المؤسسات.

– غيرها من العناصر والمؤشرات.

إنّ الفوضى الاقتصادية المنظّمة التي يعيش في كنفها الاقتصاد والمواطن اللبناني، أدّت إلى توالد متصاعد لاقتصاد موازٍ يتغذى سنويًا بشكل مستمر من هذه الفوضى، وتقدّر أقلّه قيمة هذا الاقتصاد السنوية بحدود ١٨ [٦]مليار دولار.

إنّ الاقتصاد الموازي هو من يؤمّن استمرارية الاقتصاد اللبناني منذ

٥- أعداد المؤسسات للعامين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ منفذة من قبل إدارة الإحصاء المركزي.

٦- حسابات قام بها الباحث بناء على مؤشرات اقتصادية ومالية مختلفة، خصوصًا الحسابات الوطنية وواردات الخزينة السنوية، ومبنية على قيمة نفقات الأسر وعلى الدراسات الواردة عن مؤشر الفساد في لبنان لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ والمحدّدة في هذا البحث.

فترة طويلة، فلماذا لا نعمل على تقدير حجم هذا الاقتصاد علميًا بالحد الأدنى كما تفعل الدول الغربية والأوروبية التي تقدّر حجم الاقتصاد الموازي فيها بحدود الـ١٩٪ من مجمل اقتصادها.

إنّ قيمة اقتصادنا المحتسب تقدّر حاليًا بحوالى ٥٢ مليار، بينما يقدّر الاقتصاد الحقيقي (المحتسب والموازي) بما يزيد على ٧٠ مليار دولار سنويًا، وقد كان من الممكن أن يصل حجم الاقتصاد اللبناني للعام ٢٠١٧ إلى ما يزيد عن ٢٥٠ مليارًا سنويًا بالمقارنة مع ما كان عليه في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لو قدّر لهذا الاقتصاد أن يتابع النمو المسجل خلال تلك الفترة.

١- المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والمالية

أ-الفساد في لبنان

- إنّ الفساد المستشري في لبنان بات قاعدة التعامل ما بين مختلف المعنيين، إذ بلغ المؤشر أول سلّم الفساد من بين العديد من الدول.

- غير أنّ الاقتصاد اللبناني يمكن أن يسجّل نموًا ملحوظًا خلال السنوات المقبلة في حال تراجعت نسب الفساد التي تشكّل العثرة الأولى لنمو سليم.

- لا تزال الصراعات السياسية تشكّل أيضًا حاجزًا مهمًّا في بداية النمو الاقتصادي السليم، وقد أثّر الفساد بشكل مباشر على تراجع الاقتصاد منذ العام ٢٠١١ حيث بدأ النمو الاقتصادي بالتراجع بشكل متواصل.

- نذكر هنا على سبيل المثال ما صرّح به مسؤولون فرنسيون من معهد الـ INSEE سنة ٢٠٠٤ أنّ الناتج القومي الذي ساهموا في احتسابه يفوق الـ٢٥٪ من القيمة التي توافرت.

– تؤكد دراسة أعدّت سنة ٢٠٠٩ عن الفساد، أنّ قيمة الرشوة التي تستشري في المؤسسات العامة والقطاع العام تتجاوز الـ١,٢ مليار دولار وقد تصل إلى ١,٥ مليار دولار سنويًا. وهذه الدراسة قد نفّذت مع عيّنة من المؤسسات الخاصة. وعليه فإنّ الإدارة العامة تخسر من الواردات أقله ثلاثة أضعاف الرشاوى المهدورة.

– وفي محاضرة للدكتور محمد وهبي في مؤتمر عن الفساد في الخليج، بيّنت دراسة نفّذها المحاضر خلال العام ٢٠١٠ [٧]مع القطاع الخاص، المعلومات الآتية:

- ٦٥٪ من الشركات واجهت مشاكل اضطرت فيها إلى دفع رشاوى، بهدف تسريع معاملات رسمية وتسهيلها.
- ٣٥٪ من الشركات لم تدفع رشاوى.
- ٤٧,٨٪ تدفع ما بين ١ و٥٪ من إنتاجها كرشوة.
- ٧,٥٪ تدفع ما بين ٦ و١٠٪.
- ٥٪ تدفع ما بين ١١ و١٥٪.
- ٤٪ تدفع أكثر من ١٥٪ من إنتاجها.
- ٧٠٪ تتهرّب من دفع الضريبة في لبنان، ١٠٪ في أميركا، و١٦٪ في الاتحاد الأوروبي.

وتفيد تقارير البنك الدولي في دراسة أجراها مع ١٥٠ من كبار المسؤولين والشخصيات في أكثر من ٦٠ بلدًا ناميًا أنّ ممارسات الفساد تفرغ خزائن الدولة وتقوّض التجارة الحرة وتهبط همة المستثمرين.

٧- د. محمد وهبه - واقع التهرب الضريبي - صنعاء تموز ٢٠١٠.

ب- المعلومات الديموغرافيّة

تتضارب المعلومات عن الديموغرافيا اللبنانية ما بين مصدر وآخر، وتتراوح التقديرات ما بين ٤ ملايين و٦ ملايين، تبعًا للمصدر، وسنحاول في ما يأتي أن نبيّن مختلف التقديرات ونستنتج الأقرب إلى الحقيقة.

١- يقدّر حاليًا عدد الأسر اللبنانية وغير اللبنانية المقيمة بشكل شرعي في لبنان بحوالى ١,١٠٠,٠٠٠ [٨] ويبلغ معدل أفراد الأسرة ٤ [٩] أشخاص.

٢- تختلف تقديرات السكان المقيمين اللبنانيين أي المقيمين بشكل شرعي ودائم خارج تجمّعات النازحين والمخيّمات الفلسطينيّة وتتراوح ما بين ٤,٥ ملايين و٥ ملايين، ويشكل هذا الهامش خطأً وسطيًا يصل إلى ١٠٪.

٣- قدّرت دراسة إدارة الإحصاء المركزي للعام ٢٠٠٧ [١٠] أنّ معدل البطالة لا يتجاوز الـ٨٪ من عدد العاملين وبيّنت أنّ حوالى ٢٥٪ من العاملين يمثّلون أُجراء في مؤسسات غير مسجّلة رسميًا في الدوائر الحكومية. ومن المتوقّع أن يكون قد ارتفع هذا الرقم حاليًا إلى أكثر من ذلك نتيجة العمالة السورية، غير أنّ عدد العاملين المسجّلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سجّل ارتفاعًا من حدود ٤٦٠,٠٠٠ [١١] في العام ٢٠٠٨ إلى حدود ٦٢٠,٠٠٠ في العام ٢٠١٧.

٤- تعود أسباب هذه النسب المتدنّية للبطالة إلى هجرة كثيفة ومتواصلة للشباب اللبناني سعيًا وراء العمل في بلدان الاغتراب.

٨- رقم مستنتج من دراسة إدارة الإحصاء المركزي في لبنان عن الأسر مصحّحة حتى العام ٢٠١٦ بمختلف الأرقام الديموغرافية المتوافرة عن الأسر اللبنانية.

٩- الأحوال المعيشية للأسر في لبنان ٢٠١٥، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

١٠- الأوضاع المعيشية للأسر، إدارة الإحصاء المركزي ٢٠٠٧.

١١- CHOGHIG KASPARIAN ٢٠٠٩ مرجع سابق، وقد تمّ تعميم الرقم المتوافر في العيّنة إلى كامل الأسر اللبنانية إضافة إلى معدّل الهجرة السنوي.

ج- موازنة الأسر والنفقات الإجمالية للأسر اللبنانية

١- نفقات الأسر:

- تشكّل موازنة الأسر قسمًا كبيرًا من النفقات الإجمالية للأسر في لبنان وقد تشكل ما بين ٥٠٪ و٧٥٪ [١٢]، إذ إنّ نفقات الأسر تتضمن الإنفاق على الأسر المتأتّي من الدولة كنفقات صحية وتعليمية وغيرها، كما تشمل المساعدات للأسر المتأتية من المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية.

- يقدّر الإحصاء المركزي أنّ نفقات الأسر تشكل حوالى ٨٣٪ [١٣] من الناتج الوطني، فيما يبيّن البنك الدولي أنّ نسبة نفقات الأسر من الناتج الوطني في مختلف البلدان، كنسبة متوسطة تصل إلى ٦٣٪ [١٤]، وتتراوح هذه النسبة في معظم البلدان النامية والمتطورة ما بين ٥٥٪ و٧٥٪ باستثناء الأشد فقرًا منها والموزّعة على مختلف أصقاع الأرض، حيث يمكن أن تصل إلى ما فوق الـ٩٠٪ في البلدان الفقيرة جدًا.

- تبيّن الدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي أنّ متوسط موازنة الأسرة في لبنان للعام ٢٠١٢ تقدّر بحدود الـ٢٢ [١٥] ألف دولار سنويًا. وتقدّر بالتالي موازنة الأسر الإجمالية السنوية بحدود الـ٢٤ مليار دولار سنويًا أي ما يوازي حوالى ٥٥٪ من الناتج الوطني للعام ٢٠١٢، وبالتالي لا يمكن أن تشكل نفقات الأسر المتأتّية من الدولة اللبنانية وغيرها من المؤسسات معدل الـ١٠٪ كما هي محتسبة في الناتج الوطني.

- قدّرت إدارة الإحصاء المركزي نفقات الأسر الإجمالية الكاملة تبعًا

١٢- موقع البنك الدولي، الحسابات الوطنية لمختلف الدول لعام ٢٠١٦.

١٣- موقع إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، الحسابات الوطنية ٢٠٠٤-٢٠١٥.

١٤- - موقع البنك الدولي لاحتساب نسبة استهلاك الأسر في مختلف دول العالم ٢٠١٦.

١٥- موقع إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، موازنة الأسرة في لبنان للعام ٢٠١٢.

للحسابات الوطنية بـ٤٢,٩ [١٦]مليار دولار خلال العام ٢٠١٢، وتبدو هذه النسبة مرتفعة جدًا بالمقارنة مع الأرقام التي أوردناها سابقًا.

٢- موازنة الأسرة:

جدول رقم ٣ [١٧]

تطوّر مؤشر الأسعار، نفقات ودخل الأسر اللبنانية المتوسط خلال ٢٠٠٣-٢٠١٢			
العام	مؤشر أسعار الاستهلاك كانون الأوّل ٢٠٠٣=١٠٠	دخل الأسرة الوسطي السنوي ل. ل.	نفقات الأسرة الوسطية سنويًا ل.ل.
٢٠١٢	١٤٦،٩	٣٢،٣٥٢،٣٨١	٣٣،١٨٠،٠٠٠
التغيّر السنوي الوسطي ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٢	٪٣،٧٨	١٠،٨٠	٪١٢،٤٠

د- الناتج الوطني

يعمد العديد من البلدان في احتساب الناتج الوطني، إلى الأخذ بعين الاعتبار الناتج الوطني غير المحتسب أو الاقتصاد الموازي، حتى تكتمل الصورة الصحيحة عن الاقتصاد الإجمالي.

يقبع اقتصاد الدول "المتطورة" تحت سلطة الاقتصاد الأسود أو الموازي، والذي يقدر بما يزيد على ١٠٪ من الناتج الوطني العالمي، ويصل الاقتصاد الموازي في عدد من البلدان الأوروبية إلى حدود ٢٠٪[١٨].

١- الناتج الوطني اللبناني المحتسب:

تُبرز الأرقام المحتسبة من قبل إدارة الإحصاء المركزي تراجعًا كبيرًا في

١٦- موقع سابق الحسابات الوطنية ٢٠٠٤-٢٠١٥.

١٧- موقع إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، سلسلة مؤشر الأسعار.

١٨- L’économie souterraine dans le PIB: avancées et limites François Lequiller Direction des statistiques OCDE, 2011

مساهمة القطاع التجاري خصوصًا تجارة الجملة في الناتج الوطني، بحيث بيّنت الحسابات التي قمنا بها للأرقام التي يمكن أن تتوافر للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، خسارة فعلية تتجاوز الـ٥ مليار دولار سنويًا، ويبرز في هذا المجال نقص كبير في المعلومات المتوافرة لاحتساب الناتج الوطني مع نمو كبير للناتج الموازي أو الأسود. غير أنّ تعاظم الاقتصاد الموازي منذ ذلك التاريخ، خصوصًا بعد الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة، وبات بالتالي يقدّر ارتفاع الناتج الفعلي بحوالى ٤٠٪ من الاقتصاد المحتسب.

تطوّر الناتج الوطني الاسمي ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٨ [19]

العام	الناتج الوطني مليون دولار	التغير الاسمي للناتج
١٩٧٠	١,٤٨٩	
١٩٧١	١,٦٧٣	٪١١,٠
١٩٧٤	٣,٤٩٦	٪٢٢,٢
١٩٨٠	٤,٠٧٤	٪١٥,٦
١٩٨١	٣,٨٩٤	٪٤,٦-
١٩٨٢	٢,٦٥٦	٪٤٦,٦-
١٩٨٧	٢,٠٧٨	٪٢٨,٨-
١٩٩٠	٢,٨١٢	٪٣,٣
١٩٩٣	٧,٥٣٧	٪٢٧,٥
١٩٩٤	٨,٩٢٣	٪١٥,٥
١٩٩٥	١٠,٩٦٥	٪١٨,٦
١٩٩٦	١٢,٩٩٢	٪١٥,٦
١٩٩٩	١٧,٠٠٩	٪٠,٦
٢٠٠٥	٢١,٥٩٧	٪١,٦
٢٠٠٦	٢٢,١٥٩	٪٢,٥
٢٠٠٧	٢٤,٩٩٨	٪١١,٤
٢٠١٢	٤٤,٠٨٨	٪٨,٦
٢٠١٥	٤٩,٧٠٧	٪٣,٣
٢٠١٨	٥٣,٦٢٠	٪٤,٠
التطوّر السنوي الوسطي		٪٧,٨

١٩- الناتج الوطني في لبنان من مصادر مختلفة، إدارة الإحصاء المركزي قبل العام ١٩٧٥، وبعد العام ١٩٩٧ ـ ٢٠١٥، ٢٠١٦ ـ ٢٠١٨ من البنك الدولي، محتسبة من الباحث.

٢- **الاقتصاد الموازي**:

ترتفع نسبة الفقراء في لبنان إلى حوالى ٣٣٪ [٢٠] من اللبنانيين المقيمين بشكل شرعي وإلى ما يزيد عن ٤٥٪ من مجموع المقيمين على الأراضي اللبنانية. ويساهم المقيمون بشكلٍ غير شرعي في زيادة كبيرة في الاقتصاد الموازي بحيث بات يقدّر بحوالى ٤٠٪ من الاقتصاد المحتسب حاليًا، ممّا أدى إلى تراجع ملحوظ في واردات الخزينة اللبنانية، وأدى إلى زيادة العجز في هذه الموازنة.

٣- **الناتج الوطني الإجمالي (المحتسب والموازي)**:

يقدّر الناتج القومي الفعلي بحدود الـ٧٠ مليار دولار سنويًا، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

- زيادة عدد المقيمين على الأراضي اللبنانية من حوالى ٥,٢ مليون نسمة خلال العام ٢٠١٠ إلى حدود ٦,٧٥ مليون نسمة خلال العام ٢٠١٧.
- زيادة ملحوظة لعدد المؤسّسات العاملة على الأراضي اللبنانيّة الناتجة من النزوح السوري. ويقدّر هذا العدد حاليًا بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ مؤسسة[٢١].
- زيادة الاستيراد من الخارج من حوالى ١٦ مليار دولار قبل بدء أزمة النزوح السوري إلى حدود الـ ٢٣ [٢٢] مليار خلال العام ٢٠١٧.
- تراجعت الصادرات من حوالى ٤ مليار دولار سنويًا خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى حدود الـ٢,٩ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦. وهذا يعني أنّ الاستهلاك الداخلي زاد بنسب ملحوظة.

٢٠- دراسة "موازنة الأسرة في لبنان" أعدّها الباحث لصالح البنك اللبناني للتجارة والاستثمار، نيسان ٢٠١٣، ولم تنشر.

٢١- إدارة الإحصاء المركزي ٢٠٠٤ تم يوممة المعلومات للعام ٢٠١٧.

٢٢- نشرة بنك الاعتماد اللبناني، أيار ٢٠١٨.

٤- الناتج الوطني ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٠ [٢٣]:

بلغت نسبة الزيادة الاسمية السنويّة للناتج الوطني بالدولار الأميركي حوالى ٧,٦٪ ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٠، وارتفعت هذه النسبة إلى حدود الـ ١٠,٦٪ ما بين ١٩٩٢ و٢٠١٠.

وتقدّر بالتالي الزيادة الفعلية بالدولار الأميركي خلال الفترة ١٩٦٦ و٢٠١٠ بـ٠,٦٪ في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٤,٨٪ خلال الفترة ١٩٩٢ و٢٠١٠.

وقد سجّلت هذه النسب معدلات عالية فاقت اسميًا الـ١٦٪ وفعليًا الـ١١٪ عند فترات الهدوء السياسي والأمني، خلال المدة الواقعة ما بين ١٩٦٦ و٢٠١٠.

تغيّر الناتج الوطني المحتسب بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧

الفترة	التغير السنوي الاسمي للناتج الوطني بالأسعار الجارية	التغيّر الوسطي السنوي لمؤشر الأسعار	التغيّر السنوي الحقيقي بالأسعار الثابتة للناتج الوطني
١٩٧٠-٢٠١٧	٧,٨٧٪	٦,٠٥٪	١,٧٢٪
١٩٩٢-٢٠١٧	٩,٤٧٪	٤,٨٣٪	٤,٤٢٪
٢٠٠٠-٢٠١٧	٦,٩٧٪	٢,٧٠٪	٤,١٧٪
٢٠٠٥-٢٠١٧	٧,٥٧٪	٢,٨٦٪	٤,٥٨٪
١٩٩٢-٢٠١٠	١٣,٣٩٪	٦,٧٨٪	٦,٢٠٪

٢٣- أرقام محتسبة من قبل الباحث بناء على مصادر مختلفة لاحتساب الناتج الوطني، البنك الدولي، وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان.

٥ – التحليل التفصيلي لمكوّنات الناتج الوطني:

تطوّر الناتج الوطني بالنسبة المئوية تبعًا لمكوّنات الناتج بالنسبة المئوية ما بين ١٩٧٠ و٢٠٠٩ [٢٤]:

العام	النسبة من مجموع الناتج الوطني: الزراعة والصيد والأحراج	النسبة من مجموع الناتج الوطني: المقالع والكسارات	النسبة من مجموع الناتج الوطني: الصناعة	النسبة من مجموع الناتج الوطني البناء	النسبة من مجموع الناتج الوطني: مبيعات المفرق والجملة، المطاعم والفنادق	النسبة من مجموع الناتج الوطني: النقل والتخزين والاتصالات	النسبة من مجموع الناتج الوطني: النشاطات الأخرى
١٩٧٠	٪٩,١	٪١٥,٩	٪١٣,٦	٪٤,٥	٪٣١,٤	٪٨,٢	٪٣٠,٨
١٩٨٠	٪٩,٢	٪١٧,٢	٪١٢,٢	٪٣,٢	٪٢٨,٦	٪٣,٨	٪٣٨,٠
١٩٩١	٪٧,٣	٪١٧,٢	٪١١,٤	٪٣,٦	٪٢٧,٥	٪٣,٣	٪٤١,١
١٩٩٥	٪١٢,٦	٪١٧,٥	٪١١,٤	٪٩,٤	٪٣٠,٤	٪٢,٩	٪٢٨,٤
١٩٩٧	٪٦,٥	٪١٤,٤	٪١٣,٥	٪٩,٤	٪٢١,٣	٪٥,٢	٪٤٣,٢
٢٠٠٩	٪٥,٩	٪٦,٩	٪٩,١	٪١١,٠	٪٢٣,٩	٪٨,٠	٪٤٤,٤

يبيّن هذا الجدول أنّ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني تراجعت إلى حدود ٤,٧٪ خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وتشير الدراسات إلى أنّ هذه النسبة تراجعت خلال السنوات الأخيرة إلى حدود ٤،٢٪ بينما يبين الجدول أعلاه أنّ النسبة يجب ألّا تتدنى عن ٦،٥٪.

٢٤- الناتج الوطني من مصادر مختلفة، تم احتساب النسب من قبل الباحث.

ويدل الجدول أعلاه على أنّ قطاعَي الزراعة والصناعة يجب ألّا تقل نسبة مساهمتهما بالناتج الوطني عن ١٢،١٪ و١٠،٤٪ في حين يستفاد من هذا الجدول أنّ مساهمة هذين القطاعين تدنت إلى ٦،٣٪ و٨،٣٪ خلال العام ٢٠٠٩.

وهذا يعني أنّ القطاعات الإنتاجية الأساسية من زراعة وصناعة بحاجة إلى تأمين خطط تساعد في تنميتها بشكل مباشر.

٦- الخسارة في الناتج الوطني نتيجة أزمة المنطقة منذ العام ٢٠١١:

الناتج الوطني الاسمي خلال ٢٠١١-٢٠١٥ الفعلي والمفترض[٢٥] (مليار دولار).

الناتج الوطني اللبناني ومكوناته	مجموع الناتج الوطني الفعلي بالأسعار الجارية ٢٠١١-٢٠١٥	مجموع الناتج الوطني المفترض ٢٠١١-٢٠١٥ بالأسعار الجارية	الخسارة أو الربح ما بين مجموع الناتج الفعلي والمفترض ٢٠١١-٢٠١٥
الناتج الوطني بالأسعار الجارية	٢٢٧،٢٥١	٢٦١،٥٠٧	٣٤،٢٥٦
الضرائب على السلع	٢٥،٠٥٤	٣٣،٤٢٧	٨،٣٧٣
الزراعة والغابات	٥،٣٩٨	٦،١٣٤	٧٣٦
الصيد	٣،٢٥٣	٣،٩٩٢	٧٣٩
المقالع والكسارات	١،٠٨٩	١،٢٤٠	١٥٢
صناعة المواد الغذائية	٣،٥٨١	٣،٣٨١	(٢٠٠)
المشروبات والتبغ	١،٩٢٤	٢،٠٢٤	١٠٠

٢٥- الناتج الوطني الفعلي من إدارة الإحصاء المركزي ٢٠٠٤-٢٠١٥، والناتج الوطني المفترض تم احتسابه من قبل الباحث بناء على الزيادة الاسمية للناتج للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، الأرقام السلبية تفترض حصول ربح للقطاع المعني خلال هذه الفترة.

صناعة القماش والملابس	٨٩٥	٦٤٧	(٢٤٧)
صناعة الطباعة والورق والأخشاب	١،٤١٣	١،٧٩٧	٣٨٤
صناعة المواد الكيميائية والبلاستيك	١،٦١٦	٢،٠٠٥	٣٩٠
صناعة المواد غير المعدنية	٢،١٠٢	٢،٤٢٩	٣٢٧
صناعة المواد المعدنية والآلات	٥،٢٤٠	٧،٩٥١	٢،٧١١
الصناعات الأخرى	١،٠٠٠	٨٦١	(١٣٩)
الكهرباء	٣،٩٠٦	٢،٠٦٩	(١،٨٣٧)
المياه وإدارة المياه المبتذلة	٢،٣٨٩	٢،٤١٨	٣٠
البناء	١١،٧١٩	١٠،١٧٢	(١،٥٤٧)
مبيعات الجملة والمفرق	٣١،٦٠١	٤٤،٨١٢	١٣،٢١١
صيانة المركبات	٢،٢٦٠	٣،١٢٨	٨٦٨
النقل	٧،٢٩١	٨،٥٤٢	١،٢٥١
المطاعم والفنادق	٦،٢٣٤	٨،٥٦٦	٢،٣٣٢
المعلوماتية والاتصالات	٥،٧٠٤	٧،٨٤١	٢،١٣٧
الخدمات المالية	١٧،٠١٩	٢٠،٥٩٧	٣،٥٧٨
العقارات	٣٢،٥٩٣	٣٠،٧٥٣	(١،٨٤٠)
الخدمات المهنية	٩،٩٤٥	١٢،٨٥٣	٢،٩٠٨

الخدمات الإدارية	٥،٤٣٧	٧،٠٥٦	١،٦١٩
القطاع العام	٢١،٥٧٧	٢١،٢٦٤	(٣١٢)
التعليم	١٢،٤٨٨	١٣،٤٧٨	٩٩٠
الصحة والخدمات الصحية	٦،٩٦٢	٦،٥٧٦	(٣٨٦)
الخدمات الشخصية والعامة	٦،٣٦٤	١٠،٨١٠	٤،٤٤٦

٧- القيمة الاسمية للخسارة في الناتج الوطني خلال ٢٠١١-٢٠١٨:

يقدّر الناتج الوطني اللبناني الاسمي خلال العام ٢٠١٨ تبعًا لتقديرات البنك الدولي بحوالى ٥٣،٦ مليار دولار أميركي، ويقدّر معدل الزيادة السنوية الاسمية للناتج ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٥ تبعًا لنشرات إدارة الإحصاء المركزي بحوالى ٨٪ و١٠،٥٪ ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠، بينما تراجع ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥ إلى حدود دنيا وصلت إلى ٢،٥٪. إنّ هذا التراجع تعود أسبابه إلى الحرب التي كانت دائرة في دول المنطقة إضافة إلى الهجرة السورية الواسعة إلى لبنان. لذلك بات من الحكمة أن نحدّد الخسائر التي لحقت بالاقتصاد اللبناني خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨. قد تبيّن لنا أنّه لو طبقنا معدّل النمو الوسطي للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ على الفترة اللاحقة (٢٠١١-٢٠١٨) تصل الخسائر العائدة على الاقتصاد اللبناني إلى حوالى ١١١ مليار دولار خلال ثماني سنوات وبمعدل سنوي ١٣،٩٧١ مليار دولار (مراجعة الجدول أدناه).

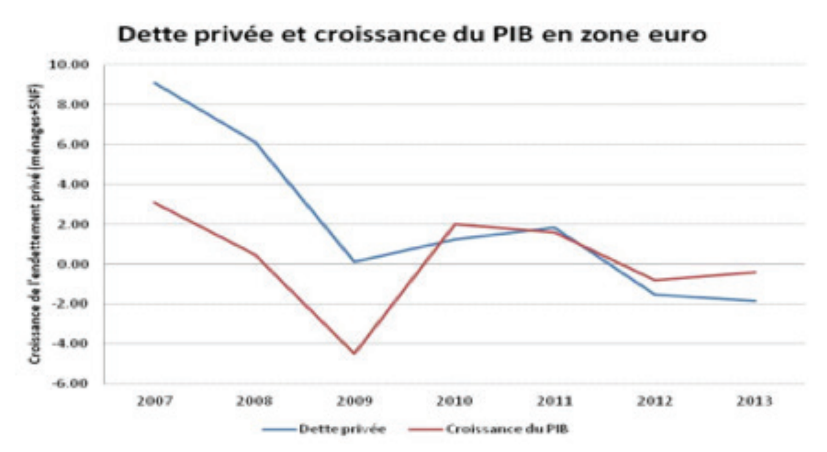
العام	الناتج الوطني الاسمي مليار ليرة لبنانية	الناتج الوطني المتوقع بالنسبة لمعدل النمو ٢٠٠٤–٢٠١٠ مليار ليرة لبنانية	الناتج الوطني بالدولار الجاري	الناتج الوطني المقدر تبعًا لمعدل النمو المسجل ٢٠٠٤–٢٠١٠ مليون دولار	الخسارة السنوية للناتج الوطني الاسمي مليون دولار
٢٠١٠	٥٧،٩١٨		٣٨،٤٢٠		
٢٠١١	٦٠،٤١٤	٦٣،٩٧٨	٤٠،٠٧٦	٤٢،٤٤٠	٢،٣٦٤
٢٠١٢	٦٦،١٣٢	٧٠،٦٧٣	٤٣،٨٦٩	٤٦،٨٨١	٣،٠١٣
٢٠١٣	٦٩،٣٦٦	٧٨،٠٦٩	٤٦،٠١٤	٥١،٧٨٧	٥،٧٧٣
٢٠١٤	٧٢،١٠٩	٨٦،٢٣٨	٤٧،٨٣٣	٥٧،٢٠٦	٩،٣٧٣
٢٠١٥	٧٤،٥٦٠	٩٥،٢٦٣	٤٩،٤٥٩	٦٣،١٩٢	١٣،٧٣٣
٢٠١٦	٧٤،٦٢١	١٠٥،٢٣١	٤٩،٥٠٠	٦٩،٨٠٥	٢٠،٣٠٥
٢٠١٧	٧٧،٦١١	١١٦،٢٤٣	٥١،٤٨٣	٧٧،١١٠	٢٥،٦٢٧
٢٠١٨	٨٠،٨٠٢	١٢٨،٤٠٧	٥٣،٦٠٠	٨٥،١٧٩	٣١،٥٧٩
مجموع الناتج الوطني بالدولار الجاري خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٨			٣٨١،٨٣٤	٤٩٣،٦٠١	١١١،٧٦٧
الخسارة السنوية الوسطية ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٨ مليون دولار أميركي					١٣،٩٧١

- نسبة النمو الاسمي (٢٠٠٤–٢٠١٥) : ٨,٠٪
- نسبة النمو الاسمي (٢٠٠٤–٢٠١٠) : ١٠,٥٪
- نسبة النمو الاسمي (٢٠١٠–٢٠١٥) : ٥,٢٪

هـ- الإنفاق الخاص وعلاقته بالناتج الوطنيّ والنمو الاقتصادي

- تمثّل ديون القطاع الخاص والأسر حوالى[٢٦] ٦٥ مليار دولار أي ما يوازي حوالى ١٢٥٪ من الناتج الوطني المحتسب، وهذا المعدّل يوازي إلى حدّ بعيد نسب استدانة الأسر والقطاع الخاص في فرنسا (١٢٢٪ من الناتج الوطني الفرنسي في العام ٢٠١٥). غير أنّ هذه النسبة تتراجع إلى حدود الـ١٠٠٪ من الناتج الوطني بعد إدخال الاقتصاد الأسود في الناتج الوطني اللبناني كما أوضحنا سابقًا.

- يوضح البيان الرسمي الآتي العلاقة ما بين الديون الخاصة (المؤسسات الخاصة والأسر) والنمو الاقتصادي، ويشرح العلاقة الكلية ما بين مستوى الدين الذي يتراجع ويتلازم مع تراجع النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣.



يظهر هذا البيان الرسمي أيضًا أنّ معدّل النمو أصبح سلبيًا مع تراجع الدين الخاص (الدين الاستثماري والاستهلاكي).

٢٦- نشرة بنك الاعتماد اللبناني الأسبوعية للعام ٢٠١٨.

و- المؤشرات المصرفية[٢٧]

- تقدّر موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية بحوالى ٤٢ مليار دولار أميركي.
- تقدّر ودائع المصارف اللبنانية بحوالى ١٧٣ مليار دولار أميركي.
- تقدّر نسبة التسليفات إلى الناتج الوطني للقطاع الخاص من مؤسسات وأفراد بـ١٢٥٪ وهي نسبة موازية للتسليفات إلى القطاع الخاص في فرنسا.

تطوّر مؤشرات المصارف ما بين ٢٠١٠ ونهاية ٢٠١٧:

	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد المصارف	٥٤	٥٦	٥٠	٤٩
عدد الفروع	٩١٢	٩٨٥	١٠٥٦	١٠٦٣
الميزانية المجمعة للمصارف مليون دولار	١٢٨،٩٢٥	١٦٤،٨٢١	٢٠٤،٣١١	٢١٩،٨٥٦
ودائع الزبائن مليون دولار	١٠٨،٦٠١	١٣٩،١٦٦	١٦٦،٤٤٦	١٧٢،٣٤٢
القروض إلى القطاع الخاص مليون دولار	٣٤،٩٢٩	٤٧،٣٨١	٥٧،١٨٠	٦٠،٣١٨
نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الودائع	٣٢,١٦٪	٣٤,٠٥٪	٣٤,٣٥٪	٣٤,٠١٪
نسبة الدولرة	٦٣,٢٤	٦٦,١٤	٦٦,٨٢	٦٨,٧٢
زيادة الودائع السنوية (مليون دولار)		١١,٥٠٩	١١,٤٩٥	٥,٨٩٦
زيادة القروض السنوية (مليون دولار)		٣,٩٢٩	٢،٩٥٦	٣,١٣٨
نسبة زيادة الودائع		٩,٠٪	٧,٤٪	٣,٩٪
نسبة زيادة القروض		٩,٠٪	٥,٥٪	٥,٤٩٪
نسبة زيادة القروض إلى زيادة الودائع		٣٤,١٪	٢٥,٧٪	٤٠,٧٦٪

٢٧- مستخلص من النشرات الأسبوعية لبنك الاعتماد اللبناني للعام ٢٠١٨.

ز- الماليّة العامة للدولة ما بين ٢٠١٠ ونهاية ٢٠١٧ [٢٨]

تعتمد الدولة في حساباتها المالية منذ فترة طويلة على عدم الفصل ما بين مختلف الواردات خصوصًا تلك العائدة إلى مدّخرات التقاعد لمختلف موظفي الملاك، إنّ تراجع الاقتصاد اللبناني كما واردات الخزينة منذ العام ٢٠١١ وحتى تاريخه يعود إلى وجود عوامل اقتصادية وسياسية وفساد متنامٍ في مؤسسات الدولة جميعها. منذ هذا التاريخ تسبّبت هذه العوامل بخسارة للاقتصاد وصلت قيمتها الاسمية المتجمعة إلى حدود ١١١ مليار دولار سنويًا ما انعكس بشكلٍ سلبيٍّ على واردات الدولة التي كان يمكن أن تجمع سنويًا ما يزيد على ٥ مليار دولار إضافية سنويًا. وقد تراوحت واردات الموازنة خلال الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ ما بين ٩،٣ مليار دولار و٩،٩ مليار دولار، وارتفعت هذه الواردت خلال العام ٢٠١٧ إلى حوالى ١١،٦ مليار دولار مقابل حوالى ١٦ مليار دولار للنفقات.

١- تطوّر الدين العام اللبناني خلال ١٩٩٢-٢٠١٧:

تظهر الحسابات التي قُمنا بها أنّ الدين الفعلي خارج مساهمة الدولة في موازنة مؤسسة كهرباء لبنان، وقيمة الدين الاستثنائي المتجمع منذ العام ١٩٩٥ وصلت فائدته إلى ٤٥٪ سنويًا، والدين العام يقدّر بحدود الـ ٦ مليار دولار فقط. بلغ تطوّر الدين الاستثنائي الذي اكتتبت بها وزارة المال خلال العام ١٩٩٦ حوالى ٢٥ مليار والديون على مؤسسة كهرباء لبنان بحوالى ٣٩ مليار دولار.

٢٨- وزارة المالية ونشرة الاعتماد اللبناني الأسبوعية ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢- النفقات الإجمالية منذ العام ١٩٩٢ [٢٩]:

بلغ مجموع ما تم إنفاقه خلال السنوات الـ٢٥ الماضية ١٩٩٣-٢٠١٧، حوالى ٢٢٣ مليار دولار. منها حوالى ١٤٨ مليار دولار على الرواتب، التي تستفيد منها حوالى ٢٥٠,٠٠٠ موظف وأجير ومتعاقد بشكل وسطي خلال هذه الفترة، وعلى خدمة الدين العام التي يستفيد منها مؤسسات مصرفية ومالية لا يتجاوز عددها بضع مئات. مع العلم أنّ عدد العاملين في القطاع المصرفي يشكّل أقل من ٢٠,٠٠٠ عاملًا سنويًا طوال هذه الفترة .

أمّا النفقات الاستثمارية في الموازنة لم تتجاوز الـ٢٠ مليار دولار خلال هذه الفترة، وكان من المفترض أن توفّر هذه الاستثمارات ما مجموعه حوالى ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل لتزيد من واردات الموازنة بشكل كبير غير أنّ الواقع كان عكس ذلك، حيث لم يكن تأثير هذه النفقات على نمو الناتج الوطني اسميًا سوى بـ٢٪ [٣٠] أي أنّ النمو الفعلي الناتج من هذه الاستثمارات كان سلبيًا بحدود ٢,٢٤٪ إذا احتسبنا معدل تغيّر الأسعار السنوي بـ٤,٤٪ كما أوضحنا سابقًا.

لقد كانت الموازنات المتتالية مركزًا مبرمجًا لهدر المال العام حيث بلغت كلفة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان حوالى ٣٩ مليار دولار.

وكانت كلفة الدين الناتج من الاكتتاب بسندات الخزينة الاستثنائية (البالغة حينها ٦,٨٠٠ مليار ليرة لبنانية) حوالى ٢٥ مليار دولار خلال العام ١٩٩٥ بفوائد تجاوزت حينها الـ٤٥٪.

لذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة لتأمين موارد استثنائية على المدى المنظور تؤدي إلى صدمة إيجابية في تحسين صورة لبنان المالية

٢٩- المعلومات الأساسية من مصادر مختلفة تم تحليلها من قبل الباحث.

٣٠- رقم محتسب من قبل الباحث.

والنقدية، ومن هذه الإجراءات البدء بعمليات خصخصة في بعض القطاعات خصوصًا الكهرباء وشبكات المياه وغيرها.

المالية العامة ما بين ٢٠١٠ ونهاية ٢٠١٧

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نفقات الدولة (مليون دولار)	١١٣٣٦	١١٦٧٥	١٣٣٢١	١٣٦٤٠	١٣٩٥٢	١٣٥٢٨	١٤٨٦٧	١٥٣٨١
واردات الموازنة (مليون دولار)	٨٤١٤	٩٣٣٣	٩٣٩٦	٩٤٢٠	١٠٨٧٩	٩٥٧٦	٩٩٢٣	١١٦٢٥
العجز أو الفائض الأولي (مليون دولار)	١٢٠٣	١٦٦٢	١٠-	٢٤٠-	١٣٠٧	٧٢٤	٢١	٣٣١
العجز الإجمالي (مليون دولار)	٢٨٩٤-	٢٣٤٢-	٣٩٢٥-	٤٢٢٠-	٣٠٧٣-	٣٩٥٢-	٤٩٤٤-	٣٧٥٦
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج الوطني	٪١٠,٨٥	٪٩,٩٩	٪٨,٢١	٪٧,٩٦	٪٨,٧٨	٪٩,٢١	٩,٥٨٪	٪٧,٣
الدين العام الصافي (مليار دولار) نهاية ٢٠١٧	٤٥,٠١	٤٦,٣٥	٤٩,١٢	٥٣,١٨	٥٧,٣	٦١,٥٤	٦٥,٤٢	٦٩,٣٢
الدين العام الإجمالي / الناتج القومي	٪١٣٨,٣٩	٪١٣٣,٨٩	٪١٣٠,٨٠	٪١٣٣,٣٦	٪١٣٣,٣٦	٪١٣٨,٤١	٪١٤٣,٨٧	٪١٥٢,٢٩
ميزان المدفوعات (مليون دولار)	٣٣٢٥,٠٠	١٩٩٦,٠٠-	١٥٣٧,٠٠-	١١٢٧,٠٠-	١٤٠٧,٠٠-	٣٣٥٤,٠٠-	١٢٣٨,٠٠	١٥٦-

- إنّ الوضع المالي للدولة إضافة إلى الحالة الاقتصادية غير مريحتين إنّما لا تشكّلان أي خطر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام في المدى المنظور.

- تشكّل إدارة الموارد المتاحة للدولة وللقطاع الخاص الإزعاج الأساسي فيما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية.

• تقدّر واردات الدولة السنويّة خلال العام ٢٠١٧ بحدود ١١,٦ [٣١] مليار في حين تقدّر النفقات بحدود الـ١٦ مليار دولار.

• إذا طبّقت الدولة نفس المعايير التي عُمِل بها خلال العام ٢٠٠٩، يمكن أن تزداد واردات الموازنة خلال السنتين القادمتين بما قيمته ٢ مليار دولار كلّ سنة، تبعًا للمؤشرات الاقتصادية والمالية المستنتجة من احتساب الناتج القومي والتي فصلناها سابقًا.

• تبلغ نسبة الدين العام الصافي إلى الناتج الوطني الفعلي ١٠٠٪ وليس كما هو محتسب حاليًا. أمّا الدين العام الإجمالي (٨١ مليار) فهو يشكّل حوالى ١١٠٪ من الناتج الوطني الحقيقي والفعلي.

ح- السياسة الضريبية والضرائب

١- السياسة الضريبية:

إنّ رسم السياسة الضريبية يعتمد على العديد من العناصر الاقتصادية، وتوضع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة من ضمن خطة اقتصادية شاملة، تؤدّي إلى النمو الاقتصادي للمؤسّسات أوّلًا ولتحسين واردات الدولة وموازنتها ثانيًا. أمّا السياسة المالية التي اعتمدت من قبل الدولة حتى الآن وبشكل إجمالي، فقد كان هدفها الأول زيادة وارداتها لسد العجز المتراكم في الموازنة منذ العام ١٩٩٣ وحتى الآن. ولمّا كانت السياسة الضريبية المعتمدة توضع سنةً بعد سنةٍ، واجهت الدولة صعوبات جمّة في تحسين الأداء المالي العام، ولم تؤدِّ هذه السياسة إلى تحسّن الوضع المالي للدولة، لا بل كانت النتيجة معكوسة. ونتيجة الزيادة

٣١- النشرات الأسبوعية الاقتصادية لبنك الاعتماد اللبناني ٢٠١٨.

المستمرة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة تراجع حجم الاستهلاك وخصوصًا استهلاك الأسر بنسب كبيرة أدت إلى تراجع واردات الدولة من ٤٧٥٢ مليار ليرة أي ٣,١٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٦٥١ مليار ليرة أي ما يوازي ٣,٠٨ مليار دولار خلال العام ٢٠٠١، على الرغم من زيادة الضرائب في موازنة العام ٢٠٠١.

ونتيجة للضرائب المفروضة في لبنان، ارتفعت كلفة الإنتاج لدى المؤسسات وزادت كلفة الإنتاج ما بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٨ [٣٢] بنسبة ٢٢٪ مقابل زيادة لقيمة المبيعات بنسبة ١١٪ فقط.

٢- الضرائب وأثرها على الإنفاق:

• بيّنت الدراسات السابقة والعائدة إلى العام ٢٠٠٧ أنّ زيادة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ أدّت إلى زيادة الأسعار بنسبة ٦٪ [٣٣]. غير أنّ تطبيق ضرائب متفرّقة على السلع الاستهلاكية أدّت وسوف تؤدي إلى فوضى أسعار لا يمكن لا ضبطها ولا حصرها بشكلٍ دقيقٍ.

• في مختلف بلدان العالم التي تعمد إلى رفع الضرائب بشكلٍ غير مدروسٍ على الدخل، تراجعت واردات الدولة بعد حين بنسب مختلفة، إذ أدّت هذه الضرائب إلى تراجع الاستثمار في البلدان التي عمدت إلى زيادة الضريبة بشكلٍ تصاعديٍّ ما حدا بحكومة كندا مثلًا على تخفيف نسب الضرائب للعديد من القطاعات من ٣٥٪ إلى حدود الـ٢٦٪، وقد أدّى ذلك إلى زيادة واردات الدولة وتنشيط الاقتصاد متلازمًا مع زيادة حركة الاستثمار في مختلف المقاطعات الكندية.

٣٢- دراسة عن الصناعة اللبنانية ١٩٩٨ منفّذة من قبل وزارة الصناعة.

٣٣- حساب لانعكاس زيادة الضريبة على القيمة المضافة على مؤشر الأسعار في العام ٢٠٠٧ قام بها الباحث في حينه.

– وتبيّن دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، أنّ حزمة الضرائب التي فرضتها الحكومة على مجموعة من السلع في شهر شباط ٢٠١٧، اضطرت أسر أردنية من ذوي الدخل المحدود لتغيير نمط استهلاكها بشدةٍ إذ استبدلت سلعًا بأخرى، فيما تخلّت أسر فقيرة عن استهلاك بعض السلع تمامًا. وأوضحت الدراسة أنّ أضرار الضرائب لم تقتصر على الأسر، بل شملت القطاعات الاقتصادية الرئيسة التي باتت تواجه خطر تراجع النمو بفعل الضرائب.

ط- التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الاستيراد خلال العام ٢٠١٧ بنسبة وصلت إلى ٧،٢٣٪ مسجّلة ٢٣،١٣٠ مليار دولار خلال هذا العام مقابل ١٨،٧٠٥ مليار دولار للعام ٢٠١٦. غير أنّ هذه الزيادة عائدة إلى تشديد المراقبة على قيمة الواردات ولا تعكس زيادة مماثلة لحجم هذه الواردات، وقد انعكس ذلك زيادة ملحوظة في واردات الخزينة التي سجّلت ٦،١١مليار دولار خلال العام ٢٠١٧ مقابل ٩،٩ مليار دولار للعام ٢٠١٦ أي بزيادة ٧،١ مليار دولار وبنسبة ٢،١٧٪ .

وتعود أسباب زيادة العجز حاليًا إلى المستوى المحدّد أعلاه بسبب زيادة عدد اللاجئين السوريين إلى ما يزيد عن ١،١ مليون شخص خلال السنوات الخمس الأخيرة.

الميزان التجاري ما بين ٢٠١٠ ونهاية ٢٠١٧

العام	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الاستيراد (مليون دولار)	١٧٩٦٤	٢١٢٢٨	٢٠٤٩٤	١٨٠٦٩	١٨٧٠٥	٢٣١٣٠
التغير السنوي للاستيراد		–٠,٢٪	–٣,٥٪	–١١,٨٪	٣,٥٪	٢٣,٧٪
الصادرات (مليون دولار)	٤٢٥٣	٣٩٣٦	٣٣١٣	٢٩٥٢	٢٩٧٧	٢٨٤٤
التغير السنوي		–١٢,٢٪	–١٥,٨٪	–١٠,٩٪	٠,٨٪	–٤,٥٪
عجز الميزان التجاري (مليون دولار)	١٣٧١١	١٧٢٩٢	١٧١٨١	١٥١١٧	١٥٧٢٨	٢٠٢٨٦

ي– المؤشرات الخدماتية والاجتماعية في لبنان

تقوم الدولة اللبنانية بتحويل ما بين ١،٥ مليار دولار و٢ مليار دولار سنويًا كمساهمة إلى مؤسسة كهرباء لبنان وتقدّر مساهمة الدولة في انتاج الكهرباء لكل مشترك بحوالى ١٠٠ دولار شهريًا على الأقل في حين تقدر كلفة كل أسرة في زحلة وجبيل حوالى ١٠٠ دولار شهريا مع تسجيل هامش ربح بلغ مؤخرًا ١٠٪ سنويًا في مؤسسة كهرباء زحلة.

ويعاني القطاع العام على الرغم من تعدّد مصادر الاستثمارات المخصصة لتدريب الموظفين من مصادر مختلفة دولية ومحلية من إنتاجية متدنية، ومن المنتظر أن تزداد مساهمة هذا القطاع مع تحسين الرواتب الذي أقر خلال العام ٢٠١٧.

غير أنّ عدد العاملين في القطاع العام ما زال يشكّل ما يزيد على ١٧٪ من مجمل العاملين في لبنان، إضافة إلى حدود ٨٪ يستفيدون من رواتب

تقاعد، وفي غياب النمو الاقتصادي الحقيقي وعدم تحقيق فرص عمل لمختلف الطبقات التي تدخل سوق العمل في لبنان، عمد المسؤولون إلى إيجاد فرص عمل كل لمناصريه في الإدارات التي لهم فيها قرار التوظيف بطرق شرعية أو غير شرعية.

٢- الحلول المتوقّعة تبعًا للفرضيات الاقتصادية والمالية

أ- الثروات البشرية والطبيعية

– تشكّل الثروة النفطية المتوقّع إنتاجها، إيرادًا سنويًا يراوح ما بين ٨ مليار دولار و١٥ [٣٤] مليار دولار، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى مضاعفة واردات الدولة. غير أنّ هذه الواردات لا تشكّل سوى ١٥٪ من خسارة القوى العاملة اللبنانية في بلدان الانتشار.

– إنّ إعادة التدريب الدائم في القطاع العام يؤدّي إلى أداء سليم لعمل الموظفين ويزيد من إنتاجيّتهم ويسمح بزيادة واردات الدولة عند إعادة تطبيق معايير الجباية العلميّة وتشديد الرقابة خلال الأعوام القادمة كما كانت مطبّقة خلال العام ٢٠٠٩.

ب- الفرضيات الإحصائية والاقتصادية للنموذج الاقتصادي القياسي المقترح

– اعتمدنا في النموذج الاقتصادي القياسي على قيمة الدين العام

٣٤- أرقام مستنتجة من قبل الباحث بناءً على معلومات من مصادر مختلفة ومواقع الانترنت.

الصافي، للعديد من الأسباب التي يمكن تفسيرها علميًا واقتصاديًا.

– قمنا باحتساب مختلف السيناريوهات وأظهرنا منها الأكثر واقعيّة تبعًا للمؤشرات الاقتصادية المحتسبة منذ العام ١٩٦٦ حتى اليوم.

– تمّ تحديد نسبة زيادة مؤشر الأسعار السنوي بالدولار الأميركي ما بين العام ١٩٦٦ و٢٠١٦ والبالغة ٤،٤٪ تقريبًا.

– لذلك اعتمدنا في حساباتنا معدل نمو اسمي للناتج الوطني لا يقل عن ٤،٥٪ كفرضيّة دنيا.

– اعتمدنا في مختلف السيناريوهات زيادة فعلية في نفقات الدولة على أن لا تقلّ هذه النسبة عن ٣٪ اسميًا نظرًا لمعدل زيادة الأسعار السنوي. ومن المستحسن أن لا تقل هذه النسبة المفترض تخصيصها لمشاريع استثمارية عن ٥٪، للحفاظ على معدل استثمار ثابت للدولة في المشاريع الاستثمارية، إذ إنّ معدل زيادة مؤشر الأسعار تتراوح وسطيًا بحدود ٤،٥٪ في لبنان.

– كما اعتمدنا على إدخال زيادة استثنائية على الواردات قُدّرت بـ٤ مليار دولار للعام ٢٠١٨.

ج– النتائج التفصيلية المتوقعة خلال السنوات الـ١٤ المقبلة

الجدول رقم ١: يبين الجدول الآتي معدل زيادة واردات الخزينة العامة المتوجب تأمينها تبعًا لمعدل زيادة نفقات الدولة المتوجبة لتأمين توازن مالي ما بين النفقات والواردات في الموازنة خلال فترة زمنية محدّدة.

الجدول رقم١

معدّل زيادة الواردات A1 تبعًا لزيادة النفقات لتحقيق التوزان بين النفقات والواردات في الموازنة بعد عدد من السنوات

فرضية زيادة النفقات A1	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٧	٢٠٣١
٪١,٥	٪٢٩,٢	٪١١,٧٧	٪٨,٧٣	٪٦,٥١	٪٥,٠٥
٪٣,٠	٪٣١,٠٦	٪١٣,٤٢	٪١٠,٣٤	٪٨,٠٩	٪٦,٦١
٪٥,٠	٪٣٣,٦١	٪١٥,٦٢	٪١٢,٤٨	٪١٠,١٨	٪٨,٦٨
٪٧,٠	٪٣٦,١٥	٪١٧,٨٣	٪١٤,٦٣	٪١٢,٢٨	٪١٠,٧٥
٪٨,٠	٪٣٧,٤٣	٪١٨,٩٣	٪١٥,٧٠	٪١٣,٣٣	٪١١,٧٨
٪١١,٠	٪٤١,٢٤	٪٢٢,٢٣	٪١٨,٩١	٪١٦,٤٨	٪١٤,٨٩

تفسير الجدول ١:

– في العامود الأوّل فرضيات زيادة نفقات الدولة.

– في بقية الجدول، تمثّل النسب المئوية الزيادة المفترضة في الواردات حتى تتوازن واردات الخزينة مع نفقاتها، أي إذا كانت زيادة نفقات الدولة السنوية ٥٪ وحتى تتوازن النفقات والواردات خلال العام ٢٠٢٤ يجب أن ترتفع سنويًا واردات الموازنة بنسبة ١٢،٤٨٪.

– إنّ السيناريو الأكثر واقعية هو: العائد إلى زيادة النفقات بمعدل سنوي ٥٪ على أن تؤمّن نسبة زيادة واردات بمعدّل ٨،٦٨٪ خلال ١٤ عامًا.

– السيناريو الأكثر تحفّظًا هو: زيادة النفقات بمعدل ١،٥٪ مع زيادة في الواردات على ١٤ عامًا نسبتها ٥،٠٥٪.

– السيناريو الأكثر تفاؤلًا هو: زيادة النفقات ١٠٪ مع زيادة معدّل الواردات بنسبة ١٣،٨٥٪ خلال ١٤ عامًا.

الجدول رقم ٢: يبيّن الجدول الآتي قيمة الواردات المفترضة خلال ١٤ عامًا تبعًا لزيادة نسبة النفقات المفترضة والواردات المبيّنة في الجدول أعلاه، مع احتساب معدّل زيادة سنويّة في معدّل الواردات نسبتها ٠،٦٪ إضافة إلى المعدّل المبيّن في العامود الأوّل.

الجدول رقم ٢

تطوّر واردات الموازنة تبعًا لفرضيات زيادة النفقات والواردات في الموازنة القيم بملايين الدولارات الأميركية

الواردات العام	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٧	٢٠٣١
النمو السنوي للواردات ١٪		١،٠٨٠٥	١،٠٨٠٥	١،٠٨٠٥	١،٠٨٠٥
فرضية الزيادة السنوية لواردات الموازنة	١،٢٢٤	١،٥٤٣	١،٨٠٢	٢،٢٧٣	٣،٠٩٩
٥،٠٥٪	١٥،٥١٤	١٧،٩٨٧	١٩،٨٥٢	٢٣،٠١٧	٢٨،٠٣٥
٦،٢٥٪	١٥،٨٦٨	١٩،٠٣٦	٢١،٤٩٢	٢٥،٧٨٢	٣٢،٨٦٣
٨،٠٥٪	١٦،٤٠٨	٢٠،٧٠١	٢٤،١٧٠	٣٠،٤٩٣	٤١،٥٧٠
٩،٢٥٪	١٦،٧٧٣	٢١،٨٧٤	٢٦،١١٠	٣٤،٠٥١	٤٨،٥١٦
١٢،٨٥٪	١٧،٨٩١	٢٥،٧١٦	٣٢،٧٥٢	٤٧،٠٧٥	٧٦،٣٦١

الواردات الإضافية المتوقعة خلال العام ٢٠١٨ تقدر بـ٤ مليار دولار.

– الفرضيّة الأنسب هي أن تنمو واردات الخزينة بمعدّل سنوي لا يقل عن ١٠٪ (١٠،٤٥٪) حتى يتراجع نمو الدين العام الإجمالي الصافي إلى أقل من ٧٪ (٦،٦٩٪).

الجدول رقم ٣: تطوّر الدين العام الصافي تبعًا لواردات ونفقات الخزينة السنوية ما بين ٢٠١٨ و٢٠٣١.

– إنّ الفرضيات الموجودة والسيناريو المبين في هذا الجدول يسمح برسم سياسة إنفاق واقتراض سليمة على المدى المتوسّط والطويل.

– يمكن أن نبيّن سيناريوهات مختلفة عن تلك الموجودة في هذا الجدول على أن يترافق ذلك بتحليل معمّق لمعدّل الاستثمار ومعدّل زيادة فرص العمل التي تنتج عن فرضيّات نفقات الموازنة العامة السنويّة.

فرضيات معدّل زيادة الواردات للموازنة	فرضيات معدّل زيادة النفقات للموازنة	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٧	٢٠٣١	المعدل السنوي لنمو الدين العام خلال ٢٠١٨–٢٠٣١
٪٥,٠٥	٪١,٥٠	٨٠،٨٢٤	١٠٦،٠٥٢	١٢٤،٣٩٤	١٥٣،٨٥٢	١٩٥،٥٣٥	٪٧,٨٧
٪٧,٤٥	٪٣,٥٠	٨٠،٨٤٥	١٠٥،٧٩٣	١٢٣،٦٢٢	١٥١،٣٢٢	١٨٧،١٩١	٪٧,٥٠
٪٨,٦٥	٪٤,٥٠	٨٠،٨٥٤	١٠٥،٧١١	١٢٣،٢٥٩	١٤٩،٧٨٩	١٨١،٢١٣	٪٧,٢٣
٪٩,٨٥	٪٥,٥٠	٨٠،٨٦٣	١٠٥،٦١١	١٢٢،٨٢٨	١٤٧،٩٥٦	١٧٣،٩٠٢	٪٦,٨٩
٪١٠,٤٥	٪٦,٠٠	٨٠،٨٦٧	١٠٥،٥٥٣	١٢٢،٥٨٥	١٤٦،٩١٨	١٦٩،٦٨٥	٪٦,٦٩
٪١٢,٢٥	٪٧,٥٠	٨٠،٨٧٨	١٠٥،٣٥٢	١٢١،٧٤١	١٤٣،٢٦٥	١٥٤،٤٥١	٪٥,٩٢
٪١٤,٠٥	٪٩,٠٠	٨٠،٨٨٩	١٠٥،١٠٣	١٢٠،٧٠٩	١٣٨،٧٠٩	١٣٤،٦٧٥	٪٤,٨١

تفسير الجدول رقم ٣:

– بني هذا الجدول على أساس الدين العام الصافي خلال ٢٠١٧ إضافةً إلى فرضيات نمو زيادة نفقات الموازنة السنوية في الجدول آخذًا بعين الاعتبار فوائد الدين العام السنوية الموجودة في السطر الأوّل ما بين ٢٠١٨ و٢٠٣١.

– يبيّن هذا الجدول أنّ معدّل زيادة الواردات الأدنى يجب ألّا يقل عن ٨،٠٥٪ سنويًا حتّى تأتي زيادة الدين العام الإجمالي أقل من نمو مجموع الدين الصافي (٧،٣٨٪).

الجدول رقم ٤

الجدول رقم ٤: تطوّر نسبة الدين العام الصافي إلى الناتج الوطني تبعًا لفرضيات نمو الناتج الوطني السنوي ونسبة زيادة النفقات في الموازنة العامة.

فرضيات نمو الناتج الوطني خلال العام الأول	فرضيات نمو النفقات في الموازنة	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٧	٢٠٣١
٣,٥٠٪	١,٥٠٪	١٢٨,٠٪	١٤٣,٠٪	١٥٠,٧٪	١٥٨,٨٪	١٦٢,٩٪
٤,٠٠٪	٢,٠٠٪	١٢٦,٨٪	١٣٩,٤٪	١٤٥,٤٪	١٥٠,٧٪	١٥١,٣٪
٥,٠٠٪	٣,٠٠٪	١٢٤,٦٪	١٣٣,١٪	١٣٦,٠٪	١٣٦,٣٪	١٢٩,٨٪
٦,٠٠٪	٤,٠٠٪	١٢٢,٤٪	١٢٧,١٪	١٢٧,٢٪	١٢٣,١٪	١١٠,٨٪
٧,٠٠٪	٥,٠٠٪	١٢٠,٢٪	١٢١,٣٪	١١٨,٩٪	١١١,١٪	٩٣,٩٪
٨,٠٠٪	٦,٠٠٪	١١٨,١٪	١١٥,٨٪	١١١,٢٪	١٠٠,١٪	٧٩,٠٪
٩,٠٠٪	٧,٠٠٪	١١٦,١٪	١١٠,٦٪	١٠٣,٩٪	٩٠,٠٪	٦٥,٦٪
١٠,٠٠٪	٨,٠٠٪	١١٤,١٪	١٠٥,٧٪	٩٧,٢٪	٨٠,٨٪	٥٣,٧٪
١٠,٥٠٪	٨,٥٠٪	١١٣,١٪	١٠٣,٣٪	٩٤,٠٪	٧٦,٥٪	٤٨,٣٪

تفسير الجدول رقم ٤:

١- الفرضية الأكثر واقعية والمستنتجة من معدّل نمو الناتج الوطني بعد الأزمة هي ٧٪، وهي متلازمة مع زيادة ٥٪ في النفقات السنويّة في الموازنة، وتؤدّي إلى تراجع الدين العام إلى ما دون الـ٩٣،٩٪ بعد ١٤ عامًا. غير أنّه يمكن تخفيض زيادة النفقات إلى أقل من ذلك تبعًا لتطور المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

٢- الفرضية المتفائلة هي زيادة الناتج الوطني السنوي بمعدّل ١٠٪

مع معدّل زيادة النفقات في الموازنة بمعدّل سنوي يساوي ٨٪ وتقدّر نسبة الدين العام إلى الناتج الوطني بـ٥٣،٧٪ بعد ١٤ عامًا.

أمّا السيناريو الأكثر تشاؤمًا أو تحفّظًا هو ٥٪ لنموّ الناتج الوطني مقابل ٣٪ لنمو النفقات السنوية في الموازنة، إنّ هذا السيناريو يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام الصافي إلى حدود ١٣٦،٧٪ بعد تسعة أعوام أي نهاية العام ٢٠٢٧ على أن يتراجع معدل الدين العام إلى الناتج الوطني إلى حدود ١٢٩،٨٪ نهاية العام ٢٠٣١.

٣- الخاتمة والتوصيات

شكّل الفساد وغياب دولة القانون في لبنان آليةً لتراجع متسارع في النمو، إضافة إلى هدر المال العام وهروب رأس المال الاستثماري الذي كان يمكن أن يشكّل رافعةً أساسيةً في النشاط الاقتصادي كما أوضحنا سابقًا، وبلغت قيمة الهدر خلال السنوات السبع المنصرمة ما يزيد على ٢٥ مليار دولار، وبمعدل سنوي يجاوز ٦ مليار دولار ويمكن أن يرتفع إلى حدود الـ١٠ مليار دولار كما أظهرنا ذلك في محتوى هذه الدراسة، ويستنتج أيضًا من احتساب مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية أنّ الناتج الوطني كان يمكن أن يصل إلى ما فوق الـ٢٥٠ مليار دولار عند احتساب معدّل النمو المحتسب قبل الحرب، غير أنّ الحرب وصراع المذاهب المبرمج والذي يهدف إلى تقاسم السلطة، أدى إلى تراجع الناتج الوطني السنوي المحتسب إلى حدود الـ٥٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٧، وإلى ٧٠ مليار دولار للناتج الفعلي بعد زيادة الناتج الموازي أو الأسود إلى الناتج المحتسب.

إنّ الوضع الاقتصادي في لبنان سليم إلى حدّ كبير عند احتساب المؤشرات كافةً بطريقة علمية وصحيحة، كما أنّ مختلف الفرضيات حول النفقات في الموازنة العامة يجب أن تترافق بزيادة سنوية لا تقل عن ٣٪، ومن المستحسن أن تكون بحدود الـ٥٪ لتأمين استثمارات منتجة تسهم في نمو أعلى ممّا هو متوقّع للاقتصاد اللبناني خلال الـ١٤ سنة المقبلة.

إنّ زيادة الضرائب التي لا ترتبط ببعدٍ اقتصادي تنموي ستنعكس سلبًا على النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تساهم في نمو الناتج الوطني الصحيح. لذلك بات لزامًا على المعنيين ألّا يعتمدوا على نصائح خبراء البنك الدولي التي لا تنطبق على واقع العديد من البلدان في العالم، وبخاصة تلك التي تتميز بفرادة نوعية (مثل لبنان) في توافر مؤشرات تحفّز الاقتصاد وغير داخلة في برامج احتساب النمو والتوازن الاقتصادي لهذه البلدان.

عند إدخال الناتج الوطني الفعلي كما أوضحنا سابقًا والمقدّر بحوالى ٧٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٧، فإنّ ذلك يؤدي إلى تغيير جذري في نتائج قيمة الناتج القومي نهاية العام ٢٠٣١ إضافةً إلى تراجع ملحوظ لنسبة الدين العام إلى الناتج الوطني حينها.

تحويل الإنفاق غير المجدي في الموازنة إلى نفقات استثمارية في الوزارات المنتجة والتي تعنى بالتقديمات الاجتماعية، ما يعزّز دخل الأسر بشكلٍ غير مباشر ويؤدي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية والأكثر إلحاحًا.

لا ننصح أبدًا بخفض النفقات في الموازنة إذ من شأن هذا أن يسبّب

انكماشًا في الاستهلاك، وبالتالي تراجعًا في نفقات الأسر وأيضًا تراجع النمو إلى حدود دنيا ما يسبب خللًا إضافيًا في احتساب مؤشر الدين إلى الناتج الوطني.

العمل على إلغاء الضرائب المفروضة في قانون الـ٤٦ للعام ٢٠١٧، والذي تمثل واردته تراجعًا في نفقات الأسر بحدود ألف دولار أي ما يوازي ٤,٣٪ من نفقات الأسر السنوية وهذا ما يؤدي إلى انكماش في الناتج الوطني قيمته ٣٪ في الوقت الذي لن تتجاوز تقديرات النمو في العام ٢٠١٨ هذه النسبة.

إنّ اعتماد هذه التقنية في تخفيض الفوائد وإدخال الناتج الموازي في الناتج الوطني سيكون له وقعٌ إيجابيٌ على الأسواق المحلية والأجنبية، إذ يظهر جدية السلطات اللبنانية في إدارتها المالية وفي نيتها احتواء التراجع المالي.

المراجع

١– إحصاء المؤسسات في لبنان للعامَين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ (إدارة الإحصاء المركزي).

٢– نشرات الناتج القومي، إدارة الإحصاء المركزي، البنك الدولي، مصرف لبنان، وزارة المالية.

٣– نشرات مؤشر الأسعار، قام بها الباحثان على فترة ٢٧ سنة، إضافةً إلى نشرات الأسعار من قبل إدارة الإحصاء المركزي ما قبل العام ١٩٧٥ وما بعد العام ٢٠٠٠.

٤– موازنة الأسرة منفّذة من قبل الباحث خلال السنوات الآتية: ١٩٨٥، ١٩٩٦ و٢٠١٣.

٥– دراسات منشورة من قبل الجامعة اليسوعية عن البطالة والهجرة في لبنان ٢٠٠٢ –٢٠٠٩.

٦– الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان، ١٩٩٧ و٢٠٠٤ و٢٠٠٧ منشورة من قبل إدارة الإحصاء المركزي.

٧– أوضاع المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في لبنان، دراسة أشرف عليها الباحث ومنفّذة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العام ٢٠٠٢.

٨– غيرها العديد من التقارير الاقتصادية والاجتماعية والمالية المنشورة من قبل المؤسسات الخاصة والعامة والمنظمات الدولية عن لبنان.



ملخصـــات

تســـهيلًا لاســـتفادة المهتمّين من الأبحاث المنشـــورة، تعمل مجلـــة "الدفـــاع الوطنـــي اللبنانـــي" على نشـــر خلاصات باللغة العربيـــة للأبحاث المحرّرة بالفرنســـية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إعادة الضبط في الشرق العربي: الولايات المتحدة الأميركية مقابل روسيا

دانا نعمه

كانت سياسة روسيا الخارجية خلال حكم مدفيديف في السنة الرئاسية الأولى تقوم على نظام سياسي يكون للدولة فيه سيطرة أساسيّة مركّزة على الشؤون الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وحركة سياسيّة في روسيا سابقًا، ضمن مجتمع المهاجرين الروس في الدرجة الأولى، الذي يفترض أنّ الحضارة الروسية لا تنتمي إلى الفئات "الأوروبية" أو "الآسيوية"، بل إلى مفهوم أوراسيا الجيوسياسي.

وقد عزّزت قوّةَ روسيا الاتحادية على المستوى الدولي وفي مجال صنع القرار، محاولات جديّة لعرقلة انتشار تأثير الولايات المتحدة الأميركية. مع ذلك، وبعد الحرب مع جورجيا، بدأ هذا المسار يتبدّل ونتجت عنه سياسة إعادة الضبط على المستوى العالمي والإقليمي. وأصبحت أبرز سمات سياسة مدفيديف الخارجيّة خلال هذه الفترة التشديد على تطوير الاقتصاد، وتعزيز الابتكارات التكنولوجية، وتخفيف اعتماد روسيا على مبيعات النفط والغاز، وكذلك على توثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

رغم ذلك، ومع نهاية عهد مدفيديف، أضحت العلاقات مع الغرب تبعد كل البعد عن الحياد، كما تبيّن من خلال الاعتداء المنسّق للاتحاد الأوروبي على شركة Gazprom، والتنافس المتزايد بين مشاريع خط الأنابيب والاختلافات السياسية حول ليبيا وسوريا.

فروسيا اليوم، تحت حكم بوتين، تظهر في موقع المواجهة مع استراتيجية سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد اتّضح ذلك خلال الحربين على أفغانستان والعراق. أوّلاً حوّلت، المواجهة المعادية للغرب من أرض الولايات المتحدة الأميركيّة إلى أهداف أميركا في الخارج. ثانيًا، ضمنت تأثير الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجي الجيوسياسي المنشود لفترة طويلة في منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط.

إنّ حوض بحر قزوين المؤلّف من روسيا وإيران، فضلًا عن عدّة جمهوريات سابقة في الاتحاد السوفياتي، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، قد حظي باهتمام عالمي بسبب الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي في المنطقة. وبخاصة في كازاخستان وتركمانستان هناك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، كذلك في أوزبكستان حيث تسمح لها بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة والحصول على إيرادات من خلال الصادرات. أمّا التطوّر المستقبلي لمنطقة بحر قزوين فهو مغمور بالاضطرابات العرقية والسياسية داخل المنطقة، ويرافق ذلك صراع جديد على السلطة بين الولايات المتحدة وروسيا، يمتدّ نحو الشرق العربي وتحديدًا إلى سوريا.

من خلال السيطرة على أفغانستان، تظهر أهداف السياسة الأميركيّة في آسيا الوسطى، منها القضاء على احتكار روسيا لقوانين نقل النفط والغاز؛ وتعزيز أمن الطاقة الغربي من خلال موردين مختلفين؛ وتشجيع بناء خطوط الأنابيب بين الشرق والغرب التي لا تعبر إيران؛ وحرمان هذه الأخيرة من نفوذها على اقتصادات آسيا الوسطى.

يُعتبر النفط محور الجغرافيا السياسية الحديثة في الشرق الأوسط، ونظرًا إلى موارد الطاقة الضخمة التي تشكل العمود الفقريّ للاقتصادات الغربيّة، والنفوذ، والمشاركة في الشرق الأوسط، كان بغاية الأهميّة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومؤخرًا بالنسبة إلى روسيا في المحافظة على التفوق والسيطرة والتأثير على المنطقة. لقد ساعد الغرب، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية، على إدامة القادة العرب في مواقعهم الحالية للسلطة، ويواصل دعم الإطاحة بتلك التي لا تعتبر مؤاتية. وكانت حماية النظام السعودي سمةً أساسيّةً في سياسة الأمن الأميركية منذ العام ١٩٤٥.

إدارة التغيير الناجم عن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

د. محمد سيف الدين

تتناول هذه الدراسة موضوع التغيير في الإدارة العامة اللبنانية، الناجم عن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إليها، وكيفية إدارة هكذا تغيير بهدف إنجاحه ولا سيّما بعد ظهور مقاومة له من قبل الموظفين، شأنه شأن أي تغيير بشكل عام. فبعدما أصبح معلومًا للجميع الدور الأساس الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير منظمات القطاعين العام والخاص، كونها عامل أساسي للنجاح ورافعة للتحول والابتكار وتحسين مستوى القدرات التنافسية والإنتاجية، ممّا يسهم بدوره، في تحقيق رفاهية المواطنين، لم يعد بالإمكان الهروب من التغييرات التكنولوجية سواء من قبل منظمات الأعمال أو من قبل العاملين لديها.

هدفت هذه الدراسة أيضًا إلى تسليط الضوء وبالتفصيل على مزايا وعيوب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل أسباب وعواقب مقاومة ورفض الموظفين لهكذا تغيير، وصولًا إلى اقتراح الخيارات اللازمة لقيادة وإنجاح هذا التغيير.

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: الأوّل، تم تخصيصه لعرض وشرح التغيير الناتج عن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطوات التي يمر عبرها التغيير، ومن ثم عملية إدارة التغيير ومتطلباتها. أمّا الثاني، فتم تخصيصه لعرض خطة العمل التي اعتمدتها الإدارة، إضافة إلى مقاومة

موظفي القطاع العام لهذا التغيير، وصولًا إلى استعراض التوصيات الرامية إلى التخفيف من مقاومة الموظفين وتقبّلهم لهذا التغيير، بهدف إنجاحه وتحقيق الغايات المرجوّة منه، إذ تمّ اعتماد خطة عمل مؤلفة من الخطوات الآتية:

– إنشاء لجان اتصالات فعّالة تقوم بمعالجة جميع المعلومات اللازمة وإبلاغها لأصحاب العلاقة.

– تعيين قائد على مستوى عال يعتمد أسلوب الإدارة التشاركية التي تجعل من الموظفين شركاء في اتخاذ القرار.

– تجهيز خطة تدريب ترمي إلى رفع قدرات الموظفين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– إثراء مهمات بعض الموظفين من خلال استراتيجية التمكين.





N° 105 - July 2018

Learning our lessons

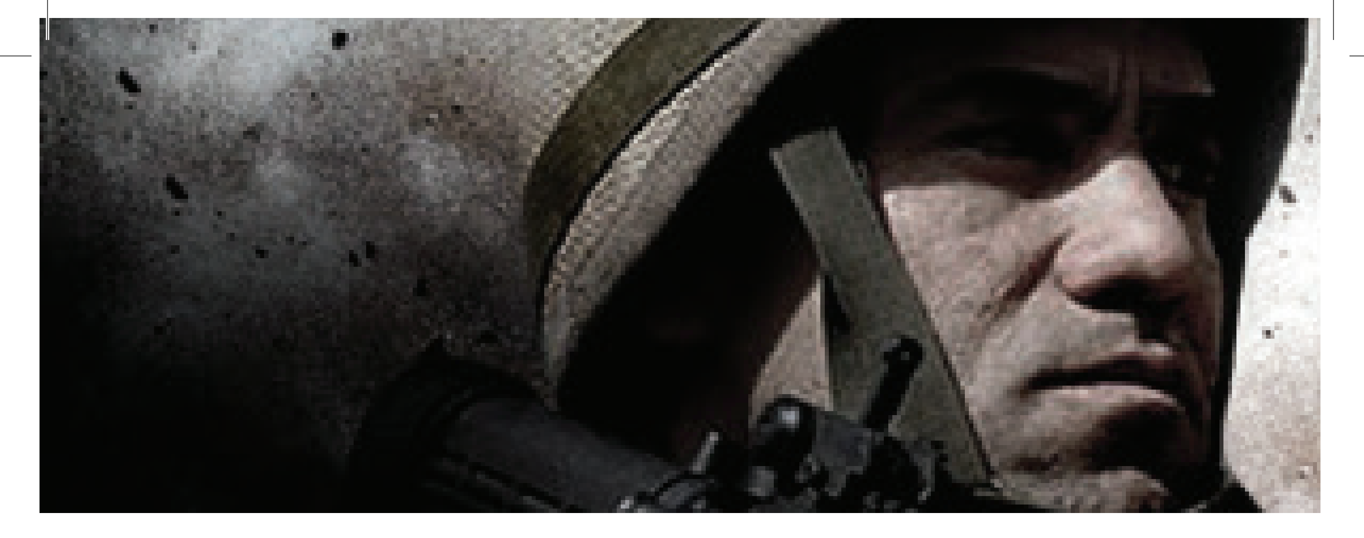
Mindful peoples who are protective over their future give major attention to studying history, whether theirs or that of neighboring countries. Historical events may seem incoherent at several times, due to the time gap in between them, but in fact, they are quite interlaced. It is rare to witness an outstanding historical event that has not carried its repercussions and impact to the whole world.

Therefore, the historical researches that we include in "the National Defense" hold a special place in the academic mindset and are part of the scrupulous studies conducted by experts. These experts research the truth behind past events and their results, thus concluding the variants of the future, based on the fact that history often repeats itself.

As for our Lebanese history, as a military institution, we only regard it as a source of pride, thanks to the efforts and loyalty of our soldiers throughout the years, particularly during the last decades that are highlighted with outstanding victories through liberating the land from the Israeli enemy and eradicating terrorist threats.

If Lebanon witnessed throughout its history major crises and differences, its characteristic lies in overcoming these crises so that it rises again, stronger than before. Undoubtedly, the Lebanese Armed Forces are the main reason of force for Lebanon. We will remain unwaveringly strong, aiming towards further vigilance, for the Israeli enemy still lurks at the borders and terrorist cells are still present, despite the fact that they are afraid and trapped. The Lebanese Armed Forces are still committed to their vow and will rise to the responsibility all over the country.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation



Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

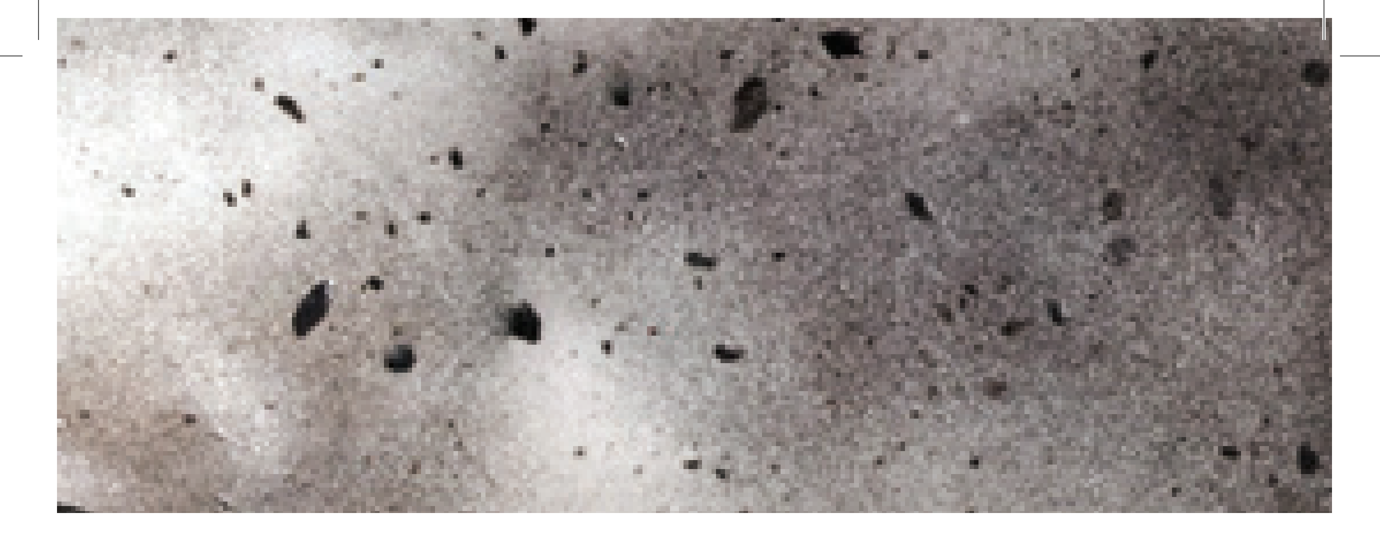
5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb



Contents

N° 105 - July 2018





Reset in the Arab East: U.S.A Vs. Russia

Dana Nehme*

Introduction

Will Rogers a social commentator and actor, 1934 remarked "anything I don't know about Russia I can make up, Russia is a country that no matter what you say about it, it's true." That statement is still relevant today. Russia's political, social, and economic dynamics are highly complex, contradictory, and nonlinear. After the disintegration of the Soviet Union, Russia emerged as a fragmented political, economic and social entity claiming to be a partner of the United States. However, the two big powers strategic cooperation shifted as a result of the 2008 Georgia conflict.

The flows all along from a diminutive and fierce war in the Caucasus spread out to encompass the Middle East. The first step in that journey was

* *A.B.D., Ph.D. Political Economy Rutgers, NJ, U.S.A.*

when the Syrian president on Wednesday 20 August 2008 reawakened a strategic alliance with Moscow that had been neglected since the Cold War. The consequences of Russia's six-day war in Georgia have produced multi-manifestations every then and there since a French-brokered ceasefire was signed on Thursday 14 august 2008. While the United States and Russia initially confined their proxy war to expeditions of rhetoric, by the end of the year 2008 Washington and the Kremlin were taking real punitive steps which show no signs of fading.

The arms talks between the Syrian and Russian presidents in the Black Sea resort of Sochi three months before the end of 2008 were the most public sketch of how alliances are shifting as a result of the war. The Syrian President had shown his claimed western image to the United States allies and was a guest of honor at France's Bastille Day parade on July of 2008. Before the Georgia war, the West had high hopes of extracting Syria from its alliance with Iran, which the United States accuses of supporting Islamic militants in the Arab World. Those hopes were teared when President Bashar Al-Assad deliberated an arms deal with President Dmitry Medvedev. A diplomatic source in Moscow said the leaders then prepared deals involving anti-aircraft and anti-tank missile systems. President Bashar Al-Assad issued a clear message of support for Russia's military crackdown in Georgia, which began after Georgian forces attempted to rein in the separatist territory of South Ossetia. "We understand the essence of the Russian position and its military response," President Assad told President Medvedev.

"We believe Russia was responding to the Georgian provocation."(1)

Washington and Twenty Six other members of NATO have condemned Russia's "excessive" retaliation, which took Russian troops deep into Georgia territories. Speaking at an emergency meeting of NATO foreign ministers at the end of the 2008, the US Secretary of State then, Condoleezza Rice, warned Russia against bidding to redesign the defenses of the Cold War through terminating by force Georgia's bid for NATO membership. It is worth mentioning that President Bashar Al-Assad in Sochi appeared to be directing a putdown to Ms. Rice, and came one day after the US and Poland inflamed relations with Russia further by signing a missile deal. The unexplainable mechanism of American foreign policy is that Washington yielded to the Polish demands for a battery of Patriot missiles to defend Warsaw in light of the six-day war. Thus in a very short time after Prime Minister Vladimir Putin's asserted that Russia has long opposed NATO membership for Georgia and the Ukraine, as the NATO states encroach on its borders. It has now shown that it is prepared to use force to prevent the NATO expansion. Russia has also fiercely opposed the United States plans to base parts of a missile defense shield in Poland, and has threatened to retaliate against Poland with a possible nuclear strike over the deal, which was signed on August 20018. Russia has always threatened to switch off gas supplies to the former Soviet satellite republic, something it has not hesitated to do in the past[2].

The Russian military operation during the Five-Day war in Georgia points to a number of lessons with strategic implications for Russia a reality that now is better understood considering Russian involvement in Syria as a key for influence

in the Arab East. The deficiencies in its military performance, not least concerning C4ISR and precision strike capability, have underscored the need for a modernization of the Armed Forces and a diversification of Russia's military capability. Russia is restructuring its strategic decisions on the priorities for the future development of its military and defense industry. Its involvement in Syria is generating new experiences in the development of Middle Eastern need for its economic support, weapons and military supplies.(3)

In an article entitled "Time to Return," published in the conservative Russian newspaper Sovetskaia Rossia, Artyom Leonov observed that: “Despite some Russian elite unhappiness over previous Soviet and Russian support for Saddam Hussein, Iraqi government officials are now calling for resuming cooperation between Moscow and Baghdad”. In fact, Iraq expects assistance from its Russian friends to further the comprehensive economic reconstruction and development of Iraq. Leonov further stated, "Similar ideas are increasingly prevalent in Egyptian, Yemeni and Algerian government and economic circles." It is worth noting that despite Russian unhappiness for having supported Gadhafi, Moscow has recently improved its relations with the new Libyan government. Some observers think that the key to all of the above is through Syria.

In an edition of Georgia Today on 08 March 2018, Emil Avdaliani has written on Russian geopolitical interests in Syria. He indicated that Russia increased its military presence in the country, recently receiving 49-year leases on an airbase and port facility in Syria.(4)

Russian re-involvement in the Arab East has, however, not

only been limited to Syria. To be better positioned in the Middle East, Russia is probably driving itself towards active diplomatic and military moves in Syria's neighboring countries. One of the theaters of active Russian diplomacy has long been Lebanon. Russian media has at times given hints about Moscow's rising interests in this Mediterranean state. The base for such suppository is related to February 3 agreement with Lebanon when the Kremlin directed the Ministry of Defense to sign an agreement with Lebanon on increased military cooperation. The draft agreement according to reporters also proposes the use of Lebanese facilities by the Russian military. Both sides also agreed on a broader exchange of military information and intensive bilateral cooperation against terrorism.

The proposed draft agreement is wide-ranging as it also involves the joint training of troops, information and engineering support, military education and medicine, military topography and hydrography. The agreement which is not signed yet will be for a period of five years with a prolongation for a subsequent five-year periods.

Russian and Lebanese military contacts have been somewhat mixed in the past. A Russian military agreement with Lebanon is noteworthy and could actually signal a certain turn as Lebanon and its military have been traditionally oriented toward the West. For instance, although the Lebanese Army retains Russian weapons such as tanks and rifles, in 2008 the Lebanese army rejected Russia's offer of ten free MiG-29 fighters. In reality, the last two US administrations, according to various estimates have provided Lebanon with $357 million in military supplies.

Lebanon's strategic location on the Mediterranean, and its proximity to war-torn Syria, make it an eye-catching local in which Russia could assign its influence.[5]

Further than a military cooperation, there is also an economic interest to increased Lebanese-Russian relations: Lebanon recently decided to begin exploiting its off-shore Mediterranean natural gas reserves. The state of Lebanon also offered exploration tenders of its off-shore seabed to Russian companies (among them Novatek). Russia have expressed interest in tapping into the Lebanese raw material resources, with the first exploratory to be drilled in 2019.

This maritime resource exploration by Lebanon has reignited disputes with Israel over their maritime frontiers. The Lebanese-Russian cooperation is expected to have an effect on Israel too, coming as it does amid Russia-Israel complications following the February 11 conduct of Israeli multiple airstrikes on Syrian-Iranian targets in Syria.[6]

While Russia and Lebanon are experiencing positive coordination in economic and military affairs, Russia will remain conscious that its position in Syria remains vulnerable and the least desirable thing would be Israel's more forceful engagement in Syria. The Russian interest in Lebanon could distract the current status quo where Russia is allowing Israel to continue carrying out preventive strikes on Syrian soil. Russian determinations to maintain a prevailing posture on the Syrian battlefield have been shaken. The Turkish operation in Afrin, in the north of the country, made clear that Moscow is unable to prevent the evolution of Ankara's influence. Russian mercenaries were also killed by the hundreds, according to some reports, by

US forces. Additionally, diminishing Russian prestige in and around Syrian-Iranian proxy forces are now close to the Israeli border, and Russia proved to be ineffective to realize anything significant in this regard at the Sochi Conference in late January of 2018.[7]

It is well known that Russia played little or no active role in the Arab Spring that began in 2011. Syria is the one case where Moscow has provided the regime with important diplomatic and military support ever since the start of the uprising against it. The same support was a failure in Libya.

Trying to list motives of Russian interventions in Syria, the following is a brief: 1) the desire to retain Russia's naval facility in Syria (the only one Moscow has outside the former USSR). 2) The fear that the downfall of Assad will lead to a geopolitical gain for America and a loss for Russia. 3) The determination to prevent Syria from becoming "another Libya" where, in Moscow's view, Russia and China allowed passage of a Security Council resolution that called for the imposition of a no-fly zone that the United States and its western allies then exploited terms to bring down the Khadafy regime. 4) The fear that the downfall of Assad will cause an increased Muslim hostility activity inside Russia. 5) The fear that after the Assad regime falls, Moscow will no longer have any influence in the Arab world. 5) The fact that a state as small as Qatar has been acting in opposition to Russian interests is especially annoying to Moscow. Russian-Qatari differences over Syria, though, have not prevented the giant Russian natural-gas corporation Gazprom from signing an agreement in December 2012 to purchase "major volumes" of liquefied petroleum gas

(LPG) from Qatar or from opening a representative office in Doha in February 2013. Russia's relations with Qatar have also soured over the Syrian uprising because of the intended pipeline projected by Qatar to go through Syria. Just as it does with Saudi Arabia, Moscow sees Qatar's support for the Syrian opposition as reproducing a wish to promote Islamic radicalism in both that country and elsewhere (including Russia's North Caucasus). It is worth noting here that Russian fears that Saudi Arabia and Qatar are actively supporting Islamic radicalism, not just in Syria but also in the former USSR. This put forward that, if Saudi Arabia and Qatar could bring themselves to increase their economic ties with Russia, the prevailing level of hostility in their relations with Russia could shrink extensively. However, while the Qatari government has taken some steps in this direction, it is not certain whether the Saudi government would follow pursuit.(8)

On the other hand

Preparing for challenges presented by Russia in the Arab East and the Middle East at Large, the United States is not yet clear on a steady strategy for Russia's development and changes in its foreign policy. Withstanding, the United States claims to be prepared both to defend its national interests by using diplomatic, military, and economic tools when challenged by Russia, and to manage potential risks associated with a worsening of its socioeconomic problems.

Attempting to analyze Trump's major switch in American foreign policy through his talks and declarations, one realizes that he forecasts the replacement of randomness with purpose, ideology with strategy, and chaos with peace. He has repeatedly

asserted that his foreign policy will always put the interests of the American people, and American security, above all else. That will be the foundation of every decision that he will make. America First will be the major and overriding theme of his administration.

Trump proclaims that the United States saved the world from totalitarian Communism. The Cold War lasted for decades, but the U.S.A. won. Democrats and Republicans working together got Mr. Gorbachev to heed the words of President Reagan when he said: "tear down this wall."

Unfortunately, after the Cold War, Trump states that: "our foreign policy veered badly off course. We failed to develop a new vision for a new time. In fact, as time went on, the United States foreign policy began to make less and less sense. Logic was replaced with foolishness and arrogance, and this led to one foreign policy disaster after another. The United States went from mistakes in Iraq to Egypt to Libya, and the irrational approach to the Middle East problems made the U.S.A. go down in the sands of Syria. Each of these actions has helped to throw the region into chaos, and gave ISIS the space it needs to grow and prosper. It all began with the dangerous idea that the United States could make Western democracies out of countries that had no experience or interest in becoming a Western Democracy." Trump again repeats to proclaim: "We tore up what institutions they had and then we were surprised at what we unleashed. Civil war, religious fanaticism; thousands of live loss among American soldiers, and many trillions of dollars were lost as a result. The vacuum was created that ISIS would fill. Russia also has rushed in to fill the void.

Hypothetical American Flaws in the Middle East

Trump has repeatedly stated that America should develop new understandings for its foreign policy in the Middle East. Since the end of the Cold War and the breakdown of the Soviet Union, the U.S.A. lacked a coherent foreign policy. He goes on to state that, one day we bomb Libya to get rid of a dictator to foster democracy for civilians, the next day we watch the same civilians suffer while that country falls apart. The legacy of the Obama-Clinton interventions was weakness, confusion, and disarray. They have made the Middle East more unstable and chaotic than ever before. They left minorities subject to intense persecution and even genocide. Their actions in Iraq, Libya and Syria were disastrous and the United States is now at war against radical Islam, but President Obama won't even name the enemy.

Hillary Clinton also refused to say the words "radical Islam," even as she pushed for a massive increase in refugees. After Secretary Clinton's failed intervention in Libya, Islamic terrorists in Benghazi took down the U.S.A. consulate and killed the ambassador and three Americans.

The U.S.A. under my administration, Trump asserts, will get out of the nation-building business, and instead will focus on creating stability in the Middle East. In this; Trump promises to be working very closely with allies in the Muslim world, all of which are at risk from radical Islamic violence. He asserts to work with any nation in the Middle East region that is threatened by the rise of radical Islam. But this has to be a two-way street. They must also compensate the U.S.A. and remember all what the Americans are doing for them.

Thirdly, the U.S.A. should rebuild its military and the economy to counter the Russians and Chinese who have rapidly expanded their military capabilities, and that of their economies in the Middle East and elsewhere. Trump justifies this on the following:

"Our nuclear weapons arsenal – our ultimate deterrent – has been allowed to atrophy and is desperately in need of modernization and renewal."

"Our active duty armed forces have shrunk from 2 million in 1991 to about 1.3 million today."

"The Navy has shrunk from over 500 ships to 272 ships."

"The Air Force is about 1/3 smaller than 1991. Pilots are flying B-52s in combat missions today which are not efficient anymore."

Trump is organizing his administration to change the U.S.A. trade, immigration and economic policies to make the economy strong again – "and to put Americans first again." He claims that this will ensure that workers, in America, get the jobs and higher pay that will grow U.S.A. tax revenue and increase the economic might of the nation.

Fourth, the U.S.A. must develop a foreign policy based on American interests. In the Middle East, Trump's goals are to defeat terrorists and promote regional stability, not radical change. He claims to be clear-sighted about the groups that will never be anything other than enemies.

Trump promises to work hard to live peacefully and in friendship with Russia and through diplomatic channels settle Syrian disputes and feuds with the Russian administration. The U.S.A. has serious differences with Russia, and must regard

them with open eyes. But the U.S.A. is not bound to be an adversary to Russia.

Finally, Trump verbally commits himself to work with allies to reinvigorate Western values and institutions. Instead of trying to spread “universal values” that not everyone shares in the Middle East, the U.S.A. ought to understand that strengthening and promoting Western civilization and its accomplishments will do more to inspire positive reforms in the Middle East than military interventions. Trump calls for a "milieu-based approach." In essence, the U.S.A. would make itself the center of a series of new global institutions where nations could come together and solve common problems. During the 1940s, the U.S. excelled at this, Trump notes. Dean Acheson and others initiated the Atlantic Charter, the Bretton Woods agreements, the Marshall Plan and the U.N. The idea was that capitalism could be organized internationally. Problems could be addressed in common. The U.S. could leverage its power more effectively if embedded in multilateral institutions with broad legitimacy. This order has been torn asunder because the Bush administration refused to operate within it. And so it's time to update. The new global architecture would have common features that fit all nations’ interests.

The Factual Depiction in Syria

Here are the basics. In 2011, in the context of the Arab Spring, the U.S.A. government, in conjunction with the governments of Saudi Arabia, Qatar, Turkey, and Israel, decided to bring down Syrian President Bashar al-Assad’s regime. It is well understood now that in 2012, if not earlier, President Barack Obama permitted the CIA to work with America’s allies in

providing support to rebel forces composed of disaffected Syrians as well as non-Syrian fighters. American policy makers evidently expected Assad to fall quickly, as had occurred with the governments of Tunisia and Egypt in the early months of the Arab Spring.

The Assad regime is led by minority groups. The regional powers behind Assad's regime include Iran and Russia, which has a naval base on Syria's Mediterranean coastline. Whereas America's goal in seeking to topple Assad was mainly to undercut Iranian and Russian influence, Turkey's motive was to expand its influence in former Ottoman lands and, more recently, to counter Kurdish ambitions for territorial autonomy, if not statehood, in Syria and Iraq. Saudi Arabia wanted to undermine Iran's influence in Syria while expanding its own, while Israel, too, aimed to counter Iran, which threatens Israel through its ally in Lebanon, Syria near the Golan Heights, and Hamas in Gaza. Qatar, meanwhile, wanted to bring a majority Islamist regime to power.

The armed groups supported by the U.S.A. and allies since 2011 were assembled under the banner of the Free Syrian Army. In fact, there was no single army, but rather competing armed groups with distinct backers, ideologies, and goals. The fighters ranged from dissident Syrians and autonomy-seeking Kurds to Sunni jihadists backed by Saudi Arabia and Qatar.

While vast resources were devoted to overthrowing Assad, the effort ultimately failed, but not before causing massive bloodshed and displacing millions of Syrians. Many fled to Europe, fomenting Europe's refugee crisis and a surge in political support for Europe's anti-immigrant extreme right.

There were four main reasons for the failure to overthrow Assad. First, Assad's regime had backing among not only Alawites, but also other minorities who feared a repressive majority Islamist regime. Second, the U.S.A. led coalition was countered by Iran and Russia. Third, when a splinter group of jihadists split away to form the Islamic State (ISIS), the US diverted significant resources to defeating it, rather than to toppling the Syrian regime. Finally, the anti-status-quo forces have been deeply and chronically divided; for example, Turkey is in open conflict with the Kurdish fighters backed by the United States.

All of these reasons for failure remain valid today. The war is at a stalemate. Only the bloodshed continues. The U.S.A. heatedly complains about Russian and Iranian influence in Syria. The United States government forecast the war as a civil war among Syrians, rather than a proxy war involving the U.S.A., Israel, Russia, Saudi Arabia, Iran, Turkey, and Qatar. In July 2017, the United States President Donald Trump announced the end of CIA support for the Syrian rebels. In practice, though, U.S.A. engagement continues, though now it is apparently aimed more at weakening Assad than overthrowing him. As part of America's continued war-making, the Pentagon announced in December 2017 that U.S.A. forces would remain indefinitely in Syria, ostensibly to support anti-Assad rebel forces in areas captured from ISIS, and nowadays Trump is threatening to withdraw American troops from Syria.

The war is in fact at risk of a new round of escalation. When the Syrian regime recently attacked anti-Assad rebels using chemical unconventional bombs, the US coalition launched

airstrikes that killed around 100 Syrian troops and an unknown number of Russian fighters. Following this show of force, U.S.A. Secretary of Defense Jim Mattis declared that, “Obviously, we are not getting engaged in the Syrian civil war.” In addition, Israel recently attacked Iranian positions in Syria.[9]

The US and its allies are still facing the persistence of de-facto Syrian regime. Much of the bloodbath that has withered Syrians during the past seven years is due to the short-coming calculations of the United States and its allies in the Middle East. Now, faced with an alarming risk of a renewed escalation of fighting, it is unclear how the United States would act?

Back to Russia

Russian foreign policy during the first year of Medvedev’s presidency was based on: A political system in which the state has substantial centralized control over social and economic affairs, and a political movement in Russia, formerly within the primarily Russian émigré community, that posits that Russian civilization does not belong in the "European" or "Asian" categories but instead to the geopolitical concept of Eurasia.

The strength of the Russian Federation at the international level and decision-making was fortified by serious attempts to block the spread of U.S.A. influence. However, after the war with Georgia, this course started to shift and resulted in a global and regional reset policy. The most notable feature of Medvedev’s foreign policy during this period became the emphasis on modernization of economy, promotion of technological innovations, reduction of Russia’s dependence on oil and gas sales as well as closer cooperation with the EU

and the US. Nevertheless, by the end of Medvedev's term it became clear that relations with the West are far from neutral, as evidenced by the EU's coordinated attack on Gazprom, and the growing rivalry between pipeline projects and policy differences over Libya and Syria.

Russia now under the rule of Putin is countering the foreign policy strategy of the United States. That was evidenced in the two wars on Afghanistan and Iraq: First, it has shifted the anti-West confrontation from the U.S.A, soil to U.S.A. targets abroad. Second, it has secured U.S.A long time desired geopolitical strategic influence in the Caspian Sea region and the Middle East.

The Caspian Sea basin composed of Russia and Iran, as well as several former republics of the Soviet Union – Azerbaijan, Georgia, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan has "captured worldwide attention due to the phenomenal reserves of oil and natural gas located in the region."(10) Kazakhstan and Turkmenistan possess large reserves of oil and natural gas. Uzbekistan has oil and gas reserves that may permit it to be self-sufficient in energy and gain revenue through exports. Although many states hope to benefit from the development of these reserves namely Japan, Turkey, Iran, Western Europe, China, and Russia, "the future development of the Caspian Sea region is clouded by ethnic and political turmoil within the region and the emergence of a new power struggle between the U.S. and Russia."(11)

The potential for conflict derives from contested boundaries and territorial disputes, the prevalence of authoritarian regimes, severe economic disparities, long-standing regional rivalries, and ethnic and religious strife.

Global demand for many key resource materials is growing at an unsustainable rate, and specifically, the United States economic stability depends on securing enough supply of resources and raw materials considered vital for its economic welfare and development. Therefore, Central Asia would seem "to offer significant new investment opportunities for a broad range of American companies",(12) which, in turn, will serve as a valuable stimulus to the economic development of the U.S. and the region. Taking over Afghanistan, U.S. policy goals in Central Asia include breaking Russia's monopoly over oil and gas transport rules; promoting Western energy security through different suppliers; encouraging the construction of East-West pipelines that do not transit Iran; and denying Iran dangerous leverage over Central Asian economies.

Putin is working in the direction of blocking the American intended strategy in Central Asia by developing renewed influence in the Middle East budgeting on the old Soviet Union investment. Oil is what the modern Middle Eastern geopolitics is all about. Given the vast energy resources that form the backbone of western economies, influence, and involvement in the Middle East, it has been of paramount importance to the United States and recently to Russia.(13) To maintain superiority, control and influence over the region, the West, mainly the U.S., have helped in the perpetuation of Arab leaders into their incumbent positions of power and continue to support the overthrow of those that are not seen as favorable. Protection of the Saudi regime has been a basic feature of U.S. security policy since 1945, when President Roosevelt made an arrangement with Ibn Saud. At the core of this arrangement is

a vital agreement, that is: in return for protecting the regime of Al Saud against its enemies, American companies are allowed continuous access to Saudi oil fields.[14]

The Middle East, mainly Saudi Arabia, Iran and Iraq, have a dominant status in world energy exportations. It has about 64% of the world proven oil reserves and 34% of its gas reserves if Qatar is included. Algeria, Libya, Qatar, Oman, and the U.A.E. play an important role as world suppliers. The U.S. economy is dependent on the health of the global economy and on energy imports from Asia and the Middle East. But the question is: Will the Middle East act as a stable supplier of oil and gas? How often the exports will be disrupted impacting the market driven prices? This is not easy to predict in a region that has many domestic crises, regional conflicts, economic, and major demographic problems. In addition, Russia has developed consistent political and military leverage in the Arab East thus; the potential is high for future feud with the United States.

The Middle East is the most militarized region in the world. And, with the U.S.A. geopolitical aspirations in a globalization swiftly progressing, stability is not yet foreseen. Competition between the Middle East regional powers is often conducted indirectly or in the territories of third countries. Regional and major power states implicitly dash the need to politically, economically and militarily intervene in third party and often distant districts of neighboring countries, and to project force on non-bordering regional competitors. That was not intended for in the structuring and development of the regional powers' traditional force buildup. This phenomenon has received more attention in recent years, and focuses, interchangeably,

on establishing military bases in territories of third countries and on expanding the use of non-state proxies. These trends give expression to deeper issues, including the challenge facing regional powers in acquiring operational access to their areas of interest by using an extended military arm to coarse opposing and rival powers. This is calling on other states in the Middle East region for growing need for force projection far from their borders and protection of interests in the competition for regional influence, inter-coalition against the framework of the serial collapse of Arab states that has left an extensive power vacuum in many territories.(15)

With the existing Syrian regime apparently winning its stay, Syria is turning into an arena for three new proxy conflicts. In the south, Israel is facing off against Iran; in the northern region of Afrin, Turkey is fighting the Kurds. Meanwhile, in the eastern provinces, Syrian Democratic Forces (SDF) is pockmarked against the Russian-backed Syrian armed forces.

If and when the Syrian conflict dilemma comes to a close, the practice conducted during the messy civil strife by major powers is likely to become ever more pronounced. Together, they indicate that the future of Middle Eastern security is still bitterly contested by major players with potentially irreconcilable interests.

Russian Manipulation of Israel versus Iran

High noon in Syria: Iran vs. Israel is an article by Thomas Friedman that originally was published in April 16, 2018 and updated April 16, 2018, the writer stated: “Stop me if you’ve heard this one before: Syria is going to explode. I know, you

have heard that one before, but this time I mean really explode. Because the U.S., British and French attack on Syria to punish its regime for its vile use of chemical weapons - and Russia's vow to respond - is actually just the second-most dangerous confrontation unfolding in that country."

Even more dangerous is that Israel and Iran, at the exact same time, seem to be heading for a high-noon shootout in Syria over Iran's attempts to turn Syria into a forward air base against Israel, something Israel is vowing to never let happen.

However and despite of the above mentioned statement, the latest in April 2018 the U.S.A., British and French cruise missile punishment attack appears to be a one-off operation, and the impact will be contained. Russia and Syria have little interest in courting another Western raid and raising the level of involvement in Syria by the three big Western powers. And these three Western powers do not want to get more deeply involved in Syria.

In the wake of the past two decades of acrimony between Iran and Israel, it may be hard to imagine that the countries ever had friendly relations and cooperation on multiple levels. Yet they were once friends and allies. And even after the Islamic Revolution of 1979, when Iran abruptly severed diplomatic ties with Israel, military cooperation continued for several years as Iran turned to Israel to arm it during its devastating war with neighboring Iraq.

Even today, as the tension between the two countries continues to mount and the danger of a direct confrontation appears genuine, one can reasonably say the two countries were never meant to be enemies. They share no common borders and have

no territorial disputes. Moreover, Jews have lived in Persia (as Iran has been known through history) for some 2,700 years, and their tradition remembers it as a place of refuge.

When the Israeli prime minister, Benjamin Netanyahu, held up what he said was a piece of a downed Iranian drone at the 2018 Munich Security conference, he raised the risks in an escalating proxy conflict with Iran.

Israel sees Iran's presence in Syria as part of a bigger puzzle of Iranian military arm presence in Iraq, Yemen and Lebanon. Israeli administration knows that the Trump administration is fully in line with Israeli foreign policy here: both are intent on containing Iran with all available means short of direct military confrontation. In this sense at a time when solutions in Syria are not ripe yet, Russia has ample of time to perpetuate its influence in Syria and the region at large and to forecast its needed services in any future conflict.(16)

Russia Treads Carefully

Russia's military role in Syria is changing as the Syrian regime makes strategic gains. These speculations have intensified since U.S.A. forces killed Russian hired militant groups in clashes near the eastern city of Deir ez-Zor in mid-February 2018. The Eastern region of Syria is likely to remain a contested territory for a blatant reason and that is it contains the country's major oil and gas fields.

Away from the battlefield, Russia has also sidelined the U.S.A. and the U.N. in diplomatic initiatives. While Moscow brought Turkey and Iran on board for peace talks in Astana to discuss a post-conflict political settlement for Syria, the Russian-Iranian-

Turkish "Astana format" has not proved as cordial as many hoped, thus leaving Russia at a leverage of having the power to exploit the Syrian situation even further in time and scope.

Russian Pressure on Turkey and the Kurdish Factor

Russia does not recognize the Kurdish Democratic Union Party (PYD), the Kurdistan Workers Party and the People's Protection Units (YPG) as terrorist groups or organizations. Turkey considers any recognition outside of labeling the above organizations as terrorist is a dangerous encouragement of Kurdish nationalism. Sure enough, when Russia invited the PYD to the Syrian National Dialogue Congress in Sochi, the invitation met with a diplomatic rejection and rebuff from both Turkey and many of the factions within the Syrian opposition.

Turkey has always been strongly determined not to allow the creation of an autonomous Kurdish territory anywhere and specifically in northern Syria. Hence its Operation Olive Branch against the PYD in the Afrin region is marked as a highly self-assured military initiative that Turkey announced it will continue regardless of a 30-day ceasefire agreed upon by the UN Security Council on 24 February, 2018.

Russia rejects attempts by external forces to solicit for the promotion of a Syrian and regional agenda that has nothing in common with the legitimate interests of the Kurdish people. Likewise, Iran shares the same view thus cornering Turkey against the American Kurdish alliance.

However, Iran and both Russia have refrained from criticizing Turkey's incursion on the open and kept that for inner circles and in domestic press. Russia and Iran's acquiescence are a source

of fear for the Syrian regime on the issue of Kurds. Syria fears the consolidation of pro-Turkish Syrian rebels in the country's north. With pro-Syrian government forces dispatched to the north to stand-up against the pro-Turkish offensive, the risk of outright Syrian-Turkish clashes is to escalate in the future.(17)

Conclusion

Russia's' role as second protector of the Syrian regime has become first. This can't be explained by religious or ideological affiliation but by Russian ambitions in expending their influence in the Arab East to safeguard their leading role in the surrounding of the Caspian Sea basin. Yet Russian backing of the Syrian regime has been essential to Russian promotion of its interest in the Middle East at large. It is worth noting that though the support that Russia retains among Syria's other non-Sunni minorities, the latter are fearful about their future should the radical Sunni Islamists in the anti-regime insurgency prevail, is sometimes obscured in press reports. Russia and China have used their veto power repeatedly against the Security Council resolutions aimed at condemning the Syrian regime or imposing sanctions.

Russia has insisted that the Gulf monarchies and other states aiding the anti-Assad insurgents are intervening in a civil war in violation of Syria's sovereign rights. This may be a minority opinion, but Russia has made the case consistently and forcefully, insisting that the only hope for peace in Syria is a political settlement where it could take credit to spread it outside Syria to the whole Middle East.

So long as the United States believes that the Syrian regime is doomed and would soon fall, it did attract much attention to

the Russian line. But now, the Trump's administration, having witnessed the re-growing power of the Syrian regime and the divisions within the Syrian opposition, is compelled to work with Russia to be able to seek a solution with the other parties involved in the Syrian predicament.

Even if this assembly gathers, it's unlikely to produce a deal that ends the bloodshed in Syria. But what's significant is that the Russian position, once recognized as extremely essential, the Russians could claim a solid gained ground in the Arab East and in the Middle East as buffer zone to their interests in the Caspian Sea basin.

Endnotes

- Kozhanov, Nikolay (2016):Russia and the Syrian Conflict: Moscow's Domestic, Regional and Strategic Interests. Berlin: Gerlach Press.

- Phillips, Christopher (2016): The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East. New Haven: Yale University Press.

- Davidson, Christopher (2016): Shadow Wars: The Secret Struggle for the Middle East. London: One world Publications.

- Yassin-Kassab, Robin; Al-Shami, Leila (2016): Burning Country: Syrians in Revolution and War. London: Pluto Press.

- Worth, Robert F. (2016): A Rage for Order: The Middle East in Turmoil, from Tahrir Square to ISIS. New York: Farrar, Straus and Giroux.

- article entitled "Time to Return," published in the conservative Russian newspaper Sovetskaia Rossia, by Artyom Leonov.

- Sorenson, David S. (2016): Syria in Ruins: The Dynamics of the Syrian Civil War. Santa Barbara: Praeger Security International.

- For details on what Russia (as well as other governments) have done to help the Assad regime since the outset of the Syrian uprising in 2011, see "Enablers of the Syrian Conflict: How Targeting Third Parties Can Slow the Atrocities in Syria," Human Rights First, March 2013, http://www.humanrightsfirst.org/wp-content/uploads/HRF-Syria-case-study.pdf.

- Kozhanov, Nikolay (2016): Russia and the Syrian Conflict: Moscow’s Domestic, Regional and Strategic Interests. Berlin: Gerlach Press.

- Mohseni, Payam (Ed.) (2015, October): Disrupting the Chessboard: Perspectives on the Russian Intervention in Syria. (Iran Project Report). Cambridge: Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School. URL: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/25907/disrupting_the_chessboard.html

- Mohseni, Payam (Ed.) (2015, October): Disrupting the Chessboard: Perspectives on the Russian Intervention in Syria. (Iran Project Report). Cambridge: Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School. URL: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/25907/disrupting_the_chessboard.html

- Felsch, Maximilian; Wählisch, Martin (Eds.) (2016): Lebanon and the Arab Uprisings: In the Eye of the Hurricane. (Durham Modern Middle East and Islamic World Series, Vol. 40). Abingdon: Routledge.

- Mohseni, Payam (Ed.) (2015, October): Disrupting the Chessboard: Perspectives on the Russian Intervention in Syria. (Iran Project Report). Cambridge: Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School. URL: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/25907/disrupting_the_chessboard.html

- Erlich, Reese (2014): Inside Syria: The Backstory of their Civil War and what the World Can Expect. New York: Prometheus Books.

- Lynch, Marc (2016): The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East. New York: Public Affairs.

-d'Alverny, Diane (2016, July): The Impact of the International System on International Civil War: Evolution from the Cold War to the Syrian Conflict. (Master's Thesis, Leiden University, Leiden, The Netherlands). URL: http://hdl.handle.net/1887/42770

- Aboultaif, Eduardo Wassim (2016): Regional and International Factors that Prolong the Syrian Crisis. Syria Studies, 8(2), 1-11. URL: https://ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/syria/article/view/1376



Thème: le changement par l'implantation des TIC (Technologies de l'Information et de la Communication)

Dr. Mohamad Seif Edine*

Introduction

La présente étude traite le problème du changement par l'implantation des technologies de l'information et de la communication (TIC) au sein de l'administration publique libanaise. En effet, les gestionnaires on comprit que l'impact des TIC sur l'évolution de l'organisation se révèle de plus en plus remarquable, lorsque le recours à celles-ci est perçu comme un facteur clef de succès et la meilleure façon d'améliorer le niveau de compétitivité. Leurs utilisations comme levier de transformation et d'innovation, aide les organisations à être plus productives et contribue au bien-être des citoyens. L'organisation n'a plus le choix et elle doit être à l'écoute. Donc il est impossible d'échapper aux changements technologiques et ceux-ci touchent toutes les sphères de l'organisation, pour cela aucun

* *Chercheur, docteur en Finance et en Management*

travailleur ne peut prétendre pouvoir échapper à la nouvelle technologie. Toutefois, on observe plusieurs résistances de la part des fonctionnaires suite à la mise en place de ce changement.

Aussi, notre objectif est d'évaluer les avantages et les inconvénients de l'avènement des TIC, d'analyser les causes et les conséquences de la résistance des fonctionnaires afin de pouvoir proposer les options nécessaires pour y remédier et donc pour conduire et réussir ce changement.

Ce travail est divisé en deux parties. La première partie est consacrée à la présentation et à l'explication du changement par l'implantation des TIC.

La deuxième partie sera consacrée à la présentation du plan d'action déclarée par l'administration, à la résistance des fonctionnaires au changement, et ensuite aux recommandations pour remédier à la résistance.

I- Revue de la littérature: le changement par l'implantation des TIC

Nous allons examiner tout d'abord les fondements de la mise en place des TIC (A), et ensuite nous nous pencherons sur les étapes à suivre pour réussir l'implantation des TIC (B), et enfin nous évoquerons ses avantages et ses inconvénients (C).

A- les fondements de la mise en place des TIC:

«Les mutations technologiques et en particulier les NTIC (nouvelles technologies de l'information et de la communication) concernent toutes les branches d'activités et les fonctions de l'entreprise. Les conséquences en matière d'emploi, de compétences, de conditions de travail et d'aménagement des

temps, de formation, de motivation et de rémunération sont considérables. Maintenir en permanence une adéquation qualitative et quantitative de l'emploi implique une approche dynamique, une veille technologique, un suivi de l'employabilité de chacun, une gestion préventive, un effort permanent de qualification et de requalification du personnel en place, le développement de la mobilité et de nouveaux recrutements dans le cadre d'une gestion proactive des compétences»[1].

En effet, l'essor fantastique des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC) pousse les organisations publiques ou privées à se redéfinir et, à cet égard, l'avenir est certes porteur de tensions. La technologie transforme le monde et donc l'organisation, elle bâtit un monde nouveau et à un rythme rapide. L'adoption des technologies implique des changements organisationnels plus ou moins importants. Tout changement s'accompagne d'une incertitude réelle ou perçue pour les employés, et dans ce sens, il comporte un risque. Il comporte aussi des coûts et des bénéfices pour l'organisation. Ces coûts et bénéfices peuvent être financières comme la variation du salaire, mais aussi non financières, tels un changement de situation de fait, une modification de la charge de travail, l'apprentissage d'une nouvelle technologie, etc. Les employés à la suite d'un changement, peuvent voir leur sort ou bien s'améliorer, ou bien se détériorer.

Ensuite, vu la constance des changements, il est fort possible qu'un travailleur et qu'une organisation doivent s'adapter continuellement à une multitude de changements technologiques. Cette adaptation nécessite une formation et un

1- JEAN-MARIE PERETTI (2008), Gestion des ressources humaines, 15e édition, page 3.

développement continus afin de minimiser les effets négatifs de ces changements et de ces implantations. Or, pour réussir ces changements, l'organisation doit savoir composer avec les différents acteurs touchés par ces changements. Puisque les enjeux soulevés par l'introduction d'une nouvelle technologie sont nombreux, il est essentiel d'obtenir la participation de tous les acteurs dans le processus d'adoption et de mise en œuvre d'une technologie par une organisation, d'où la nécessité d'un leadership de haut niveau afin de conduire et réussir le changement parce qu'il définit et communique la vision, guide ses employés dans l'atteinte des objectifs communs, sert de modèle et récompense la prise de risques raisonnables. Ainsi, le personnel agit de façon plus responsable, prend davantage de décisions, mais à l'intérieur des balises préétablies.

En effet, Hackett et Spurgeon démontrent la nécessité d'un leadership de haut niveau comme la deuxième composante essentielle du changement organisationnel permettant de bouger les choses lorsqu'elles sont bloquées et d'opérer le changement avec succès: «it is invariably difficult to enact change without understanding at least three essential components of organisational change: the organisation's culture, the need for top-level leadership of the change process, and the existing network of power in the organization»[(2)].

Tout d'abord, la relation fondamentale qui lie l'organisation et la technologie repose sur une fonction de rendement de la technologie, fonction maximisée par le rendement optimal de trois variables, soit la variable économique, la variable structurelle et la variable sociale.

2- HACKETT, M. et SPURGEON, P. (1998), Developing Our Leaders in the Future, vol. 24, n 5, page 172.

En plus, le développement stratégique de l'organisation, en situation de changement technologique tout particulièrement, repose donc de plus en plus sur la capacité des gestionnaires à concevoir des stratégies de GRH non seulement d'alignement, mais aussi d'influence.

Enfin, il faut noter que les changements reliés à l'implantation des TIC diffèrent des autres changements parce qu'ils[3]:

- Changent radicalement les processus de contrôle, les rôles et les compétences des individus.
- Changent profondément l'organisation.
- Affectent les connaissances et le pouvoir.
- Accélèrent le temps de cycles de processus.
- Changent les méthodes de travail.

B- Le processus de mise en place des TIC:

Dans toute intention de changement dans une organisation, il est critique qu'une bonne préparation y soit réalisée. À priori, un diagnostic précis de l'état de l'organisation est nécessaire pour bien situer le point de départ du changement et de bien mesurer la nécessité et l'ampleur des changements projetés. Ce diagnostic permettra aux intervenants, tant internes qu'externes, et plus particulièrement les leaders de l'organisation, de connaître avec la même perspective le point de départ de cette démarche de changement.

Donc, la conduite du changement est un art pour toutes les organisations et celles qui y survivent sont peu nombreuses. Pour qu'un changement s'instaure et réussisse, employés,

3- Professeur YVAN LAUZON (2010), Changements technologiques et GRH, Conférence tenue à l'ENAP Québec, le 2 octobre 2010.

cadres et supérieurs doivent penser et agir en conséquence. Pour amener les différents groupes et individus concernés à accepter et à exécuter le changement visé, il faut d'abord connaître le processus de changement d'une organisation et ce que vivent les individus à chacune des étapes, car une stratégie de changement repose sur l'intégration des besoins de l'organisation et des besoins des personnes touchées par le changement.

Le changement organisationnel suit un processus en trois étapes:(4)

1- Le déséquilibre: dans un premier temps, le besoin de changement émerge et l'organisation, confrontée à des problèmes de performance donnés, commence à se mettre en mouvement, à la recherche d'une nouvelle situation. Les individus sont en déséquilibre: l'organisation leur demande d'abandonner une partie de la réalité à laquelle ils se sont identifiés (salaire, conditions de travail, statut, façon de travailler, etc.) pour adopter une nouvelle réalité qui n'est pas encore nécessairement définie, qui a été souvent déterminée par d'autres ou à laquelle ils n'adhèrent peut-être pas.

2- La transition: puis, l'organisation entre de plain-pied dans la réalisation du changement. Les individus se retrouvent dans une espèce de "zone neutre" entre l'ancienne et la nouvelle réalité. Durant cette période, les individus expérimentent la nouvelle réalité proposée.

3- L'intégration: finalement, l'organisation atteint une nouvelle situation d'équilibre. Les résultats atteints sont satisfaisants, le changement est réalisé. Les individus se sont appropriés

4- Professeur YVAN LAUZON (2010), Changements technologiques et GRH, Conférence tenue à l'ENAP Québec, le 2 octobre 2010.

le changement, ont réussi à faire le deuil de ce qu'ils étaient auparavant et à accepter ce qu'ils sont maintenant.

Gérer un changement, c'est avant tout gérer des êtres humains. Le processus d'adaptation au changement débute par le choc que provoque l'annonce du changement. Celle là signifie que la situation actuelle ne durera pas et que sa réalité va changer. Son attention est d'abord dirigée vers cette réalité qui va disparaître. L'anticipation des pertes personnelles que ce changement organisationnel occasionnera, provoque des réactions émotives qui peuvent être intenses (anxiété, colère, etc). Les pertes anticipées sont diverses: perte de privilèges, perte de pouvoir, perte de statut, perte de relations sociales, perte d'autonomie, perte de revenus, perte d'emploi ou perte de sécurité. À un niveau plus profond, la personne a l'impression que quelque chose lui échappe, qu'elle perd le contrôle qu'elle pensait avoir sur son présent et son futur. Cette impression de perte de contrôle, bien que généralement plus difficile à détecter, n'en constitue pas moins le facteur déterminant du changement et le plus mobilisateur dans la résistance au changement.

La gestion du changement technologique nécessite donc des expertises variées. Il faut gérer, notamment, les dimensions technique, financière, administrative, culturelle, sociale et humaine, ce qui nécessite un leadership de haut niveau vis-à-vis des employés dans le cadre du changement qui doit:

- Présenter clairement le changement et sa nécessité.

- Présenter les appuis, les ressources et le soutien qui seront offerts.

- Expliquer le plan prévu pour mettre en place le changement;

- Préciser ce qui ne change pas.

- Montrer les avantages et les possibilités liés à la nouvelle situation.

- Appuyer les employés touchés par le changement.

- Détecter les individus pour qui le changement aura un impact plus douloureux.

- Confirmer la place et l'importance des individus dans l'organisation.

- Donner la même information à tout le monde.

- Mettre en place des mécanismes de communication formelle, d'échange et de partage.

- Utiliser l'information et la communication pour susciter chez les personnes touchées le désir de contribuer au changement;

- Écouter les individus et les groupes et favoriser l'expression des émotions.

- Porter attention aux personnes qui s'isolent et favoriser leur intégration.

- Favoriser la participation et l'engagement, ce qui améliore la planification du changement par l'augmentation de la quantité d'information disponible et favorise l'engagement des personnes touchées.

- Exprimer sa confiance envers les personnes qui vivront le changement.

- Faire un suivi périodique.

- Parler des expériences passées qui peuvent servir d'exemples et montrer la continuité.

- Intensifier les interventions de coaching.

- Valoriser les changements accomplis et les succès obtenus.

- Accepter l’erreur et en faire une occasion d’apprentissage.
- Préciser clairement ce qui est terminé.
- Préparer le terrain pour la réalisation de la transition.

Enfin, la collaboration des acteurs est importante surtout au moment de l’implantation. C’est à ce moment que les résultats commencent à se faire sentir. Ainsi, les compromis entre les dimensions deviennent le centre des relations entre les groupes d’acteurs.

Pour Kurt Lewin, le changement est la modification des forces qui contribuent à la stabilité d'une situation. Toute situation stable ou équilibre «quasi-stationnaire» est le résultat de deux séries de «forces»: celles qui cherchent à maintenir le statu quo, les autres qui cherchent à le changer. Le changement peut s’opérer par l’affaiblissement des forces qui appuient le statu quo ou le renforcement des forces qui veulent le changement. Lewin indique que d’affaiblir les forces en appui au statu quo exige souvent moins d'énergie que de renforcer les forces voulant modifier le statu quo[5] .

La résistance au changement est souvent l’élément le plus difficile de la gestion du changement. Il ne faut jamais la sous-estimer. La résistance peut provenir de plusieurs sources tel que: le manque d’information, la divergence d’opinions, la peur de la perte d’emploi, le changement dans les habitudes et la peur de l’inconnu. Elle peut provenir aussi de la part de personnes qui sont continuellement en lutte contre le système.

Pour reconnaître la résistance au changement, il faut être attentif à diverses manifestations et à divers indices. Bien que celle-ci soit parfois très explicite, il arrive très souvent

5- KURT LEWIN (1947), Quasi-Stationary Social Equilibria and the Problem of Permanent Change, page 74.

qu'elle soit indirecte et implicite. Les diverses résistances au changement peuvent révéler à l'agent de changement des informations qui se révéleront très importantes pour la suite du processus. Collerette, Delisle et Perron[6] proposent quatre types de renseignement que l'on peut recueillir en analysant les réticences. Premièrement, le degré de résistance nous renseigne sur l'importance que le système accorde à l'aspect ciblé par le changement. Les résistances nous fournissent également beaucoup d'informations sur le degré d'ouverture de l'organisation au changement. Ensuite, elles nous permettent de découvrir certains effets systémiques qui n'auraient pas été prévus lors du diagnostic. Cette information primordiale peut amener l'agent de changement à modifier ce diagnostic. Enfin, les résistances peuvent signifier que des erreurs ont été commises dans l'élaboration du projet de changement.

En général, la gestion d'un tel changement passe par les étapes suivantes: créer un sentiment d'urgence en rendant les employés conscients de la faiblesse de l'organisation, créer une coalition composée de gens influents et ainsi favoriser le changement, établir et communiquer une vision partagée, habiliter les employés en leurs fournissant les compétences nécessaires, générer des victoires à court terme, consolider les gains et éviter que la complaisance ne s'installe, changer les valeurs communes des employés et finalement surveiller le progrès et ajuster la vision au besoin.

6- COLLERETTE, DELISLE et PERRON (1997), Le Changement Organisationnel, Chapitre 7.

Aussi il faut noter que les facteurs principaux de réussir tel changement sont:

- Bon diagnostic (acteurs, cibles).

- Bonne planification (démarche d'implantation, plan stratégique, plan d'action, plan de communication, plan de formation).

- Bon support (documentation, assistance dépannage).

- Bon suivi.

- Sens d'humour & détermination.

Ensuite, dans un monde caractérisé par des changements rapides et une complexité croissante, la survie de toute organisation dépend de sa capacité à s'adapter et donc à changer. Par conséquent, l'orientation vers le leadership des organisations est devenue plus pertinente. Selon Pierre Collerette et Robert Schneider, «le leadership donne à celui qui en jouit la possibilité d'influencer les autres, sur la base de leur choix volontaire; ce sont les gens qui choisissent de suivre le leader»[(7)].

Enfin, Dionne, Pierre et Jean Roger[(8)] (1997, chapitre 4) proposent une discipline, à six niveaux, dans la gestion du changement:

1. Discipline du marketing: pour vendre le changement.

2. Discipline des faits: pour bien illustrer l'état de situation de l'organisation.

3. Discipline de l'interprétation: pour que tous comprennent la même chose.

4. Discipline des objectifs: pour que tous sachent où ils vont.

7- PIERRE COLLERETTE et ROBERT SCHNEIDER (1996), Le Pilotage du Changement, page 162.

8- DIONNE, PIERRE et JEAN ROGER (1997), Le Stratège du XXIè Siècle: Vers une Organisation Apprenante, Chapitre 4.

5. Discipline de l'exécution: pour assurer la réalisation du changement.

6. Discipline du contrôle: pour mesurer l'état de réalisation.

C- Avantages et inconvénients des TIC:

L'étude empirique de plusieurs cas de changements technologiques montre que ces innovations ont pour effet de créer des tâches nouvelles, souvent plus exigeantes en matière d'aptitudes professionnelles, et d'éliminer des tâches existantes ou d'en réduire l'importance.

D'autre part, il ressort de plusieurs études que les technologies de l'information et de la communication peuvent avoir des effets aussi bien positifs que négatifs sur le travail. Le recours aux NTIC peut bel et bien entraîner une banalisation du travail, c'est-à-dire le rendre de plus en plus routinier, simplifier les tâches, isoler les fonctionnaires et exiger d'eux de moins en moins de compétences. Mais il peut aussi avoir l'effet inverse, c'est-à-dire entraîner une plus grande spécialisation du travail en incitant le personnel à utiliser des concepts plus abstraits, à adopter un mode de raisonnement inférentiel et à développer leurs connaissances procédurales.

a. Avantages des TIC

- Améliorer la rapidité de la circulation de l'information.

- Accès rapide et économique aux informations et connaissances.

- Faciliter la prise de décision et amender les structures organisationnelles.

- Faciliter le stockage des informations et leur traitement.

- Favoriser la mobilité, la souplesse et l'anticipation de compétences humaines dans l'organisation.

- Contribuer à la réalisation des gains de productivité et à l'amélioration de la qualité des services fournis pour les «clients internes» de l'organisation.

- Faciliter les communications entre les diverses personnes au sein de l'organisation.

- Faciliter la production de l'information et la planification des actions à distance.

- Optimiser l'efficacité de l'organisation à travers une meilleure gestion de l'information.

- Réduction des frais indirects liés au travail comme le transport, hébergement, habillement, repas au restaurant, salaire du temps perdu, etc..

- Contribution à la satisfaction au travail.

- Augmentation de la flexibilité de l'organisation et de la performance.

- Contribution à la résolution de nombreux problèmes.

- Réalisation de certains travaux sans avoir à se déplacer.

- La maîtrise des coûts et des délais de mise en œuvre et de déploiement.

- Améliorer la position concurrentielle de l'organisation et augmenter son volume de production et sa main-d'œuvre.

- Renforcer la croissance dans l'emploi, la mobilité et la promotion interne, ce qui favorise le développement de carrières.

- Réduction des temps morts et amélioration de la courbe d'apprentissage.

- Favoriser l'innovation et contribuer à l'amélioration de la qualité des produits.

- Augmentation de la qualité du travail effectué.

- Possibilités pour les employés de mieux assurer l'équilibre travail-famille (la possibilité de travailler à domicile) et de tenir compte des contraintes auxquelles ils sont soumis.

- Évitement de déplacement dans la chaleur ou le froid intense et dans les tempêtes de neige.

- Optimisation des horaires de travail, horaire plus souple.

- La technologie d'information peut pallier à la pénurie de main d'œuvre.

- Accroissement de la capacité d'attraction et de conservation du personnel.

b. Inconvénients des TIC

- Bouleversement des habitudes de travail, ce qui peut causer de sérieux conflits.

- Apparition du stress, tension et anxiété chez les salariés en parallèle aux nouvelles technologies de l'information (parce qu'ils craignent de perdre leur emploi).

- Il peut entraîner des sureffectifs dans certaines fonctions;

- Coût trop élevé pour l'achat et l'installation initiale d'équipements et de machines (rentabilité visée à moyen ou long terme).

- Coût élevé concernant la formation des utilisateurs et le service.

- Beaucoup des problèmes d'adaptation avec l'implémentation des nouvelles technologies de l'information et de la communication comme les difficultés d'apprentissage par le personnel.

- Nécessité d'une maintenance régulière.

- Coûts importants de maintenance.

- Obligation d'implanter de nouveaux modes de supervision;

- Possibilité d'indiscrétions nombreuses.

- Problèmes possibles de sécurité des informations et de protection des renseignements personnels et confidentiels.

- Nombre insuffisant d'employés pouvant répondre au changement.

- Grand risque organisationnel car il faut modifier les pratiques d'affaires (processus d'affaires, tâches, responsabilités, structure organisationnelle, etc.).

- Coûts importants de la modification des systèmes et des processus d'affaires.

- Usage parfois inappropriés.

À la fin de cette première partie, il apparaît clair que l'introduction des TIC en milieu organisationnel comporte non seulement des avantages mais aussi des inconvénients. Au registre des avantages, nous pouvons citer par exemple: l'accélération du rythme de traitement des dossiers qui met en mal les pratiques de corruption tout en augmentant la satisfaction des citoyens grâce aux services de qualité. Comme inconvénients, nous pouvons noter les problèmes techniques comme les bogues informatiques qui peuvent créer des goulots d'étranglement. Chaque organisation qui veut pouvoir tirer avantage des bénéfices des TIC, doit chercher à maîtriser les risques techniques et les résistances individuelles et collectives des salariés par rapport à leur implantation. C'est dans ce cadre

qu'il convient de situer la mise en place des TIC au sein de l'administration publique libanaise.

II- La pratique des TIC au sein de l'administration publique libanaise

Avant d'arriver aux recommandations (C), il serait intéressant de montrer ce qu'il a déjà fait en termes de l'implantation des TIC (A), tout en faisant ressortir la problématique des résistances à ce chantier (B).

A- Plan d'action déclarée par l'administration publique à l'égard des TIC:

Le changement le plus important figurant dans ce plan d'action a été celui ayant trait à l'implantation des technologies de l'information et de la communication (TIC). Pratiquement, le changement consistait: à automatiser le travail de bureau par l'introduction des matériels tels que les ordinateurs, les appareils de traitement de texte, les livres de paie informatisés, le système d'information de gestion, la prestation électronique des services, le télétravail et en plus fournir toutes les informations demandées par les citoyens sur le site Web de l'administration.

B- La problématique: la résistance à l'introduction des TIC au sein de l'administration:

L'implantation des technologies de l'information et de la communication (TIC) va introduire des changements dans le fonctionnement de l'administration publique. Sa réussite dépendra de la capacité à changer tant au niveau individuel qu'au niveau organisationnel.

Alors, le problème en principe est la résistance des fonctionnaires à l'introduction des technologies de l'information et de la communication (TIC). En effet, l'introduction des TIC vient bouleverser profondément les vieilles habitudes des anciens fonctionnaires de l'administration dont la majorité est âgée et qui sont habitués à la paperasserie. La plupart des problèmes auxquels ils étaient confrontés provenaient en réalité de la façon dont ces changements avaient été mis en œuvre et du fait qu'ils n'avaient pas participé à leur implantation. Pour cela les fonctionnaires résistent au changement. Leurs résistances s'expriment de deux façons:

a- La résistance muette et implicite, laquelle se manifeste par: des retards, de l'absentéisme, une perte de motivation et d'attention, de la frustration, du scepticisme, une augmentation des accidents et des erreurs, etc.

b- La résistance ouverte et explicite, laquelle se manifeste par: une diminution volontaire de la productivité par un présentéisme, des négligences au travail, des critiques ouvertes et des blâmes, etc.

Selon Collerette, Delisle et Perron[9], les résistances au changement peuvent provenir de trois sources différentes: la personnalité, le système social et le mode d'introduction du changement. Au niveau des résistances liées à la personnalité, les auteurs considèrent notamment l'importance des habitudes, des besoins et la peur de l'inconnu. Pour le système social, ils soulignent le rôle joué par le caractère sacré de certaines choses, le rejet de ce qui est étranger et la conformité aux normes. Enfin, pour minimiser les résistances lorsqu'il introduit le changement,

---

9- COLLERETTE, DELISLE et PERRON (1997), Le Changement Organisationnel, Chapitre 7.

l'agent doit s'assurer d'avoir de la crédibilité auprès du système, de respecter les personnes et de leur accorder du temps et des moyens pour faire face au changement.

C- Les recommandations ou les options pour remédier à la résistance:

L'implantation des technologies de l'information et de la communication au sein de l'administration publique libanaise risque d'échouer si elle n'est pas dirigée et soutenue par des leaders de haut niveau qui savent bien gérer leurs équipes, parce que le leader de haut niveau a un pouvoir très important pour soulever les émotions des employés afin de les pousser vers l'enthousiasme et la performance. Il peut déceler les situations délicates, évaluer les défis, pondérer les exigences conflictuelles et intégrer les comportements différents pour pouvoir relever les défis correctement.

Dans un autre sens, ce type de changement requiert un leader doué qui possède les compétences suivantes:

- Il crée un sens de la mission à accomplir.
- Il incite son entourage à la partager avec lui.
- Il met au point, à l'intention de ses collaborateurs une architecture sociale qui s'adapte à ces derniers.
- Il suscite la confiance et l'optimiste.
- Il obtient des résultats.
- Il communique la vision.
- Il anticipe les risques et les priorités.

La résistance au changement pourrait être désamorcé par l'utilisation: de l'information et de la communication, de la

participation et de l'engagement, du soutien aux fonctionnaires pour aplanir les manifestations de peur et d'anxiété, de la négociation et de l'entente, de la manipulation et enfin de la coercition pour imposer le changement.

Ensuite, trois options s'offrent à nous pour remédier à ce problème (la résistance au changement):

La première option consisterait à motiver les fonctionnaires qui résistent au changement en procédant à la satisfaction de leurs besoins comme le prévoit Abraham Maslow à travers sa pyramide des besoins[10] pour les amener à travailler mieux et à oublier leur résistance au changement. Mais cette solution ne saurait tenir face à la résistance des fonctionnaires, parce que ce n'est pas seulement la satisfaction des besoins matériels qui peut plier les fonctionnaires à accepter un nouveau changement.

La seconde option consisterait à faire appel aux services temporaires de spécialistes en TIC pour mettre en œuvre un plan de formation destiné à mettre à niveau les connaissances des anciens fonctionnaires dans cette matière[11]. Cette option ne peut toutefois résoudre qu'une partie du problème parce que ces spécialistes ne sauraient, en raison de leur statut externe, inculquer aux fonctionnaires la logique du changement nécessaire et convenable à l'organisation. En plus, et même avec le support technique fourni, il y a possibilité que les fonctionnaires refusent de travailler avec la nouvelle technologie parce qu'ils sont habitués à la paperasserie.

La troisième option que nous retenons consiste à:

1- Mettre en place des comités de communication ayant pour

10- MASLOW with STEPHENS and HEIL (1998), Maslow on Management, John Wiley & sons, Inc.

11- BENOÎT G. et FRANCIS M. (1998), l'Entreprise en Mouvement, Conduire et Réussir le Changement, page 288.

mission d'élaborer et de diffuser une véritable stratégie de communication interne basée sur les avantages du changement et les menaces du statu quo, parce que la communication est en effet l'élément qui facilite la mobilisation, la participation, la suppression des résistances et donc la concrétisation de la vision.[12] Le plan de communication sera transversal à toutes les phases du changement. Il devra s'appuyer aussi sur les expériences réussies du passé. Une démonstration des avantages à partir de l'implantation des changements dans un des services favorables serait salutaire. Les comités de communication ont le mérite de créer de la cohésion en faisant participer toutes les parties prenantes au changement. En fin de compte, plus la participation est forte, plus le processus de changement peut capitaliser sur la mine d'expériences et d'idées que représente chaque fonctionnaire: la solution finale sera performante puisqu'elle tirera partie de la force de proposition que représente chaque fonctionnaire.

En effet, un fonctionnaire qui désire réduire les résistances au changement et créer un climat favorable à l'implantation des TIC devra donc avoir une stratégie de communication appropriée. Pour cela, nous devons associer au processus de changement un plan de communication complet traitant toute l'information nécessaire d'être connue et distribuée aux intervenants. Ceci est important car tous ne partent pas avec le même niveau de conscience de l'état de l'organisation. Par conséquent, il faut adopter le modèle en rayon (d'après les quatre modèles de communication organisationnelle)[13] où le leader qui orchestre

12- BENOÎT G. et FRANCIS M. (1998), l'Entreprise en Mouvement, Conduire et Réussir le Changement, page 309.

13- Professeure NANCY BRASSARD (2010), Habiletés de Direction, Présentation tenue à l'ENAP Québec, le 16 Mai 2017.

le changement a la responsabilité de transférer toutes les informations à tous les intervenants. Ainsi, tous obtiennent la même information en même temps. Donc, l'implantation de ce changement exige que le leader facilite les échanges entre les membres de son équipe et qu'il fasse une grande utilisation de mécanismes formels de communication, tels que:

- Réunions d'information et de consultation auprès de l'équipe.
- Rencontres individuelles de supervision.
- Documents écrits (journal d'entreprise, communiqués, affiches, etc.).
- Groupes de réflexion.

Fondamentalement, le plan de communication doit permettre de savoir qui dit quoi, à qui, comment et quel est l'effet souhaité. Ces éléments doivent permettre de couvrir les messages clés devant être livrés aux divers intervenants pour bien saisir leurs rôles et les résultats attendus dans la réalisation du changement.

Ce plan de communication devrait prévoir des rencontres avec les personnes concernées pour décider avec elles comment elles seront associées à la démarche. Ce plan devrait aussi envisager des rencontres avec les employés réfractaires à toute modification afin de les accompagner dans le processus.

2- Avec l'approche de gestion participative, l'implantation du changement et la communication interne sont si intimement liées qu'il n'est vraiment pas possible de mener les deux actions sans un leadership de haut niveau capable de choisir de bons outils de communication qui correspondent au contexte et qui permettent d'exprimer correctement les messages.

Par conséquent, pour réussir le projet, il faut faire de l'ensemble

des employés des partenaires, ce qui implique l'introduction de la gestion participative via une concertation en amont et en aval.

En effet, Il est plausible que l'approche managériale du leader qui est une approche bottom-up[14], fait impliquer les fonctionnaires à l'étape de planification du changement (phase de dégel) et augmente l'appropriation du projet par ces derniers en passant d'un milieu de travail axé sur le commandement et le contrôle à un environnement faisant place à la participation. En fait, les fonctionnaires résistent lorsque le changement leur est mal expliqué ou imposé. Donc, pour obtenir une adhésion au changement, on a besoin d'un leader de haut niveau qui a les aptitudes et les compétences essentielles suivantes: capacité d'influencer, perspicacité créative, sensibilité, capacité d'élaborer une vision de l'avenir, souplesse, faculté d'amener les gens à se concentrer sur un objectif, patience[15]. Alors, il peut stimuler la participation, tracer la direction à suivre pour l'organisation et la communiquer aux fonctionnaires en leur disant où l'on va et pourquoi, harmoniser les différences, créer des interactions positives entre les membres et régulariser leurs modes de fonctionnement, ce qui conduit à désamorcer la résistance et à créer un climat de confiance, de satisfaction et de motivation accrue[16].

Ainsi, le leader doit préparer des mandats bien étoffés pour les intervenants décrivant les objectifs, les moyens dont ils disposeront, les acteurs sur qui ils peuvent compter, le mécanisme de suivi qui sera favorisé et les étapes d'évaluation

14- MAZOUZ B. et LECLERC L. (2010), la Gestion Intégrée par Résultats, page 234.

15- Professeure NANCY BRASSARD (2010), Habiletés de Direction, Présentation tenue à l'ENAP Québec, le 16 Mai 2017.

16- DAVID L. GOETSCH (2005), Effective Leadership, Chapitre 7.

qui seront réalisées, parce que le leader est là pour faciliter la situation et créer un climat propice au développement des personnes. On parle ici de «leadership transformationnel». Il encourage son personnel à offrir un rendement supérieur, il donne l'exemple, les motive avec des objectifs stimulants, répond à leurs besoins et propose les mesures appropriées au développement de chacun.

3- Dans la même logique, les dits comités devaient aussi concevoir et mettre en œuvre un plan de formation à l'intention des anciens fonctionnaires afin de les mettre à niveau dans les TIC.

En effet, tout changement, en particulier tout changement technologique, nécessite une adaptation de nouvelles habiletés, de nouvelles connaissances et même de nouvelles stratégies de formation s'avèrent nécessaires. Pour cela, le facteur primordial dans l'implantation d'une nouvelle technologie demeure la formation qui constitue un bon indicateur du dynamisme de l'organisation. Cette dernière ne formant pas ses employés, est une organisation qui est en train de mourir. C'est un outil stratégique d'évolution de l'organisation à travers ses personnes et un vecteur important de motivation.

En plus, l'accélération des changements technologiques et l'évolution permanente des métiers obligent les employés à recourir à la formation de façon continue pour pouvoir s'adapter à la complexité du marché du travail, et les organisations à accorder une attention accrue au développement de leurs compétences.

La formation est donc nécessaire en cas de changement. Elle doit permettre aussi de faire progresser chaque employé sur le

plan professionnel, lui donner une plus grande mobilité dans l'organisation et éviter les reclassements difficiles en cas de licenciement.

La formation permet aussi d'augmenter la masse des connaissances et l'habilité des employés, d'accroître l'efficacité de l'organisation et de développer le potentiel des personnes et ceci en améliorant leur capacité d'adaptation au travail, et d'augmenter leur chance d'évolution au sein de l'organisation. Ceci se répercute sur la compétence et la productivité de la main-d'œuvre fournissant ainsi une meilleure qualité de produits ou services.

Par la suite, un plan de mobilisation définissant les efforts collectifs pour réaliser le changement souhaité, devra être produit. À ce niveau, il importe de travailler sur les compétences des intervenants pour s'assurer que tous seront capables de contribuer pleinement à la réalisation du changement. Donc on met l'accent sur le développement individuel des membres de l'organisation pour qu'ils soient en mesure de prendre de l'initiative et de créer.

4- Il sera même possible, in fine, de tendre à l'enrichissement des tâches de certains fonctionnaires par le biais de l'habilitation au sens de Kernaghan et all. qui voient les effets bénéfiques comme: «la réduction des coûts, l'amélioration du service, l'accroissement de la créativité et de l'innovation, l'amélioration de la communication et du travail d'équipe, la résolution de problèmes en groupes, le développement des partenariats, la suppression des contraintes bureaucratiques en vue de favoriser l'épanouissement personnel et la flexibilité, une meilleure planification de carrière et finalement une diminution de l'absentéisme et du roulement du personnel»[17].

17- KERNAGHAN K., MARSON B. et BORINS S. (2004), l'Administration Publique de l'Avenir, pages 183 et 184.

Selon les auteurs, «l'habilitation décrit les efforts entrepris afin d'accroître le pouvoir et l'efficacité des individus, des groupes et des organisations au sein de la société».

Donc, l'habilitation consiste à responsabiliser le personnel en lui donnant du pouvoir. Elle impliquerait davantage les employés en leur redonnant la confiance et la motivation. Enfin, par l'habilitation, les besoins des employés seront satisfaits ce qui augmentera la satisfaction au travail et un degré d'engagement supérieur dans le processus de changement.

En fin de compte, il est clair que la résistance à l'implantation des TIC au sein de l'administration publique libanaise par certains fonctionnaires découle en partie du mode de management et du sentiment de certains qui se sentent désemparés. Pourtant, aucune organisation de nos jours ne peut se passer de l'utilisation des TIC qui sont des puissants outils de facilitation. La gestion participative du changement qui passe par une communication stratégique et des formations ciblées sont là les missions principales des comités de communication qui seront mis en place sous l'impulsion d'un leadership de haut niveau dans le but de vaincre lesdites résistances. Les échanges d'informations et même l'entraide va s'installer parce que les enjeux ont été clarifiés.

Les formations envisagées vont permettre aux fonctionnaires d'acquérir de nouvelles compétences, ce qui va redonner confiance à certains. De même la gestion participative basée sur la communication, permettra à chacun de percevoir le rôle des TIC et surtout de comprendre leurs enjeux dans la performance de l'organisation.

Sur la base de ces recommandations, l'implication des intervenants dans le processus de réalisation du changement sera obtenue. Cette implication est susceptible de produire une meilleure intégration du changement et réduire le niveau de résistance au changement et les effets négatifs associés. Par la suite, on relève d'abord une motivation accrue au travail, une meilleure compréhension et acceptation des "nouvelles règles du jeu" résultant du processus de changement. Ensuite, la participation active des fonctionnaires est assurée, ainsi qu'une fluidité des communications internes, sans oublier la consolidation du réseau interne et de la coopération entre les services (une organisation moins cloisonnée et moins éclatée). Dans le même ordre d'idées on relève une meilleure gestion de l'information, un accroissement d'efficacité et du rendement et une optimisation des processus de travail.

Donc, les principaux résultats seront: l'introduction de l'approche managériale bottom-up qui rendra les employés plus participatifs, une formation en TIC qui fera que les fonctionnaires seront de plus en plus enclins à recourir à l'outil informatique dans l'accomplissement de leurs tâches et ce afin de devenir plus performant. Ainsi, les fonctionnaires acceptent de modifier leurs méthodes de travail pour atteindre les objectifs visés, et sont convaincus des trois faits suivants: ce changement est nécessaire, profitable et est une occasion de modification de culture de l'organisation.

En plus, et selon Alain Duluc: «Sans confiance et sans leader, rien ne se passe. Le leader se connaît, sait ce qu'il veut, pourquoi il le veut et comment, grâce à la confiance qui le lie à ses équipes, le communiquer pour obtenir leur coopération

et leur adhésion»[18]. En effet, la confiance est un des éléments indispensables pour la réussite du changement. Le changement se construit avec des individus qui ont tous un bagage émotionnel différent des uns des autres, ce qui fait de l'organisation un jeu complexe de relations. D'où l'importance d'accorder une attention particulière aux sentiments.

Aussi, ces solutions auront des conséquences sur la qualité, l'imputabilité et l'optimisation: les trois aspects du cadre de gestion élaboré par Mazouz, B. et Leclerc, J. (2010).

En effet, les formations seront conçues et vécues comme un investissement en vue de favoriser l'adaptation des fonctionnaires à de nouveaux services et à de nouveaux modes de fonctionnement et de prestation, et in fine, ceci va conduire à l'amélioration de la qualité des services grâce à l'augmentation du sentiment d'appartenance, à la confiance en soi et à la motivation retrouvée.

En outre, l'enrichissement des tâches par le biais de l'habilitation augmenterait les imputabilités des fonctionnaires concernés, notamment en termes de pouvoirs de solution et d'obligation de rendre comptes.

De même, via la mise en œuvre du plan de communication, le leader de haut niveau inculque l'orientation à ses troupes en communiquant clairement la mission, la vision de l'organisation, ainsi que les objectifs du changement. Ainsi, les fonctionnaires vont mieux cerner le contexte, le but, et la nécessité du changement qui devient souhaitable. Il en découle une meilleure appropriation de l'information (production de l'information et planification des actions à distance), avec pour

18- ALAIN DULUC (2008), Leadership et Confiance, 2e édition.

corollaire la baisse du présentéisme et des critiques négatives et l'accroissement de la performance de l'organisation.

Enfin, au cours de la mise en œuvre des solutions préconisées, un système d'évaluation inscrit dans le cahier de charges des différentes activités à mener, permettra d'en faire le suivi du rapport afin d'assurer le changement continu dans l'organisation.

Ensuite, avant la première évaluation globale au bout d'un an, le suivi pourra se faire à travers des éléments d'incitation tels que: la valorisation des changements accomplis et les succès obtenus (reconnaissance des personnels ou groupe de personnels), le contrôle systématique de la gestion informatisée des données, des sondages tous les trois mois et des interviews auprès de tous les acteurs en présence, pour évaluer le niveau d'intégration et le degré d'adaptation aux nouvelles TIC implantées et ce, en lien avec le rehaussement de la satisfaction des clients.

- Réserves:

En général, deux dimensions sont présentes dans chaque changement, la dimension stratégique et la dimension humaine[19]. Avec un leadership de haut niveau et une stratégie de communication et de formation, la dimension stratégique, qui répond à quatre questions: le pourquoi, le quoi, le comment et le quand, est généralement bien traité. Par contre, le manque de diligence dans le traitement de la dimension humaine provoque des problématiques, entre autres un échec total ou partiel du changement ou un ralentissement de celui-ci du fait de la résistance des fonctionnaires qui ne sont pas associés à la planification du changement. Par ailleurs, cette négligence génère des conflits et laisse souvent des séquelles.

19- CHRISTOPHE A. et LÉGERON P. (1999), Gérer la Dimension Psychologue du Changement, pages 131 – 151.

Pour cela, la prise en considération de la dimension humaine du changement permet sa réussite, la diminution du coût psychologique lié à celui-ci (mesures préventives de gestion des états émotionnels) et la crédibilité pour une mobilisation ultérieure (André Christophe et Patrick Légeron, 1999). Aussi, il faudra veiller à l'accompagnement des personnels dans les diverses situations, le renforcement des capacités des personnels qui se sentiraient désemparés, la confirmation de la place et de l'importance des individus dans l'organisation, la favorisation de la participation ce qui encourage l'engagement des personnes touchées, et ensuite le développement de nouvelles compétences liées à la gestion du changement.

Ensuite, il est nécessaire de développer des compétences professionnelles dont l'une est liée à la prise en compte de la dimension humaine dans les diverses situations d'accompagnement. Dans ce cas, les services du gestionnaire coach apparaissent incontournables: grâce à son appui et à son encouragement, la performance des personnels qu'il guide sera assurée. Des formations spécifiques où le développement d'habiletés de gestion sont demandées, dans les domaines suivants: la communication, la gestion des réactions émotionnelles, le suivi du changement et la rétroaction. De plus, l'intelligence émotionnelle[20] et l'empathie devraient faire partie des savoir-faire indispensables des gestionnaires.

20- DANIEL GOLEMAN (1995), Emotional Intelligence, Bantman Books.

Conclusion

Il est dit: «An army of sheep led by a lion will defeat an army of lions led by a sheep».

Le succès ou l'échec dépend de plus en plus de la capacité des leaders à comprendre et à réagir aux changements économiques, sociaux et technologiques. Pour cette raison, la capacité du leader est devenue une priorité urgente pour la plupart des organisations[(21)]. Historiquement, les grandes nations se sont élevées et plus tard sont tombées à cause d'un succès ou d'un échec de leur leadership. Autrement dit, dans un environnement soumis aux turbulences, les bouleversements provoqués par les innovations et l'incertitude économique laissent peu de marges de manœuvre, ce qui suppose des leaders capables de s'adapter et de réagir aux circonstances. Pour cela, le leadership de haut niveau est essentiel à la réussite du processus de changement.

Ce projet met en exergue la communication interpersonnelle et la gestion participative. D'où la nécessité du maintien d'une communication interactive dans la préparation et l'animation du processus de changement. Il serait important de rappeler à cet égard que la communication est la force de vie de l'organisation, et plus particulièrement en période de changement. Dans les plans de changement, la stratégie de communication doit être présente dans tout le processus afin de diffuser les fondements, les enjeux, les orientations et les effets du changement, ainsi que les menaces du statu quo.

En plus, sans une bonne circulation de l'information entre tous les membres de l'organisation, que ce soit verticale ou horizontale, on ne peut pas espérer la coopération et la compréhension. Faire appel à la collaboration et à la compréhension du personnel est essentiel à l'application de tout changement interne: les fonctionnaires, quel que soit leur positionnement dans la

21- PETER LARSON and ROBERT MINGIE (1992), Leadership for a Changing World, Page 1.

hiérarchie, doivent non seulement être informés, mais être invités à participer activement au processus de planification.

Dans la même logique, la "formation" des employés se situe aussi au cœur de la gestion du changement. Pour cette raison, Peter Drucker affirme que la clé du succès est à portée de la main «en identifiant le potentiel des gens et en prenant le temps de le développer» [(22)].

En plus, selon Maltais D. et Mazouz B.: le leadership, la communication, la gestion de l'adaptabilité et de l'apprentissage continu sont des compétences clés de gestion pour relever les défis de la nouvelle gestion publique[(23)]. Il est donc question que les gestionnaires intègrent tous les aspects modernes de la gestion tels que préconisés par Henri Mintzberg (2006)[(24)], ou par Maltais D. et Mazouz B. (2004).

22- DANIEL B. MELCHERS (2005), De Gestionnaire à Leader, page 99.

23- MALTAIS, D. et MAZOUZ, B. (2004), A Nouvelle Gouvernance, Nouvelles Compétences: les compétences-clés des gestionnaires publics de demain, vol.29, no 3, page 86.

24- HENRI MINTZBERG (2006), le Manager au Quotidien, les Dix Rôles du Cadre, les éditions organisation.

Bibliographie

- ALAIN DULUC (2008), Leadership et confiance, développer le capital humain pour des organisations performantes (2e édition), Dunod Paris, 252 pages.

- ANDRÉ CHRISTOPHE et PATRICK LÉGERON (1999), gérer la dimension psychologue du changement, presses HEC, Montréal, pages 131 – 151.

- ABRAHAM H. MASLOW with DEBORAH C. STEPHENS and GARY HEIL (1998), Maslow on management, John Wiley & sons, Inc., 312 pages.

- BACHIR MAZOUZ et JEAN LECLERC (2010), la gestion intégrée par résultats, concevoir et gérer autrement la performance dans l'administration publique, PUQ, 440 pages.

- BENOÎT GROUARD et FRANCIS MESTON (1998), l'entreprise en mouvement, conduire et réussir le changement, 3e édition, Dunod Paris, 336 pages.

- COLLERETTE, P., DELISLE, G. et PERRON, R. (1997), le changement organisationnel: théorie et pratique, PUQ, chapitre 7 : p. 93-104.

- DANIEL B. MELCHERS (2005), de gestionnaire à leader, G.G.C.ltée, 184 pages.

- DAVID L. GOETSCH (2005), Effective leadership, Pearson education, 268 pages.

- DIONNE, PIERRE et JEAN ROGER (1997), Le stratège du XXIè siècle: Vers une organisation apprenante, Montréal : Gaëtan Morin Éditeur ltée, chapitre 4: p. 131-182.

- DANIEL GOLEMAN (1995), Emotional intelligence, Bantman Books.

- FRANCK BIETRY (2002), e-GRH entre promesses et interrogations, éditions ems MANAGEMENT & SOCIETE, 174 pages.

- HENRI MINTZBERG (2006), le manager au quotidien, les dix rôles du cadre, les éditions organisation, 283 pages.

- HACKETT, M. et SPURGEON, P. (1998). « Developing our leaders in the future », Angleterre, UK, Health Manpower Management, vol. 24, no 5, p. 170-177.

- JEAN-MARIE PERETTI (2008), Gestion des ressources humaines, 15e édition, Vuibert, 267 pages.

- KENNETH KERNAGHAN, BRIAN MARSON et SANDFORD BORINS (2004), l'Administration publique de l'avenir, IAPC, 389 pages.

- KEITH GRINT (1997), Leadership, Oxford University Press Inc., 385 pages.

- KURT LEWIN (1974), Quasi-Stationary Social Equilibria and the Problem of Permanent Change, San Fransisco, Califormia, p. 73-77.

- MALTAIS, D. et MAZOUZ, B. (2004), «A nouvelle gouvernance, nouvelles compétences: les compétences-clés des gestionnaires publics de demain », Québec, Canada, Revue Internationale de Gestion, vol.29, no 3, p. 82-94.

- MICHEL KALIKA (2002), e-GRH: Révolution ou Évolution?, Relever le défi de l'intégration des TIC dans la fonction Ressources Humaines, Editions Liaisons, 323 pages.

- PIERRE COLLERETTE et ROBERT SCHNEIDER (1996), le pilotage du changement, une approche stratégique et pratique, PUQ, 365 pages.

- PETER LARSON and ROBERT MINGIE (1992), leadership for a changing world, the conference board of Canada, 16 pages.

- Professeure NANCY BRASSARD, «Habiletés de direction», Présentation tenue à l'ENAP Québec, le 16 Mai 2017.

- Professeur YVAN LAUZON, «Changements technologiques et GRH», Conférence tenue à l'ENAP Québec, le 2 octobre 2010.



Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

Russia's new foreign policy and its impact on the Middle East and Lebanon

Admin. COL. Georges el Khoury

Exploring the geography of a State is to discover its foreign policy.

This ancient saying of Napoleon Bonaparte corresponds to the situation of Russia. It explains to the reader the strategy adopted by Russia towards other countries in general and towards the Middle East in particular. The Middle East has witnessed a gradual Russian intervention, more specifically, following the victory of Vladimir Putin in the 2000 presidential elections. Putin still runs his country for the third mandate that will stretch until 2024.

Putin aimed at establishing inter-communal relations with neighboring states and particularly with the Muslim world (Iran, Turkey and Syria) in order to muffle the threats along the southern border of Russia while preserving its International stature as a state that dominates the corridors of pipelines better known as "the veins of the dominant powers".

The issue of the Iranian nuclear program and the flow of Iranian weapons has turned into a Russian vital interest. On one hand, this enables Russia to be the main supporter of Iran. On the other hand, this collaboration has created a strategic and rather political balance in Central Asia and the Caucasus region. In return, Russia is attempting to win over Ankara for multiple reasons especially after realizing the importance of Turkey in terms of security, politics and economy taking into consideration the Russian – U.S. relations.

The convention of popular security truly embodies how Russia is taking the initiative and working to change the rules of the game and the balance of powers at least on the regional level. However,

this convention shows clearly and for the first time that the U.S. and NATO represent a threat against Russia's social security. Nevertheless, Russia is keeping its doors open toward any possible collaboration. On the other hand, this convention highlights the challenges of energy at the borders of the Russian Federation where International politics is concentrated. This incites us to understand that the decisions are no longer taken in order to prove the Russian stature and that they aim to preserve Russia's interests during regional and international events that draw the fears of Russian foreign policy. In this regard, we can give the examples of Georgia, Crimea, the Iranian nuclear issue and the Syrian crisis.

Various are the elements that drive the evolution of the Russian position vis-à-vis the Syrian crisis since it supports the Syrian regime and intervenes militarily on the ground.

The geographic changes related to the regional and international balance push the "Russian Bear" to be highly alerted.

Nevertheless, the deep Russian involvement in the Syrian crisis enables Moscow to adopt a multidimensional policy toward the United States. In reality, the main solution to this crisis is exclusively in the hands of Moscow despite trump's "modest" attempts to regain the United States role in drawing the new map of this country.

The political and military involvement of Russia in Syria clearly means a dual intervention in Damascus and Beirut in light of the correlation between these two countries, and this what led to bolster the role of Russia in Lebanon and positively influences several Lebanese issues.

How can Russia interpret its return to play role in the Middle East and in Lebanon?

The siege and storming of Tyre by Alexander the Great in 332 B.C.

Maj. Ziad Jalbout

Alexander became king of Macedonia in 336 BC, he submitted Greece then undertook the conquest of Asia Minor. At Issos, he defeated the persian army and urged it to retreat to the Euphrates. The Persians, however, continued to master the Mediterranean through the phoenician fleets. To deprive Persia of its naval bases in Phoenicia, Alexander launched a military campaign on the levantine coast. He seized, without much effort, Byblos and Sidon. Arriving in front of Tyre, he expressed his willingness to offer a sacrifice in the intramural temple of this city. This attitude seems to be like a subterfuge to occupy Tyre. The Tyrians, aware of the intentions of Alexander, declined his demand by proclaiming that no foreigner can enter the fortified island. Thus, Alexander decided to seize the city by force, a project that he put into execution by building a 800 meters mole to connect the island to the continent.

Tyre was indeed an island that was 800 meters away from the coast. It was surrounded by massive fortifications and it had two ports that housed a large fleet. Construction work on the mole began in January 332 BC. The building materials were brought from the mainland while the woods came from the mountain of Lebanon. To hinder the project of Alexander, the tyrian archers embarked on ships and started attacking the Macedonians building the mole. The latters protected themselves by wearing cuirasses made of animal

skins and by building two wooden towers of observation. The Tyrians also filled a ship with flammable substances, burned it and sent it to the mole to burn the towers and damage the construction machineries. They continued to attack the mole trying to demolish it and succeeded at the end to destroy a part of it.

Trying not to be discouraged, Alexander gave the order to his soldiers to rebuild a wider mole. The Macedonian leader, however, became convinced that it is impossible to defeat Tyre without managing to undertake a double assault on it from both the land and the sea. He then assembled the ships of Byblos, Arwad, Sidon and Cyprus and started a naval siege of the city. Meanwhile the construction of the new mole was completed which encouraged Alexander to launch his main offensive in the month of August. The siege machines were placed on ships at the sea and on the floor of the mole, against the walls of Tyre. Those machines began to strike the walls of Tyre to demolish them.

The Macedonians finally managed to make a breach in the southern fortifications of the island through which they entered and dominated the city. Most Tyrians continued to fight heroically until the last breath. The Macedonians took revenge by savagely slaughtering 8000 Tyrians and selling 30000 others in slavery. The battle of the siege of Tyre ended with Alexander's triumph, but it never ceased to be a Tyrian epic of heroism, bravery and sacrifice and a witness to the love of the homeland.

The Lebanese economy and the public debt: Difference between calculated and real GDP since 1970

Prof. Bechara Hanna

This study aims to highlight the expenditures and revenues of the government budget, it proposes a state of equilibrium in the budget as a function of time during the period 2018-2031, we propose a simple mathematical model and achievable one that can gradually reduce the index of public debt to GDP to a level below 100%, the assumptions in this model are based on an analysis of the various economic indicators, social and financial ones that have been observed during the period 1970-2015.

The research is constituted by three sections:

In the first, we present the socio-economic and financial indicators for the period 1970-2015. We mainly calculated the losses of the Lebanese GDP since 1970, these losses being due to the financial political instability and the disturbances of the security, we show by a simple calculation that the GDP lost more than 80% of the level which it had to achieve, during the period 1970-2018, in case of stability. The total loss of this product has reached $ 111 billion since the beginning of military instability in the region, since 2011, with the recording of the massive exodus of Syrians since that date to Lebanon. The total annual direct and indirect value of GDP losses in 2018 is estimated at nearly $ 32 billion.

In the second section, we analyze the various socio-economic, financial and monetary indicators recorded over

the period 1970-2017 and we highlighted corruption, which is the main reason for the slowdown in GDP growth since 1970.

In the third section, based on the results of the various indicators recorded during the period 1970-2010, we presented the different assumptions that make it possible to calculate budget revenue and expenditure as well as the possible values of GDP. We conclude that state budgetary expenditures should increase by at least 3% annually. These expenditures should be devoted to investment in the productive sectors.This hypothesis should be accompanied by strict measures to reduce corruption and apply appropriate control techniques to increase tax collection. This set of measures will reduce the level of public debt to GDP to less than 100% over the next ten years.



Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

La nouvelle politique étrangère dela Russie et son impact sur le Moyen Orient et le Liban

COL. admin. Georges el Khoury

Connaître la géographie d'un état c'est connaître sa politique à l'étranger.

Cet adage de Napoléon BONAPARTE correspond à la situation de la Russie. Il permet au lecteur de saisir une bonne part de la stratégie de cet état et de sa récente conduite à l'étranger en général et en particulier à l'égard du Moyen-Orient.

Le Moyen-Orient a connu une intervention progressive de l'activité étrangère de la Russie, plus précisément, après la victoire de Vladimir PUTIN aux élections présidentielles de 2000. Ce dernier qui continue diriger la Russie pour un troisième mandant qui va s'étendre jusqu'à l'an 2024.

PUTIN a voulu établir des relations communautaires avec les états voisins en particulier le monde musulman, «Arabe» (Iran, Turquie, Syrie…) afin d'amortir les forces des menaces le long des frontières SUD de la Russie et afin de préserver sa situation internationale qui consiste en la dominance des tuyaux de gaz connus par «les vaisseaux des pouvoirs dirigeants».

L'affaire de l'énergie Nucléaire de l'Iran et de l'afflux de ses armes, est devenue un intérêt vital et nécessaire pour la Russie: d'un côté, ceci permet à la Russie d'être le support de l'Iran, de l'autre côté, cette collaboration crée un équilibre stratégique voire politique sur la scène régionale et crée aussi une armature protectrice géographique vis à vis de l'Asie-Centrale et du Caucase. En outre, la Russie essaie de mettre Ankara à ses côtés pour de multiples raisons telle que la réalisation de l'importance de la Turquie sur le plan de la sécurité, de l'économie et de la politique concernant la structure de la relation Russie-Amérique.

La convention de la sécurité populaire (sociale) est une vraie incarnation du but de la Russie de prendre en main l'initiative et le changement des règles du jeu de l'équilibre du moins sur le plan régional. Cependant, cette convention fait clairement des USA et l'OTAN comme, et pour la première fois, une menace à sa sécurité sociale. Cependant, elle garde ouverte les portes pour une collaboration possible. En revanche, cette convention signale les défis de l'énergie sur les frontières de la Russie Fédérale où va se concentrer la politique internationale. On comprend alors, que les décisions ne sont plus précises seulement pour prouver sa place mais aussi pour les intérêts de la Russie à travers les événements régionaux et internationaux qui attirent le souci de la politique étrangère de ce pays; on assiste alors aux événements de la Géorgie, du KORM, l'affaire nucléaire de l'Iran, et la crise de la Syrie en sont les témoins.

Multiples sont les mobiles qui mènent à l'évolution de la position de la Russie vis à vis de la crise syrienne, elle soutient le régime politique, elle intervient militairement sur le terrain. Les mobiles géographiques en relation de l'équilibre des puissances régionales et internationales, tous ces mobiles, mettent «l'ours russe» en alerte et transforment la crise syrienne actuelle en une vraie étape internationale.

En revanche, la présence de la Russie au cours de la crise syrienne offre une occasion à poursuivre une politique pluridimensionnelle avec les États Unis de l'Amérique. En réalité, la clef de voute de cette crise est exclusivement entre les mains de Moscou, malgré les tentatives «Timides» de TRUMP de reprendre le rôle de l'Amérique pour tracer la nouvelle géographie de ce pays.

La présence politique et militaire de la Russie en Syrie marque une double intervention à Damas et à Beyrouth vu l'ingérence entre les deux pays. Ceci mène à améliorer la place de la Russie au Liban et affecte positivement plusieurs problèmes libanais.

Comment la Russie traduit t- elle sa présence reprise au Moyen-Orient... au Liban?!

Le siège et la prise de Tyr par Alexandre le Grand en 332 av. J.-C.

Cdt. Ziad Jalbout

Alexandre devient roi de Macédoine en 336 av. J.-C. Il soumet la Grèce, puis entreprend la conquête de l'Asie Mineure. À Issos, il refoule l'armée perse qui se retire jusqu'à l'Euphrate. Les Perses continuèrent cependant à maitriser la Méditerranée à travers les flottes phéniciennes. Pour les priver de leurs bases navales en Phénicie, Alexandre entreprend une campagne militaire sur la côte levantine. Il s'empare, sans effort d'Arwad, de Byblos et de Sidon. En arrivant devant Tyr, il exprime sa volonté d'offrir un sacrifice dans le temple intra-muros de la ville. Ce souhait n'était qu'un subterfuge pour occuper la ville. Les Tyriens, conscients des intentions d'Alexandre, déclinent sa demande en proclamant qu'aucun étranger ne pourra pénétrer dans l'île fortifiée. Ainsi, Alexandre décida de s'emparer de la ville par la force, un projet qu'il mit en exécution en construisant une digue de 800 mètres de long pour relier l'île au continent.

Tyr se constituait en effet d'une île qui se trouvait à 800 mètres de la côte. Elle était entourée par des fortifications massives et elle possédait deux ports qui abritaient une importante flotte. Les travaux de construction de la digue commencent en janvier 332 av. J.-C. Les pierres de construction provenaient de la ville continentale de Tyr et le bois de la montagne du Liban. Pour entraver le projet d'Alexandre, les archers tyriens montent au bord des navires légers et attaquent les Macédoniens qui construisent la digue. Ces derniers se protègent en portant des cuirasses en peaux d'animaux et en construisant deux tours de siège en bois. Les Tyriens remplissent un navire de substances inflammables, l'incendient et l'envoient jusqu'à la digue pour brûler les tours et endommager les machines de construction. Ils continuent à attaquer la digue en essayant de la démolir et réussissent à la transformer en un tas de décombres.

Alexandre ne se laisse pas se décourager et donne l'ordre de reconstruire une digue plus large. Le chef macédonien fut cependant convaincu qu'il est impossible de vaincre Tyr qu'à l'issue d'un double assaut venant à la fois de la terre et de la mer. Il rassemble alors les navires de Byblos, d'Arwad, de Sidon et de Chypre et cerna Tyr par la mer. Entre temps la construction de la nouvelle digue fut achevée ce qui encourage Alexandre à lancer sa principale offensive au mois d'août. Les machines de siège se placent sur des trirèmes à la mer et sur le sol de la digue, contre les murs de Tyr et se mettent à frapper ces murs pour les démolir.

Les Macédoniens réussissent enfin à effectuer une brèche dans les fortifications sud de l'île à travers laquelle ils s'emparent des tours et affluent à l'intérieur de la ville. La plupart des Tyriens continuent à combattre héroïquement jusqu'au dernier souffle. Les Macédoniens se vengeaient en massacrant sauvagement 8000 Tyriens et en vendant en esclavage 30000 autre. La bataille du siège du Tyr s'est achevée donc par le triomphe d'Alexandre mais elle n'a jamais cessé d'être une épopée tyrienne d'héroïsme, de bravoure et de sacrifice et un témoin de l'amour de la patrie jusqu'à la mort en martyr.

L'économie libanaise et la dette publique: Différence entre PIB calculé et PIB réel depuis 1970

Prof. Bechara Hanna

Cette étude vise à mettre en relief les dépenses et les recettes du budget de l'état, elle propose un état d'équilibre dans le budget en fonction du temps au cours de la période 2018-2031, on propose un modèle mathématique simple et réalisable qui peut ramener progressivement la dette publique par rapport au PIB à un niveau inférieur à 100%, les hypothèses retenues dans ce modèle se basent sur une analyse des différents indicateurs économiques, sociaux et financiers observés au cours de la période 1970-2015.

La recherche est constituée de trois sections: Dans la première, nous présentons les indicateurs socioéconomiques et financiers relatifs à la période 1970-2015. Nous avons principalement calculé les pertes du PIB libanais depuis 1970, ces pertes étant due à l'instabilité politique financière et aux perturbations de la sécurité, nous montrons par un calcul simple que le PIB a perdu plus de 80% du niveau qu'il devait atteindre, au cours de la période 1970-2018, en cas de stabilité. La perte totale de ce produit a atteint 111 milliards de dollars depuis le début de l'instabilité militaire dans la région, depuis 2011, avec l'enregistrement de l'exode massif des syriens depuis cette date vers le Liban. La valeur annuelle totale directe et indirecte des pertes du PIB en 2018, est estimée à près de 32 milliards de dollars.

Dans la deuxième section, nous analysons les différents indicateurs socio-économiques, financiers et monétaires enregistrés au cours de la période 1970-2017, et nous avons mis en relief la corruption, qui est la principale raison du ralentissement de la croissance du PIB depuis 1970.

Dans la troisième section, nous avons présenté les différentes hypothèses qui permettent de calculer les recettes et les dépenses budgétaires ainsi que les valeurs possibles du PIB, en se basant sur les résultats des différents indicateurs enregistrés au cours de la période 1970-2010. Nous concluons que les dépenses budgétaires de l'état devraient progresser au moins de 3% annuellement à condition que ces dépenses soient consacrées à l'investissement dans les secteurs productifs, cette hypothèse devrait être accompagnée par des mesures strictes pour réduire la corruption et améliorer les techniques de contrôle pour augmenter la collecte des taxes. Cet ensemble de mesures permettra de réduire le niveau de la dette publique par rapport au PIB à moins de 100% au cours des dix années qui suivent.


شرف . تضحية . وفاء





DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Reset in the Arab East: U.S.A Vs. Russia

Quel avenir pour l'Etat Islamique?

الدفاع الوطني اللبناني - تموز - ٢٠١٨
Défense Nationale Libanaise - Juillet - 2018



١٠٥